مخطوطات مكتبة ابن عباس

مخطوطة

حاشية على الفوائد الضيائية

ملاحظات

ناقص آخره

نحو

حاشية على الفوائد الضيائية

محمد عرب شاه

نحو
١٨٥
حاشيه على
الفوائد الضيائية
محمد عرب شاه

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا وبالسائل مسائل محامده ويا مسعفا وبالمتوسل
مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم وجنبنا طريق
لسبيل صل مسلما ناصرا لطالبي الحق على الذين
لما لاتنا بفضلك وصل على افضلهم صلوات وافية بشكر
ما انعم علينا واصطفاع حالاتنا وعلى آله المفضلين عليه بالكفاية
اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجاهدين الينا
بفضل اثاره البندة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد
فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن
محمد بن عربشاه الاسفرائني بعصام الدين سهرة حفظ شمس
لشمس النجوم ودر الزبر غواش جافيه للغوايه الكتابية

لا يوجد

وهو ما

اقسام

ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لا يضاف إليه في النكتة و

سهل كيف يحمل الأمثل أن يترك الصلاة والصوم بعد ما ثبت بتحبيل أنه ليس

العقلاء المطلقين فاصلح أن ترك الاقتداء بالسلف يجعل على ترك كتابة

المجد ويقبل مزاعمه كتابة ولما لم يكن ترك العمل بالسنة جهلا لم يقبل به عذر مرض

عنه ويمكن أن يقال ترك المجد اقتصارا على ما تقدم التسبيح إظهار صفات

الكمال الذي هو المجد حقيقة بقرينة الاختصار الذي هو مطلوب في هذا التأليف

وبه أتبع الكلام الكلام لأنه يبحث في هذا الكتاب عن الصوالي كذا

وآداب المصنفين أن يذكروا قبل الشروع في المقصود ما ينحو الكلمة والكلام

للزم ما هو صنعة العلم وتأليف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه و

يكون بحيث يتبين له هذا التأليف عنده وقادرا على معالي العلم فيطلبه

وما هو كالمقدمة له مما ليس فيه غرض عنه ولا بعد عنه مطلوبا به الاشتغال

به وان يذكر والغرض في تحصيل النحو النية وهو غاية الطالب في تحصيله

ولا يتغير عنه بما يعرض له من شدة التحصيل وبه صدر الكلمة والكلام لأنه

الذي وقفت عليه فهي

في الانسان حيوان ناطق

السيد باعتبار فرعها فهو لام العهد الذهني

بفتح الجيم مصدر جرحه واما جرح بالضم فهو اسم الجراحة قوله التأثير معانيها

في النفوس كالجرح انه اكتفى بمطلق التأثير في تشبيه بالجرح لكونه جاريا

في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد يراد به

الا ان اراد التأثير باحداث الالم وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم

من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع و

البصر كالكلام والجراحة [illegible] بعض الشعراء قال الشارح الكازروني في

[illegible] امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو

بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان الا يكون

بمعنى اللغة او الجارحة وهذه العبارة تحتمل [illegible] قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق

للفظ الكلمة لا لفظ الكلم باعتبار مناسبة له بهذا المقام كما هو في منع

ان اسم الكلمة انما هو بتحقيق الكلام اخبر بعرف ان التاء للفرق بين الجمع

والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة [illegible] الفرق

بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر فانه في الاستعمال

فلا يصح اطلاق اللفظ بدون الباء على ما يتلفظ به قبل النقل

لانه يطلق على اللفظ لا على غيره بخلاف اللفظ بغير الراء فتأمل

ما اورده بقوله وبعد فيه نظر فتدبر

قوله لانه يختص اللفظ الخ باللفظ او المخصوص مما يتوقع عليه

لا يستعمل الا بالباء لكنه قد يستعمل بدونها حملا على تضمين التلفظ

وسهو ظاهر فانه متعد بالنفسه

لانه صفة المتكلم

اللغة اصلا لاصطلاح النحو ونحوه

قوله وعليه جواب عن الوجه الثاني للنظر

قال الاولى ان يجعلا

لانه صفة اللفظ

التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاولى ان كان اقرب

لانه صفة اللفظ لكن التعلق اقرب لانه يخص اللفظ والا فاللفظ عرض

اللفظ كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعلا الوقف اصلا

هذا الاصطلاح وحينئذ ان يراد اللغة النحوي

الاخص الى ما تنوا بهم وانما العلاقة سهو القلم فهذا اجعل اصل الاصطلاح

عبارة غير مشهورة

ما هو المعنى الوضعي الاصلي

بلفظ اللفظ فانا اعتبرنا جعل اللفظ ما يلفظ به قيل نقل العام الى الخاص

لان مناسبة العام الى الخاص كلية

قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ تأمل فارتكب ما ارتكبت في نقل اللفظ اولا

لما يتلفظ به الانسان قلت فرق بينه وبين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ ان

وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله المطلق

والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا

يخفى وينتج من هذا وجه ان يجعل اللفظ بمعنى ما اللفظ به فيكون نقل اسم

المتعلق للخاص الى متعلق الخاص وهو ما كان او هو موضوعا كالشهور في كلام

اللغة مهملا كان او مستعملا فما عده عنه لانه لم يوضع وهو ما

يقابل الموضوع الا ان يقال المتبادر من المستعمل فما اهمل

ما لم يكن استعماله بعد ما كان متبادرا من المستعمل بالفعل

اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان فالمتبادر

او كل ما استعمل في اذب الصنفين حقيقي فالصواب فما يتلفظ به حقيقي

وهو ظاهر لفظا واكثر معنى فيه نظر لانه اذا تعارض لفظ ومعنى قدم اللفظ في اعتبار

اللام الملفوظ فيشبه ان يجعل حرف الكلام لصيغة مخصوصة بل مادة

يتبادل الموضوع الاستعمال فكانهم قصدوا بالمستعمل ما اعم من

الاستعمال وبالمهمل

الخاصة مهملا كان او مستعملا فما عده عنه لانه لم يوضع وهو ما

لفظا واكثر معنى فيه نظر لانه اذا تعارض لفظ ومعنى قدم اللفظ في اعتبار

اللام الملفوظ فيشبه ان يجعل حرف الكلام لصيغة مخصوصة بل مادة

يتبادل الموضوع الاستعمال فكانهم قصدوا بالمستعمل ما اعم من

ما لم يكن استعماله بعد ما كان متبادرا من المستعمل بالفعل

اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان فالمتبادر

او كل ما استعمل في اذب الصنفين حقيقي فالصواب فما يتلفظ به حقيقي

وهو ظاهر لفظا واكثر معنى فيه نظر لانه اذا تعارض لفظ ومعنى قدم اللفظ في اعتبار

اللام الملفوظ فيشبه ان يجعل حرف الكلام لصيغة مخصوصة بل مادة

يكون في زاوية الناظر فيه الاجادة تعم ولا يخفى على الفطن العارف بالوضع فضل
عرفه علم وعرف بذبابة اقرب قوله فضل عبد الله فرجع عنه فانه لا يقال له يقظ
احدهما وجه تعريف اللفظ بان اللفظ حال لا يصح ان يتكلم به مرتبة باعتبار ما ويصح ان
يتكلم العبد الله مرتبة باعتبار وضعه الاضافي وغيره ان قال قائل ذكره العلامة الثاني
الخفق التفاز الى شرح المختصر الاصول لابن الحاجب لعبد الله بن عبد الله باتفاق
النحاة وظاهر كلامه فيه عبد الله كذلك وكن نظن ان مراد عبد الله بتعريف المفصل وقد
مرتبة كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهو جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال واحد الاسم العلم وهو ما علق على شخص بعينه غير متناول
ما شابهه بتسمية المتكلم مفرد مركب وهو متناول مركب جملي فالمراد خذ زيد وهو راكب اما جملة
واما غير جملة فهو اسما واما ان خذ عبد الله كتاب وبطليكم او مضاف وهو مضاف
اليه كعبد الله مضاف وهو الفيل الكتبي ثم انه يرجع الى تعريف الكلمة بطليكم على كونه
ان يدخل في تعريف الكلمة بكونه موضوعا بازاء الا ان هذا الخدش ليس بشيء فان
افراد الكلم مطلقا كل على وجه يتميز به عما شاركه في الدلالة اما شاركه في الدلالة
الاصلية على وجه يتميز به عما شاركه في الدلالة باعتبار كونها كلمة حقيقة عما شاركه
كلمة حملي وذلك يقتضي كون عبد الله واضعا عند الكلمة بتسمية ان الامر فيه ليس بالمتناول
لما

باعتبار الاضافة
لما ان باعتبار الاصل وكون بعرى ضاجعا عنه يتبادر ان الاول باعتبار وضعه
بعرى الظبي قوله ولم يخرج بتركه المقال انسب وكان يقول الامر انا نفوا عنه الموضوع
او احدهما قوله كون الشيء بحيث يلزم من شيء اوفان كان مفتقرا الى ما يشبه جعل
الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كانا كون الشيء الاول مقتضيا
الطبع عند سرد ضمان الشيء الثاني فدلالة طبعية والا فعقلية قوله فبعد فراد الوضع لاجله
اه فيه ان بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الابجد العارية عن الدلالة
لا يصح ان فراد الوضع ينفي عن ذكر الدلالة الا ان يقال ان ذكر الوضع في التعريف
بجر وفوه وضع بل بقيد الوضع ينفي ولا يخفى ان مع التجرد عن استلزام استعمال حقيقة الوضع
في التعريف قوله فخرج بقيد المسموع نحو زيد مع مسماه وقيد بالسماع
نحو الدلالة الطبعية والعقلية فان دلالة اللفظ لكل المدلول العقلي فيطرد الدلالة
العقلية على الظهور بخلاف ما لو كان للفظ في حيلة اللفظ دلالتان فلا يطرد ما ذكر
بالتمثيل على ظهور ولو كان الاخطر عيا لم يطرد ان فهم المعنى ثلث بدة اولا دلالة
اللفظ قوله فبعد فراد الدلالة لابداه في نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم
الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل وان تقييد المعنى بالمقصود يستلزم

الربع حاصل على معنى انه في نفسه كما يقال الدار لافي نفسها كذا ولا
يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع في موافق
لافي نفسه في المعنى موضوعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في مراده
ولا وحشة في التعريف بها قوله ومحصله ما ذكره بعض المحققين
يعني السيد الشريف كما يدل عليه اراده الخ وهو التنبيه على ان هذه التحقيق
ليس للسيد كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليكن ملحوظا
لان الناظر في كلام الايضاح يوقن ان المص بصدد بيان هذا التحقيق
وان كان عبارته المحملة المتداولة وقعت اتفاقا بحيث تحمل
التفصيل لهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بينها الاحاجة الارفة
الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحروف على معانيها
ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء الارفة الاضافة وانما
التزم الاضافة لغرض اخر غير كونها دالة بها مشروطة بذكر المضاف اليه
ولا خفاء في انه بعد الوضع ولا حظ للواضع في الدلالة حتى
يكون الدلالة بشرط متوقفة على ذكر المتعلق فلو كان صاحب
هذا التحقيق لم يصدر منه هذا الكلام بل لو علم ايضا يستحيل ان يقال
في

في فقه ما يقال السيد المحقق في محقق الاية حيث قال في حواشي
شرح على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الظرف تارة
ويبعد عنه باعتبار اخر تارة اقول ما قدمنا لكما ان في الخارج موجودا ما
بذاته وموجودا ما بغيره ولو قيل لكما ان في الخارج موجودا ما
بذاته هو موجود في ذاته وموجودا ما بغيره هو موجود في غيره
عده لكان غاية في ايضاح معنى الظرف وما يقابله وتدبر اقول لاستقلال
في الحدود الثلثة فان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم
للمأ في الكوز بل بمعنى الاعتباد وللدلالة على ان وجود مال الاول
الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود وغير اعتباد
غيره وبما ذكرنا اتضح الفرق بين قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لنا
في تفسيرها بمعنى واحد فقد قال يظهر من هذا التنبيه وجه اخر لاستعمال
لفظة وسواله عما شابه الملفوظ التابع للاول التابع بالجوار
صح ان ينسب الى ذلك الغير بعينه كما ينسب العرض الى محله بعينه والمعنى المستقل
عما شابه بالجوار صح ان يقال انه كائن في نفس بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قايم بذاته اي انه غير قايم بغيره فلم يتدبر فقه

ملاحظة العطف والام تفيد كلية ما الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض
من الخمر وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط الشيخ
لان افادة ان كل واحد من الخمر بعض من المذاحي من توضيح ط واما وضع
ما يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما تفيده العبارة لا يرضى قوله فائدة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره قيد الاختصاص ليفيد الوجود في
الغير على ان الشيء راجع الى القيد كما هو الاعرف عنه ارباب الاداب واعترض
في استعمال بلعاء الترب فيكون قائله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فيكون
قال وقوله لا يوجد في غيره تفيد بعض ما يفيد الاختصاص فلم يفد شيئا
تدبر فانه يفيد ان الام الجنسي محمول لا كان اولا وهو غلط
عبارة عن الحاق الحمول على الشيء او جعله في ظلام المعنى تلطفات لا
تخفى وتسفات لا يخفى قوله قوله اي لام التعريف شاع اللام فيما
بينهم في هذا القسم بحيث يتبادر فيه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام
فيهم عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولو لم تكن نحو
او نحو تكلف لا داعية بلام التعريف وما على صورته فتدخل اللام لو خصوصا فانه
ايضا مختص باللام اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما قرره في

الام الجنسي والاستغراقي والعهدي الذهني والخارجي والذكري والحضوري
والتقديري والعهدي الذكري والذهني والحضوري والتقديري
والجنسي والاستغراقي والعهدي الذهني والخارجي والذكري والحضوري
والتقديري والعهدي الذكري والذهني والحضوري والتقديري
والجنسي والاستغراقي والعهدي الذهني والخارجي والذكري والحضوري
والتقديري والعهدي الذكري والذهني والحضوري والتقديري

الام الجنسي والاستغراقي والعهدي الذهني والخارجي والذكري والحضوري
والتقديري والعهدي الذكري والذهني والحضوري والتقديري
والجنسي والاستغراقي والعهدي الذهني والخارجي والذكري والحضوري
والتقديري والعهدي الذكري والذهني والحضوري والتقديري
والجنسي والاستغراقي والعهدي الذهني والخارجي والذكري والحضوري
والتقديري والعهدي الذكري والذهني والحضوري والتقديري

في مفهوم

التخفيف والتخصيص بزعم ورود التوقيف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص

بظرف التخفيف في غير مسئلة لعدم الوجه لايجري فيه بلا فاء لانزيد ف

التذين او نون التثنية والجمع وشيء منها لايوجد في الفعل واما تخفيف

لا لعدم الوجه وان امكن ونحو ان كان يمكن في الفعل لكنه لم يضف باعتبار طرا

لا به ولكن ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر وكن تقول الحادثة

الذي في مفهوم الفعل اعتبره نسبة الى الفاعل والمفعول الله اعلم و

اللفظية ذو الطنوبة واما في الاضافة بكون الشيء مضاف الى

ان قوله ولما علم الاضافة يدعو الى تقريره على طبق نظيره بكون الشيء

مضافا اليه ويحوج الى اعتبار فيه بتقدير حرف الجر لانه الفعل والجملة

قد يقع مضاف اليه اختلف في ان المضاف اليه في امثال المذكور الفعل

او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذ

اضيف اليها وقد يقال هذا اي احد الامرين في الفعل والجملة قيل ينبغي

ان يكون هذا القول مرضيا لانه احد اقوال لاختصاص الجملة الاسمية والتوقيف

المضاف اليه فيها قلنا كلا ان ورد بعد الايضاح في

هذا

هذا التأويل واغا اشار بكلمة قد الى ضعف فانبه على ضعف دعوى

من حمل قول الملخص على المعنى الشامل لكون الشيء مضاف ومضاف اليه

فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه الملتزم استيفاء الخواص

فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيه بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع

مضاف اليه الزيقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره

في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم

المراد بالاضافة كونها مما يكون الشيء مضافا او كون الشيء مضاف اليه

بل النسبة بينهما وعلى اختصاصها بالاسم مطلقا ان المشايخ لم يظفروا بها

يكون الاسماء قوله مع قال الملخص في الايضاح وهو هذا الاعراب بمعنى الاظهار

او ازالة الالف وهو محل الاظهار الحاني وازالة الالف هو الالتباس

او اعربت الكلمة اي اذا جعلت الاعراب فيها وهو الوجه ظاهرا

ثم الاعراب الوقوف باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان الوقف

هذا الكلام وكانه يريد بالاعراب الوقوف عاسوه مذهب المفصل اي

اختلاف آخر الكلمة لاما هو سنة وهو ما اختلف آخر الكلمة به لانه

لايخلو ان يشتمل على شيء وبهذا ظهر

حيث منع جاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القيد حاجزا

لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب يختلف الاخر باختلاف العوامل فلا يجئ

العامل مكان للحدث ولا يسمى بالاسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي

هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم

لانه يشتمل الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيانا للحكم فيشكل الا

انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان بيانا

على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب

بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله

اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لانه

لم يشبه مبنى الاصل مشابهة معنوية للبناء والامكان فيما بالمشابهة لا بالذات

ولولا اعتبار هذا القيد الحالي في تقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق فيه

عامله ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في

كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة قوله ركب مع الغير يعني الي فهو كون

المركب الخ فيما قيل جملة ... هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد

فيلزم صدق ... قوله اي الاسم ...

فيه المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم اذ

تفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب

المناسبة الغير المشابهة كما يدل عليه قوله مناسبة مؤثرة في

منع الاعراب فسقطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل وبمشابهته

له في الاحتياج الى الضميمة الى الضمير كما في المبهمات ووقوعه موقعه كما

في اسماء الافعال ومشابهة لما وقع موقعه كفجار وفساق وحضار

ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ

فالمناسبة المؤثرة انما تنضبط بعد ضبط الجهات فاستحق الجهة

بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها صاحب اللباب قوله

والاضافة بيانية لان الاصل في البناء اعم من وجه من المبني

بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية واما البيانية فاضافة

اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن

فالاوجه في الاضافة البيانية ان لا يجعل الاصل بل الاصل في البناء

بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم سواء الاصل لكن في الاعراب حتى يكون

بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتقييد لضبط الشارح

حيث قد جاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القيد حاذكره

لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الآخر باختلاف العوامل فاذا لا يجى

الفاعل مكان للحدث ولا يسمى بالاسم المكان كما لا يخفى **قوله** فالمعرب الذى

هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للقسم لا نفس القسم

... لحكم ... كالا

... عامله لو كان البيانه

... مقتضية للاعراب

قوله ... باعراب الاسم

... على التصرف لانه

... بالمشابهة لا لا ...

... بقوله تركيبا يختلف

... اعتبار سنو الغيبة فى

... ظهور كون

المعرب ... فى قيل ... الا ... هو المنفى بعيد والظاهر منه ما يقابل اللازم

فيلزم صدق ... تعريف **قوله** ... انه اسم يناسب

قوله انما البيانية اضافة الاسم من وجه يعنى ان

المضاف فى البيانية اعم من وجه واخص من وجه

آخر والمضاف اليه كذلك مثل خاتم فضة لان

الخاتم يصدق على خاتم فضة وعلى خاتم غير فضة

والفضة يصدق على الخاتم فقط خاتم فضة فهو

الخاتم عام والفضة خاص وان الفضة يصدق

على الخاتم فقط وعلى غيره والخاتم يصدق على

الخاتم فقط فيه الفضة عاما والخاتم خاص

لمحشيه

فى المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم اه

تفارق المشابهة فى الاضافة الى المبنى لئلا يدخل فى تعريف المعرب

المناسبة الغير المشابهة كما يتوهم منه **قوله** مناسبة مؤثرة فى

منع الاعراب فضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل وبمشابهته

له فى الاحتياج الى الضميمة الى الضميمة كما فى الموصلات ووقوعه موقعه كاسماء

الافعال ومشابهة الواقع موقعه كنحو دفاق وفساد

ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المظلوم واضافته اليه كيومئذ

فالمناسبة المؤثرة انما تتقين بعد ضبط الجهات فاستحق الجهالة

فلهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها صاحب اللباب

قوله والاضافة بيانية ليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى

بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية واما البيانية

اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على فهم له اضافة معنوية الى بهذا النحو

فالوجه فى الاضافة البيانية الا لا يخص الاصل بالاصل فى البناء

بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب ويكون

بيانه بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء والتقييد بطلع الشارح

قوله قوله يحتمل ... لا يبطل على تعريف ... قوله لئلا يدخل على تعريف

قوله ... مناسبة قوية ... قوله ضبطها وكسبه كحى الشى قد سلف فى اول الحث معنى

لكن ... قوله ومشابهة فى الاحتياج الى الضميمة اعتراض مما

خروجه عن ... فانه ايضا مشابه معنى الاصل لكن مما فى الاحتياج اليها

بل ما فى تحقق الفرعية **قوله** ووقوعه عطف على مشابهة **قوله** ومشابهة

عطف على وقوعه **قوله** له اى مفعول مشابهة كنحو اه فانه مشابه

فى الوزن بنزال وتراك وهما واقعان موقع انزل واترك **قوله**

قوله ووقوعه عطف على مشابهة **قوله** اشبهه اى ناسب والضمير البارز

راجع الى مبنى الاصل **قوله** واضافته عطف على وقوعه **قوله** اليه اى الى

ما اشبهه اى ناسب ... المضاف يكتسب البناء من المضاف اليه قال

البيضاوى رحمة الله عليه ... اوالظاهر ... يومئذ

بالفتح على البناء المضاف اليه الذى ... **قوله** واضافة الاعم الى الاخص

لامية كشجر الاراك وعلم الفقه وعلم الاصول وغيرها **قوله** انما البيانية

اضافة الاعم من وجه كخاتم فضة فان الخاتم اعم من وجه واخص

من وجه وكذا الفضة **قوله** لكن فى الاعراب اى لكن

لا فى البناء بل فى الاعراب

قوله ويكون بيانه بالاصل لانه اى يكون بيانه بالاصل مبيان الواقع

قوله والتوجيه آه بان يقال المراد بهذا الاضافة البيانية هو البيانية

اللغوية التى يكون المضاف اليه فيها بيان للمضاف سواء كان بينهما

عموم من وجه او عموم مطلق فلا يشترط فيها العموم من وجه وليس

اعراب وبيان البيانية الاصطلاحية حتى يرد ما ذكر فيجوز اطلاق

الاضافة البيانية بهذا المعنى لكل اضافة الاسم الى الاخص مثل علم الفقه

ويوم الاحد وغيرهما لكونه المضاف اليه فيها بيانا للمضاف قال الامام

البيضاوى رحمه الله تعالى فى نعلى كيد ... ساحر فى سورة

طه اضافة كيد الى السحر فيمن قرأ كيد سحر للبيان

والكيد اسم من السحر ... سعدى افندى فى حاشيته

قوله ليس الاصل ... فى البناء اعم من وجه لانه يصدق على المعرب

مثلا لا ... ولفظ المبنى يصدق عليها

قوله ... الشارح ... يقول ان المراد الشارح بتقييد

الاصل فى البناء ... الاصل فى الواقع فى البناء لان

الاصل ... فى البناء قبل ... بلفظ المبنى ... السؤال ...

مجال للمناقشة في فهم المعاني استعمال قوله وهو الملائم قال الملا سعد
المحقق الشريف في حواشي المطول بعد ما جعل بعضهم الجملة وجيزة
الجملة تسمية ابعاد وقوله والاولى بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام
لان النحوي لا يسمي واو رب باللام اذ ليس مصدرا عاجزوا واو الامر
باصطلاحه هو بغير اللام قوله فاعجبه العلاقة بجر والصلاحية لا
يستحق الاعراب الخ ولم يقل اعتبر العلاقة بجر والصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصدر والعلاقة وان المصدر يفيد
لم يفد الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار استحقاق
بالفعل عند المصدر واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلاقة وبعبارة
او وضع المعتبر عند العلاقة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند
المصدر الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم يقرب الكلام و
في موضع لم يعهد يوجد على طريقة المصدوب اصطلاحي ايقرب لانه
لا تحقق عند الاعراب تحقق او موقوف كانه اريد بسبب الاعراب بحسب الذات
لان ذات الاعراب مغايرة عند ذات المعرب او اريد بسبب الاعراب
بسبب الظاهر الذي لا ينفع الشارح فيما سيجيء وهو الاول

تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض فهمه تدوينه علم
النحو ان يعرف باحوال اواخر الكلمة اعلم ان الغرض من النحو لا
يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات
التركيبية وتقديم حقه التقديم وتأخير حقه التأخير مثلا وجوب
تقديم المقتضي يغني الاستغناء على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو
فالاولى ان يقول من جملة الغرض منه علم النحو اه قوله فانه العارف بما
هو مما كذلك مستغن عن النحو اشار به الى انه لا يمكن ان يعرف
المتعلم للحوية اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم
المعرب بهذا التعريف لانه يكون معربا فحينئذ ان يكون معرفة اختلاف
الاواخر بالتعلم في سن الفن وتعلمه في سن الفن يتوقف على معرفة
المعرب فلو عرف المعرف به لزم توقف معرفة المعرب على معرفة وتوقف
معرفة على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على
نفسه وهذا من اقبح معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي
صرح المص بانه معدود من الشرور لا جملة انا ان الشارح طوى كشحا
لفظ الدور ليتأتى التعلم للحوية في الدور قبل او الزمان

والظاهر ان هذا السؤال مبني على ان معنى اذ ان لا معرفا
بالام يفيد الحصر على اخر بلا ما علم الخ

واعلم فان نظر الى حال استعمل لان العارف بالجهات بالتتبع السماعي
لا يتوقف الاختلاف على المعرب نظر الى حالة لانه يعرف الاحوال بالتتبع
والسماع قبل معرفة المعرب والله اعلم

قوله لانه يلزم عليه اي تعلم المعرب بهذا التعريف يلزم منه تعلم المعرب بالتتبع
قبل هذا التعريف

قوله ان المعرب بوجه بعد التركيب ووضع الاعراب
عليه بعد التركيب يلزم التركيب مقدما على وقوع الاعراب
ميلة الاعراب متأخرا ق

فلا يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في غير الذات قوله اذ بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه اعاقيد العوامل بالداخلة عليه لان قولنا
جاءني غير اختلاف العوامل قد دقت فلا يختلف اخره به واغا يختلف
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وسواء اولى ما قيل فرجع بهذا التقييد
اختلاف اواخر المستغرق بكلمة ما باعتبار العوامل الداخلة على المستغرق
نحو ما جاءني زيد وما رأيت زيدا وما مررت بزيد اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل الصفة اذ ولا يرد
الدخول اغا هو اللحوق بالاخر او الاول وهما لا يتصور في الصفة
لما قوله واغا خصص اختلافها بكونه في العلل ليلا ينتقض الخ و
ليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد في غرضهم الثاني قوله او على الصدرية
اي يختلف اختلافا لفظيا واياكما ان توفق بين هذا التوجيه والتوجيه
الاول بانه يحتمل ان يتعلق به اختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف
العوامل يوجب كونه فاخر العدم عند العامل في الملفوظ والمقدر على انها
سيان قوله فان اضافت ذو فتاء بغتة فاء البناء ليلا يستدعي
المبتدأ اياه بنية ذو التي هي اسم فيها فقط قوله والاختلاف اللفظي الخ

اعلم ان يكون صفة او حالا او خبرا اليه ليلا ينتقض الخ قلنا لا
انتقاض والعلم بجعل اختلاف الاواخر فانا نقول اطراد باختلاف العوامل
في العلل ان يطلب كل منها اثرا اعرابيا لا اثر الاخر في الاخر فقولنا رأيت
واليأيت بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف
قوله ليلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت
مسلمة ومررت بمسلمة مثنى كانا او مجموعا قولهم وقولنا معطوف على
قولنا فهو في تقدير ليلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمة ومررت
بمسلمة فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه
انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وما يقتضيه من الوجب ما قيل
اراد عدم لزوم المباينة الصدرية فان ظاهر شموله للمثنى والمجموع فخذ
ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لان في اخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجاءة او كل فرد
من الواحد قوله اذ اركب بعض النحاة المعدودة الفرانك به يعني ان اصل
مع عامل الابتداء اذا اركب كاينما مع عامل وتحقق معنى قولهم مع
ليس ظرفا للتركيب وجعله ظرفا للتركيب اعود عليه ان التركيب مع العوامل

لا يكون اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل البتداء و
يتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فتحقق الاختلاف في
اذا ضرب وفي ضرب العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين و
عامل لفظي اختلاف العوامل اذ الاختلاف في العامل بين عاملين معنويين
سواء وفيه نظر فوجوه الاول اراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى و
الثاني انه لا يصح قوله الثالث حينئذ اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل
تتحقق اختلاف الاخر والثالث ان العوامل المعنوية لا يتصور في عامل اصلا فضلا
واما يتصور فيه عامل معنوي ليس منشأ العمل والعامل المعنوي الذي هو
معنى الحرف مقدم على الفعل واجيب عنه فصلنا ما في التوضيح
وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه ما يقال كلما ركب مع عامله البتداء
حتى يجيء شيء لا يقال اذا سبق على التركيب مع العامل عامل معنوي بان لم يكن
التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن مع البتداء
بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل البتداء انما يسبق عليه
تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيب لا مع العامل ولو لم يكن
التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن تبقية التركيب بالبتداء ففي فاعرف

غاية

غاية الاوان سؤال الحكيم لا يكون في فواتحه المسائل فيه انه انما يكون المعنى
ان سؤال حكيم بعض العرب لم يتبع المبتدئ المتعلم بيان سؤال حكيم فانه اذا
اورده عليه معرب لا يوقف له على بحث فيه سؤال الحكيم او لا قيل فليكن مراده
اختلاف اثره باختلاف العوامل وقتا ما وسؤال الحكيم كذلك لا ينبغي ان يريد
بانه يحتمل ان يكون معربا لا يريد عنه العوامل المختلفة وقتا ما لان المحال
العرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل مراده استعداد الاختلاف
ورجح بقوله ان رح عليه بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر من الاختلاف
بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح ما عرفت وانه الظاهر بيان
لحكيم الكل لينتفع به المتعلم وحينئذ يراد بما الموصولة لحركة والحرف
لا يرد العامل والمتكلف فان قلت قد فرق كلمة جارة او حركة فلم يجعلها
موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحينئذ يراد بما الموصوفة حركة او
حرف قلت كلمة ما كلما وقع سيكذا يحمل الاول فيه على الاخر الاول اولا وعلى
الاخر الثاني ثانيا حيث قال وحينئذ يراد بما الموصولة لحركة او الحرف فعرف
لحركة او الحرف على مقتضى الموصولة واغا قدم الاشارة الى الموصوفة
لانه اسبق في اعتبار اجمالي بالنسبة الى ان كتب الشارح في حاشية

قوله فيه على الاخر الاول اي وقد يقال ان فيه على رجحان جعلها موصولة
اذ الاخر ليس الا الحركة المخصوصة او ان التغيير باعتبار حصول الاشتباه

قوله

وقتا

منطق بقوله وقع صح

لفظ وقت صح

قوله والذي يقتضيه الحاشية الخ اقول لو كان المراد انه لا يرد
عامل على السبب الكلي يقال في الحاشية امر اضافي
وانما في الشرح فيفوز امر اله لا يرد عامل على السبب الكلي
قوله الخ

ان يسمى اخراجها الى السببية التوسية المفهومة من الباء التي زيدت
جاء الواو صلة على عمر رضي الله عنه ولا يخفى ان المفهوم في قوله لا يرد العامل
المقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السبب الكلي والذي يقتضيه
الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل ولا مقتضى لشيء من المقتضي ولا يذهب على
احد انه بعيد عن الفهم جدا واخفاء قال فالاولى ان اشارة الى الكلمة التوسية
الاولى ايضا لان خاتمة كلمة الاولى الخ بتخصيص كلمة خاتمة باراءة السببية التوسية
المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى الخ بتجميع بالسببية المفهومة
التوسية ولا يركب جنايه تكلف ولا يذهب عليك قوله ولو ثبت يده على الرقبة
تخصيص كلمة مما كان شعار كلمة يوجب امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية
التوسية كان الاولى ان يقال فاذا ثبت لدلالة اذا على التحقق فاعمل
ولك ان تقول لعل ان يراد بكلمة ما صدر اخرا وحركة ولا يرد ما اورده
عليه الباء الجارة ولو اريد بحرف الباء وسمه الباء مجازا
مقارنة باطلاقه ليتجه عامل على ما ذكره والله اعلم

من اخراج مجموع العامل والمقتضي
السببية

قوله لا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم ولان سببية المجموع اذا كانت من اضافة السبب القريب والبعيد يفهم السببية القريبة
بالحاشية انه لا يخرج ضم البعيد الى القريب عن قريبته فكل القريب الا ان قريبته المجموع ليست الا سبب قريبة القريب فيه فلا يخرج قريبة بالذات
فلم اعتبر خروجه بالسببية الذاتية المفهومة من الباء لم يبعد فوائد التقييد
قوله ومما قال ليس المجموع سببية آه يمكن ان يقال سيرد انه لكل القائل
سبب السببية بالذات من المجموع لا سبب السببية عنه مطلق فوائد

قوله ينحل بحسب الخ اقول العامل حرف واحد لانه ما يخرج العامل على حرف
واحد لانه تدخل الحرف ثم قوله اي حركة او حرف واحد العامل على حرف فيما
فخرج به عنه لان اجزاء من الحرف ثم قوله اي حركة او حرف واحد كما لا
يخفى فلا يرد ظاهره وكذلك يخرج به سائر العوامل غير العوامل على حرف واحد
سواء كانت حرفا او فعلا ص ن

قوله كما في الباء الجارة والام الجارة والتاء الجارة فانها على حرف واحد لا على حرفين
كذا وعن غيرها وابقائي اي هو عطف على محذوف اي يخرج الجمع بالسببية والتوسية
المفهومة من الباء الجارة ص ن

قوله ولا مقتضى اصل قوله على السبب الكلي في المعطوفين وقوله الحاشية اي كلام
في الحاشية ص ن

قوله لعل وجه التأمل ان كلمة اذا اذا كانت للتحقيق والقطع اقتضت
عدم جواز التخصيص مع انه جائز قطعا فتوهم فانا الا وجه اخر
للدفع بالتأمل ان مقتضى كلمة اذا ذلك لو اخذ كان هو الامتناع بدل على تعيين
التخصيص لا على ترجيحي فدليله الذي هو قوله الاشعار بكلمة لو آه لا
يطابق مدعاه اعني قوله يدل على ترجيحي الا ان يقال المراد
بالترجيحي نوعا ما بلغ الى الايجاب الوجوب لا الترجيحي الصرف
فافهم ص ن

تركه اداء الى التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله

ليدل على المعاني المقصودة بالوضع وهو ما يقصد بشيء وبالعلم على التابع

بشيء المقابل للعلة بعد ارتفاع الموانع والموانع الله فاعلم وكذا في غاياته في قوله

العامل قوله حيث قال في تركه على هذا الكتاب والاوجه ان المطلوب من قال

هو علة وضع الاعراب اداء وانه متعلق بوضع الاسم المفهوم فحوى

الكلام والام يطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على التقدير تعلقه بالمختلف

ان الاختلاف والغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف

الاولى بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الى الاختلاف او جابه الاختلاف

لسماع الدلالة على الاختلاف غيابا وان له حد فضلة في دلالة جابه الاختلاف

على ما سنفصله والا فالوضع للمعاني عند الخصم جابه الاختلاف وعلى الاختلاف

بينه وبين السلف حيث الاعراب جابه الاختلاف وعلى الوجهين المحصل لا تنافي

جابه الاختلاف للمعاني اولى لانه ارجح متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه

او موجود في الخارج وهو موجود في الخارج

او موجود باعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف فانه قد

الاولى بالوضع للمعاني جابه الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستلزم

في معاقبة بها الاختلاف لا الى الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل

فيكون

فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعربة واما المعربة على صيغة اسم المفعول

فدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تلك المعاني

في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذ المعنى او ترك

من اعتبار الكل فلهذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول وا

ان ذهاب اكثر تركه واما شهرة الدابر على السنة الكافة المجرة

او تنبيه بهذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينافي ان يتقاسم

ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تقيدها في المعرب فهذا اعتراض عن ان

لانه الحق فالاولى الواضح قوله واما جعل الاعراب اخر اسم اعرب اي الاعراب

باكثرية الدوران او الاصل او الاعراب مطلقا في اخر الكلمة حقيقة او حكما

فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل

وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باتباعها قوله لان نفس الكلم يدل على

المسمى والاعراب على صيغة فعل هذا الفاعلية ونظائرها صفات لقولك

الاعراب ط لا للاعراب فاعلم وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات للاعراب فاعلم

في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر

قوله والقضية معاكسة اي وجه التأخير تأخير المحكوم عليه والاوجه ان يقال ان

تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف وانما وجب
ان يجعل محل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد بنية الكلمة
ولا يرضى بتغييرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف
الحرف الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعاقب على حيث الالف على الهيئة
قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان المراد مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل
على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط قوله ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلا ولا على غيرها من حركات غير الاخر قوله وانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
في كونه عمدة وذلك وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة
او مشابها لها كما في سبحان الله واخواتها قوله علم الاضافة اي علامة
علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير مضاف اليه وانما حذف اعتمادا على
فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه
مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل لكون الشيء مضافا اليه حقيقة
او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقوله كسبه
زيد لان كلا في ذلك على الاظهر انما يحتاج المضاف اليه حيث يكون المجرور

قوله فانه خرج بتمييزه على باقي المرفوعات يعني باقي المرفوعات ليس بداخل في الفاعل حقيقة فلا بد ان يكون فيه الشيء فاعلا حقيقة او حكما حتى يدخل باقي المرفوعات بخلاف المضاف اليه فان المضاف اليه بالاضافة اللفظية ...

سو فاتحمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اذ الاولى في تقسيم النسبة بحيث تشمل النسبة حقيقة
او صورة بخلاف الفاعل فانه خرج بتمييزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله
لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية الاولى لم يصلح الياء المصدرية قوله
وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
قليل بينهما وجه الاختصاص فيما سوى هذا في الاعراب لكونه مما يحمل على
في العمل قوله فاعطى التعقيل للمعادل الظاهر العقيل لكونه مفعولا ثانيا
وحذف اللام التعليلية في المفعول له لما اخر عن الفعل لا يعد من جعل
التركيب مع تضمينه معنى الجعل فصار ما اعني فاعطى التعقيل بحصولا
للتعقيل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء للفعول لان الجعل هو الاولى لتحقق تضمينه
معنى الوصف لان الاعطاء للعقيل بان يجعل عارضا له فالمعنى اعطى عارضا
للعقيل ولكن ان يجعل للعقيل تعليلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطى
التعقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا العقيل فانه العقيب علته لكثرة فعلية
قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه
اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الافراد الى قوله ودرته

بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قاصرها ان الاصل في
الاعراب ان يكون بالحركات نحو جاءني رجل اكرمه ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة
للدال عليه ولانها اخف الدال وسواء من قال الانها اقصر فتكون اخف للوزن
فالاعتراض عليه بانكونها اخف او اصح ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة
بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة نصا كتبه في الحاشية هذا
التركيب من قبيل العطف على احد معمولي عاملين مختلفين لكن المحذور المتقدم مدفوع
واجاز المصنف كلامه ق او المصدرية فيكون التقدير برفع رفعا ولحاقا
صاد والفاعل في الظرف والحال هي الفعل المستفاد من الظرف اللائق به وهذا
اولى بعبارة المتين تمام كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذا ان التعريف
بالفتحة حال كونها مفتوحا عين او اعرابا بالفتحة اعراب رفع وعلى هذا
القياس نصبا وجرا هذا كلامه ه مثل جاءني رجل الاحسن الا ترى ان احسن
طلبة والطلبة المطلوب ه جمع المؤنث السالم قدره لانه او فتحة اوفيه
اطلق وحياه الى التقديرين ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول
عنه اعرابه ولانه كثر النصب التابع للجر بخلاف العكس ولفيه بانكات اوفر كما
يراه وينبغي ان يضم اليه اوتات جمع ذات وغير نقط لما هم او نوا الى جمع المذكر

السالم

اقول على تقدير ان يكون جمع مؤنث السالم ما يقبل بالالف والتاء زيد فيه او لا من غير اشتراط
ان يذكر بها واحاد او لو فيما في الرضي مستقلا لانه اورد جمع المذكر السالم ما يقبل بالالف والنون
والا نون فيه كما ترى عنه

السالم كتب في حاشية السالم فروع على انه صفة لجمع لا شتقاقه كالمه بديهية ونفع
توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر لكون السالمة صفة المؤنث غالبا في الاصطلاح
جرى على وصف الجمع بالسالمة وان كان السالمة حالة مؤنثه ق وسموها
بكونه بالالف والتاء فضلة فيه بحيث مع ان مؤنثه وذكروه عقبه بشيء
مع ان مؤنثه مؤنث ق واعتذر به عن المكسر فانه قد علم وقع مع علم ذكر السالم
فانه سيعلم على قياسه الا ان يقيد الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه
لا يشارك في هذا الحكم على وجه ما انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف ق فاعرف
لهذه الالفاظ الستة نبه على ان الحكم ليس على شيوعها بل هذه الاشياء على
مطلقا ليلا يتوهم ان الحكم عليها بكونها بالالف والتاء لا يلفظ الحكم عليها
بكونها بالواو والا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان افوه
مما يحفظ بالتلفظ به يحفظ معه الاخ فالحكم فالحكم على الاخ الحاخر بالتلفظ
به بحرط اما خصوصية حصلت لفوه بهذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم
الى ما قيل ان اللفظ علم للنفس ويراد بالعلم الصفة المشتهر صاحبها بها و
لهذه الالفاظ اشتهرت فيها به النحاة بوصف الاسماء الستة
مرتب بتعريف كون اللفظ موضوعا عالما واعلم ان ذكرها

صلوات

لواو وغيرون فجعلوا في مقابلة كلا ذي اعلا ق واخا اخاه واسرة الاسماء

الستة ثلاث بتهما المثنى فكون معانيها مغنية عن القيد الاول في كونها

مثنية عائدة وفي كون معانيها مستفادة للقيد لان المثنى هو اللفظ

دون المعنى هذا تم ذلك في كسوى الفم والهن ظاهرا فيهما فخفي والا

وجه ان يعامل بتهما المثنى والجمع في ان فيهما حرفا يدل بعده على تمام به

الام فان عام الام بدون التثنية والجمع والاضافة اليه والتنوين والام

ق والوجود حرف للاعراب في اواخر سائر الاعراب دون غير حال الاعراب فقا

الاعراب في الحرباء والتقدير ونحوه في الاربعة الاول الام لكلة وفي

الاخرين عنها بعينها عند الشيخ الرضي ونحوه في كلام ان ح وبدل على

او الام عند الخصم لان الاعراب لا يكون في اصل الكلمة وعلى كان هذا تكلف

بل تضمام يلتفت اليه الشارح واعلم ان القارئ انه جعل كلا من الاسماء

عن التعدد وجود حرف صالح وجها بطل الاعراب عنه فوجه الاسماء الستة

غيرها بالحروف هو المستقيم لان الابن والوالد والوالد والام والتربيب الى غير

فان مثنية عن التعدد وفاقا لاحد وجود بدون اعادة للام قوله وكذا كلتا

الباء بدل من الالف واللام للمباشرة لان علامة التأنيث لا يكون متحركا

قوله وعلة النصب على الخبرية لأنه المستثنى فيها قوله اشار الى التقسيم الرباعي فيما سبق

في بيان حكم المرجح فاذا لفظا او تقديرا لقد اوضح في هذا البيان فوائد

الاولى ان قوله التقدير يعم الاقسام السابقة لا التقسيم الاخير للاعراب كما ذكره

بعضهم وحينئذ يكون بيانا لذلك البعض فاذكره على ان قوله لفظا او تقديرا

تفصيل لاختلاف العامل المعنوي لا لاختلاف الاخير والثانية اذ قوله التقدير

عديل لهو فان تبويب الزيد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كما لا يخفى

قوله ومهما كان التقدير اقول اشار الى وجه تقديم التقدير ساعيا ان

اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير ساعيا لخفائه

اولى بالتقديم في تمام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تغييره

بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي

تقدر الاعراب فيه اشارة الى ان ترجيح جعله فاعلا مبني على ترجيح الابهام

والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قولهم تقدر اي تقدر الاعراب

الفضة اسهل من حذف العمدة ولان الفهم يسارع اليه وفهم بطلان طريق

الترجيح اعلال مع زوال غاية هذا الوجه الظاهر الترجيح وليس الا بجعل

عبارة عن حرف آخر اي حرف اعراب تقدر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب

بالحرف

قوله ومهما كان التقدير اقول اشار الى وجه تقديم التقدير ساعيا ان

اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير ساعيا لخفائه

اولى بالتقديم في تمام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تغييره

بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي

تقدر الاعراب فيه اشارة الى ان ترجيح جعله فاعلا مبني على ترجيح الابهام

والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قولهم تقدر اي تقدر الاعراب

الفضة اسهل من حذف العمدة ولان الفهم يسارع اليه وفهم بطلان طريق

الترجيح اعلال مع زوال غاية هذا الوجه الظاهر الترجيح وليس الا بجعل

عبارة عن حرف آخر اي حرف اعراب تقدر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب

بالحرف

باطراد المقدر فاخره الاولى اخره قوله كعصا بنية ذكر عصا على ان الالف

المقدرة كالملفوظة وباعتبار هذا قال في المستثنى اليه فان قلت الاعراب

فيما قبل الاعلال مستقل كما في قاض وبعد الاعلال مستقر فاض

كعصا فلم يسق قاض بنية ما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الا

استقلال حال الاستقلال فيه اولى الى الحذف وهو جيه في عصا التقدر

فان استقلال الواو والمتحركة اولى الى القلب بالالف لكن تحمل عصا

ملحقا جحلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليقدم بالمقدم قوله وكما

في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المعرب بالحركة لئلا خلل فيه مثل

مسلمات ومساجد وعباد ي قيل الاولى ان يقيد الحركة بالنطقية

فيخرج عنه عصاي فان تقدر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي

عصوي فانقلب بالاعلال مثل الالف فالتقدير اعرابه فيكون العلب بالالف

بعد تقدر الاعراب بالاضافة ولا يكون تقدر الاعراب قبل الاضافة على

انه يخرج عنه ما في قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم

ينبغي ان يقيد قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في المنقوص

المضاف الى ياء المتكلم مقدر لان المحذوف فاقره حركة الكسرة الخ

لعلمية غير المنصرف ومجانبة المبتدأ والخبر ومجانبة الحال والنعت ففي

تاء فيهما اخلال ببيان لهذه المجانبة قوله وكان غير المنصرف اقرب

عليه اي المعرفة بالنداء يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيا

الاكثر ويترك وتترك الاكثر بالمقايسة على ما يشتمل عليه من تقليل مؤنة

البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال

الكفي بتعريف واحد الاقل الا ان يقال ما كان الاقل في بعض البيان با

لنداء ط يستحق ان يؤثر على الاكثر او ترك في البيان بالتعريف ايضا

تنزيلا للبيان بالنداء والا وجه ان يقال اضداد تعريف غير المنصرف

لانه وجودي والمنصرف عدمي والقديم يعرف بالمقايسة الى الحدوثي

قوله واكتفى بتعريف لانه يعرف بواحد فيه ولم يقل والمنصرف فاعداه كما قال

في الاعراب اللفظي لاشعاره بان غير المنصرف بالنداء المنصرف فاعداه بخلاف

عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير

المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير

المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل

ما اعرب بالفتحة والكسرة نيابة عن الضمة فهو لا يصح ان يكتفي

بتعريف

ط

ط

ط

ط

ط

بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المعرف بالقياس الى واحد

عنه لعلم ان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة

اذ لا فائدة في وقف المعرب بالواو والالف وعده فيمكن معرفة

بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيها كما اذا كان مطلق

المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف فائدته

الحرف فان تأثيره فانه تنتاثر بالحرف عن حاله الاصلية بالكسر اكثر في

تأثير غير المنصرف في كانه بالقياس الى لانه ينصرف بالتنوين

والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الحرف على الزيادة والمنصرف

يشتمل على الزيادة في الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله اي آخر

حرف اضافة وتغيير كلمة هاهنا الكسرة وسواء احتمالية لانه اقرب بالمتبادر

الشرح بالياء ولم يشبه الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره ووجود

تقدم فيه غيرة وان لم يشبه لبعض افاضل تلامذة ان ح الا

في سوق المقام واطف عالا يزيد الالتباس فاعرفنا عنه بالمرة لما يوجب

الكرام قوله على تسع ولا يجوز ان يكون التقدير تسع على لانه لم يقل

سواء ما حذف المضاف اليه على فلا يخفى المعارف به من جواز ان يكون

بتوقف

والتنوين لا يلزم خلو الاسم عن اضافة أن غير المنصرف قد يضاف علما موثرا

فيجوز ان يجر جاء التأنيث بالفروة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى حرف

الحرف غير ظاهر قوله وقيل المراد بالحرف معناه اللغوي الخ الظاهر

الحرف معناه الاصطلاحي والظاهر ان ضمير رجوع الى غير المنصرف بحكم

قوله وحكم والحاجة تندفع بترك الظاهر اولى فلا وجه لترك الظاهر تأمل فانه

فتح للفروة لان الفروة ترد الاشياء الى اصولها ولا يجر جاء احد لها

ولذا لم يجز عدم صرف المعرف لها عند الجمهور في البيتين كما يجوز في الاخرة

المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجمع الكوفيون

وطائفة من البصريين منع صرف الفروة قوله فلعمة فلعمة حبشية لخاتمة

سوداء اليت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في قرابة النبي صلى الله عليه وسلم

واوله حاء اعلى فيشم تربة احمد ان لا يشم قبر اكرم فاغواليا وفي حاشية شيخ

عالية يدل على ان شم النهاي قرنية بالتخفيف بروايته سنا بكر على الرتبة

مثال الممدود غاية والمعنى عالى الذرى اي شئ وقع على فيشم تربة احمد

في ان لا يشم قبر المرقى واقتداء الفواتح العالية والاستفهام للانكار

والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استفتح بشم عرف الفم الا واعلى عاه او

على

عاه فيشم تربة احمد ان لا يشم اه والاستفهام للتعجب فيعظم المصيب وهو

لمال الاستفتاح فيشم الفم لمى قوله ان فواه بالفتح والكسر للتعليل قوله

لان رعاية التناسب بين الكلمات اوهم عندهم ولذا اصار السجع مما يجل

في حسنات الكلام واختير بناء في الشئ ووأته مع ان اللغة اوأته ودعه ما

في التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدأ وقرئ بعض السبعة

قال الكاتبي اكتب ياحار فان الركب قد صاروا اي بضم الراء في جار فعال

الكاتب يا سيبويه الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاخلاله بباب التناسب

وفي قوله وان لم يصل الى احد الفروة اشعار بانه قد يصل الى حد الفروة

ومنه وجد حرف اعلم الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال

وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف فعاعلة

لان محاله تناسب مضاربة وجعل منه القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه

فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف كالعلمية

وسيأتي قول المصنف فيما بعد وآخر ازة فيصرف مع انه غير منصرف للتأنيث

علم كنت وقد سنا ويوم وان غير هذا التناسب باب كلمة قوله حيث حرف سكنا

تناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قوارير التناسب فواصل الآي الآية تقدم

قوله ياحار مرخم يارث الظاهر ان الم الكاتب وقوله فان الركب قد صاروا اعلة

لام يا رث الظاهر ويحتمل ان مجموع المقول الكاتب

كشف

قوله وهو ضارية لانه غير منصرف للصفة والتأنيث

لان الوصف ليس موثرة في التأنيث واذا كان علما

يكون غير منصرف لان العلمية في التأنيث موثرة والوصف

وآلة

بينه وبين غيره من الاسباب ولا يختص لان للحاكم بعليته العدل الاضافة بالعدل فحرام الوقوف

بينه وبين سائر الاسباب على ان الحاكم بوجوده للاضافة دون الحاكم بوجوده والله اعلم

قوله ان اردت جاءني زيد اصل محقق بمعنى تحقيق بمعنى محققا صفة لمحذوف مقدر حال

مستقبلية وهو الاصل وهو العبارة سميت في قولهم او تقديرا لان الحال على

الوصف حال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا لمحذوف بحال نفسه بصيغة الفاعل

جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم عامل بلفظ واحد مفصل انهما

التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا

لحال خاصة وقد ورد ثناء وثنى الى رباع ورباع ورد به نقله الى رباع ورباع

والظاهر رباع ورباع الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والصفة المجموعة

وعكسه بخلاف المثنى الاخرى قال الشيخ الرضي رحمه الله يستعمل على

وزن فعال من الى العشرة بياء النسبة كما في ثماني والسر في

منع العرف الخ فقصد بهذا الكلام رفع اشكال عرض لي في اعتبار الوصف من جعلها

في الاصل اعداد الان الاعداد ليست اوصافا اصلية وانما تارة الى الترجيح

بدون ما قيل في منع وفرق فان ما قيل انما منع حمل ما استكمل الشرائط

عليه لا منع الصيغة وعن الزمخشري والائمة الى الوصفية ونسبه الى سيبويه

العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضة

التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وصفت

للوحدات ثم يستعمل مجازا في حالة الوحدات ومنع كون ثلثة موضوعة للوحدات

في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي لشيء لانه يوجب عدم الوقوف

اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اسند تأخير فان قلت ما يمنعك

السبيل الا ان احد اسند تأخيرا او اقل تأخر ابل يوجبه الثاني انه لا يستعمل

انه لا يستعمل في غير ما وقع في نسخ الا في غير ما ذكره ولا فلا يقال جاءني

زيد واحد واحد بل واحدا واحدا قلت لزوم على ما قاله اجيء الاستعمال

في اشد بأشد اعم ان يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعة آخرين اشد

تأخرا على ان صيغة التفعيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بها

استعمال واقل تأخر فيه تنقيص في التأخر لا تنقيص فيه قوله علم انه عدول

عن احد اسمين اكتفى في بيان العدل والتجاوز عن فصول الكلام لا يتجاوز عنه ولا

يرد الرفع في اختاره قوله واعلم انه ذهب الى تقدير الاضافة اي عام لبعد مما

يليه حفظا لما عدد من المذكورة وتقدير الاضافة ولو ذهب اليه لصح جاز الى توهم ان الحكم

ولانه لو كان العدد كذلك لكان العدل قائما مقام ثلثة ثلثة ولم يقل احد

العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضة

التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وصفت

للوحدات ثم يستعمل مجازا في حالة الوحدات ومنع كون ثلثة موضوعة للوحدات

في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي لشيء لانه يوجب عدم الوقوف

اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اسند تأخيره فان قلت ما يمنعك

السبيل الا ان احد اسند تأخيرا او اقل تأخرا بل يوجبه الثاني انه لا يستعمل

انه لا يستعمل في غير ما وقع في نسخ الا في غير ما ذكره ولا فلا يقال جاءني

زيد واحد واحد بل واحدا واحدا قلت لزوم على ما قاله اجيء الاستعمال

في اشد بأشد اعم ان يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعة آخرين اشد

تأخرا على ان صيغة التفعيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بها

استعمال واقل تأخر فيه تنقيص في التأخر لا تنقيص فيه قوله علم انه عدول

عن احد اسمين اكتفى في بيان العدل والتجاوز عن فصول الكلام لا يتجاوز عنه ولا

يرد الرفع في اختاره قوله واعلم انه ذهب الى تقدير الاضافة اي عام لبعد مما

يليه حفظا لما عدد من المذكورة وتقدير الاضافة ولو ذهب اليه لصح جاز الى توهم ان الحكم

قاعدة رهم في تقدير الاضافة في الكلام لانه في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما
بون بعيد ولوجاز جائني الرجل والرجل الاخر وجائني رجل ورجل اخر لوجب ان يكون
لم يكن مفضلا عليه الاخر اولا ولا يتصور التفضيل على فاقد اولا بالاضافة فرق
المناسبة بانه للحال والاصل وحكم بانه معدول عن اقدر العشرة تنبيه فتذكر فرق
وجاز تنبيه فوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله او اضافة
اقول فلها في المضاف اليه ولابد من كون المضاف فيه تابعا للمضاف في الاضافة
الاولى غلام يتيم عمرو وقوله بيد ذي وجبة الاسد واغلم سيتوف
الشيخ بيانه ولا بيان شيء فاقوله لان الكل منها معلوم ولا يتوقف المقصود
لها على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماع او ظئار والا يخفى ان التباين في
الكتابة انما يوجد في معان افلا يحتمل الكثير عدد ولا قوله وعلى فاقد الاربعة
لجموع الثلثة قبل ينتهي الى المئات الثلثمائة والى فصاعدا كما ذكرنا لانه نص ما ورد
على العدد وطلب عابه بانه قد ينتهي ويبلغ العدد ثلاثمائة حكم فيما ورد بانه ورد
وفي الاخرى بالعدد ولا يخفى انه علم سابقا انه للاربعة والجمع الثلثة فذكره
اما تاكيد او تعميم في قوله كيف ولو اعتبر الخ فائدة مفيدة فيثبت الاربعة كما سبق
لا يحتاج الى اعادة قوله اقول انه لا يجوز الجمع الثلثة لقوله لذكره واقول عايرد

عاذكره ولم يخفه انه لو لا ما ذكره لوجب ان يجمع وايضا معدولية يفع
انه انما المصاحبة جمع العدل ووزن الفعل قوله ولا عدة للاسم المخرج ليسلم
من خالفنا ان ثلثة فلا يثبت ثلثة وفي اقوس لا باعتبار كونه جمع
قول لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقعل لعدم تصور
الثلثة في العدول قوله كيف فعالهم فبئس كفر وعرق لا عدل في الاجمع و
اتباعه وافرد وعاسوه مبالغة فاعل افتعت بالتاء كفسق مبالغة فاسق
كما ان ان في ضاربة فاسقة وفاعل علما فاذا لم يثبت فاعل في جموعه
او بأسهم بئس فلا عدل في الاعرف جاء جمع عمرة وذكر فانه جاء بمعنى السيد وان
ثبت فاعل في جموعه ومع يجيء اسهم بئس بلا يوجد الا علما ففيه العدل كقشم فانه
يجيء قاشم ومع يوجد قشم الا علما الا ان وان فانه مع اجتماع الثلثة طابق فيه ليعدل
هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد على ما ذكره في قشم على ما في القاموس
قشم كزفر ابو عباس ابن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاشم
وبلوغ الغير والعيال كالقشم وبلوغ الثلثة فصاعدا للضيعة ولا شك في ان
تحقق فاعل وما عرفت اليه الاشارة من انه لا يدل على ثبوت اصل فيما نحن
القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل

على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله وانهم
اعتبروا العدل الظاهر الذي نبه تميم كان تجعل الفتحة فان قلت العدل موجب للبناء فاعرفه
في قطام لوجب البناء والام كيف وجبا قلت العلة اطراد لا توجب البناء بل المبنية
اصالة قوله نحو صفاقة للحديدة الرقيقة سميت كوكبا في القاموس سميت الجماعة
والبقرة والجمان او للجمرة والابل وطعام المكان المرتفع وفي بعض النسخ والبقرة
في القاموس اوفل بقية البقرة والجمع قوله غالبا مبنية وليس فيها الا السبب
فيه انه لا يريد انه ليس فيها شيء الا السبب فهو حاصر الشيء واذا اريد انه ليس فيها
موجب بناء الا السبب فقيه الزحاليف موجب بناء وفيها وزن فعال وهو
موجب البناء فالصحيح انه ليس فيها الا الوزن والعدل الذي لا يستقل في ايجاب
البناء قوله فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل او الوزن لا بالجمع قوله
وهذا ايماء الى ان باب قطام لهما ليس في محله سيذكره انه العدل التقديري عاما
للضرورة فمنع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديريا لجرى على ما هو الغالب وهو
الانسب لئلا يكون بناء العدل في المؤنث فاخذ باب قطام في حذا وقطام
اسم امرأة على ما في الصحاح قوله الوصف وهو كون الكلام بحيث لو عرف المتكلم به
الباب الا العدل والتعريف فانه كما في حذام الكسائي في حذا وانما استفيد البناء

لشهرته فيما بين اهل التحصيل او عرف العدل بدونه في غير تواتين السنف
بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها وان وقع في الاسباب الباقية
عالم ينبه المصنف في محله قوله وهو كونه الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة
مع بعض صفاتها لم يقيد بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتبر في غيره
لانه في تعريف غيره وهو حاصل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار فقد تعيينه
لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت
على الذات وبعض الصفات لكنها لم تدل على بعض صفات تلك الذات لكن
قيده بالمكان فوضح كون اسم للجنة غير صفة حالا لانه لو لم يقيد الابهام
لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف
معناه رجل له الصفر والفيافي فيه وصف ومعناه الماء الكثيرة لان الفيفاء
الذي لا ماء فيه ومعناه كثرة الماء لان القول رجيل معناه رجل صفير
لا رجل له الصفر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على
ذاته رجيل الصفر ومعنى الفيافي شيء له كثرة الماء لا معنى الجنة
شيء له الصفر واما استعماله في الجنة كونه معنى الفيافي شيء له كثرة

الطائيه فليتنبه فانه لو كان الطاء مفتوحة اى مع الفتح لكان الطائى من
جاءه الفيض قبل ان يجيء كثرة الماء والاستقاء وحاله فقد عرفت
الا ترى طيبة طلحة الخير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بدون
الوصف بالتصغير العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان فيه حرف طيبة
لا صحة وعدم الوزن بالمصغر والمكبر فان الامر دائر على معرفة النظر لا على
الساعة فتدبر قوله لذت حافظت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة والذكورة
ايضا قوله مررت بنسوة معدودة بالاربعة الصواحب متصفة قوله شرط
اى شرط الوصف الخ ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون فى العلم عند بعضهم
وان لا يكون زائلا بالعارضية عنه الا فيما قوله فى الاصل الذى هو الوضع
كتب رحمه الله فى الحاشية واذا كان الوضع اصلا تفرع الدلالات المعتبرة
عليه يعنى اى تتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه
واذا كان الوضع اصيلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقيد التشبيه
استعمال الاصل على الفرع بمنزلة استعمال الظرف على المظروف لا يخفى ان العقل
الزم جعل الوضع اصلا فانسبه الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعله الغائب
فى الوضع ثابتا فى الاصل والثابت بسبب الاستعمال عاد ضمنا قوله اضعفها

بيعفر

فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع وذلك اقتضى السوداء فوائد
لحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا فى
اصل الوضع الاولى قوله وامتنع عن الصرف لعدم مفرد الغلبة اسود
والعجمة محل قال قوله وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع اسود
عن الصرف ولم يجزه ان الشارح افاده الثانى قوله الاول لحية السوداء
سوداء العطية السوداء على ما فى المرام قوله وضعف منع افعله فان قلت
لو اوجب تقدير الوصفية منع تخفيف ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل
ايضا منع تخفف ضعف منع الصرف فى عمر فلم يحكم بالضعف فيه قلت
تقدير السبب يفيد تخفيف منع الصرف لا يوجب ضعفه واما يوجب ضعف منع
الصرف لتقديره ولم يتخفف منع الصرف فى اخر كما فى عمر قوله اشتقاقه
لحال لتحلل مصدره قوله فى فيلان جمع خال وهو المعروف قوله التأنيث
اللفظى الحاصل بالتاء فيه بالنظر يقابل المعنوى ولا يقابله بالتأنيث اذ
كل منهما واحد اطن ان مراد المصالتأنيث الذى يوقف بالتاء والمعنوى
لم يوقف بالتاء فارات تدل على اعتبار التأنيث فاعرفه فانه دقيق
بالاقتاء عفا شيخ حقيق يعال المراد بالتاء ما يشتبه بتاء فتاء ليست

لتانيث ولو سمي به مذكر لا ينصرف ولو سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال
الزمخشري عرفات منصرف تنصرف ولذا جرى عليه الكسر والتنوين لان هذه
التاء ليست للتانيث وتمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعهما
مع تاء التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف ولا يمتنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث
والتنوين للمقابلة قوله ليحصل التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما
التاء التي هي جزء الكلمة كجارية اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع
تاء التانيث فجعلت على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان اشار الى التصرف فيها بالترخيم قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد
الامور شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور
الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وحده فيه شرط
العلمية قوله متحرك الحرف الاوسط وجعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة لذكر الثلثة
في قوله زيادة على الثلث فيلزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وظ
هذا التعليل يكون الحجة شرط الوجوب في اكثر الاوسط ومنه الالف اذا يكون
تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او رباعيا فالالف في الاسم الكلم

من لغات البراجم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة
تبتل احد الامور الثلثة الخ لا يظهر اعتبار صدق ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل
من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو فنت لخفة كما يرشد اليه الخفة ولم اعثر
على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة
شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع الاسباب مع كل منها شرط في التاثير في
شرط مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر
بدون هذه الشرط بخلاف السبب ومنهم من جعله شرطا لتاثير التانيث لان الكلام
فيه ولكن يخدشه لا ينبغي ان يجعل شرطا للعلمية في تحتمها وقد يقال العلمية سبب
قوي لا يحتاج الى التقوية ولهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا
يخفى عليك ان الوجه ما قدمناه لك قوله وماه وجور علمان البلدتين اشار بقوله
لبلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل
البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجوز فيها الامران باعتبارين واسماء
المتكلم مخير والمرجع السماع وما لم يسمع فيه شيء في كلام العرب جوز الوجهان
وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي
ان ينصرف لما عرفت ان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع ومنصرف ولم يقل ممتنع عن الصرف

قوله وسمي علما لفظيا لان الاولى [illegible] [illegible]

كما قال في قول المصنف وامتنع السماع عن الصرف كشعاع لوجوه توجيه لهذا
التركيب رعاية للتأسيس وبيانه قوله فهند يجوز صرفه وان ذكر بقول وانها
الى انه يصح تذكير العالم لهذه المؤنثات الى التأويل وهم بشرة للوجه
التأويل لظهور اداوه وهو انه عدل عما علة اللفظ او الاسم قوله فاسمع
به مذكر شرط في تسمية مع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فاطمة شرحها ثلثة
السوء لم يكون في الاصل مذكرا كزيد بمعنى سعيد اسم امرأة قال اسمع به
مذكر الصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل فخال اسم به مذكر الصرف
لان تأنيث الجمع بتأويل الجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى اللفظ
الجنسي فان تروى تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه
يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه في بيان
الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع انه شرط الافران على انا
نقول اذا كان المؤنث المسمى في الاصل عند التسمية به اكثر من ثلاثة
تأنيثه بل بملاحظة كونه كذلك في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل
منقول عن المذكر في الاصل اذا اكثر لا يسمى به بل ذكر المسمى
فيه للطرفة فمن يجب بالتأنيث يجب منع صرفه فمن انه سمى بالمذكر

منصرف

منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الجنسين لا لان تسمية المنقول
بالمؤنث المعنوي لا تكفي في منصرف وقيل حال فاعلب تأنيثه وجاء
غلب فيه التذكير فالوجه لا يجعل المنقول عنه الا المذكر والتسمية
بمؤنث بالمؤنث فالمعتبر عندهم لغة بيان الشرط قوله لان الحرف
الرابع قيل وكذا الثالث في عانوه على فاطمة وبالجملة الحرف الاصم
فيزاد على ثلثة ساء مسد التاء لان معنى التاء في كلامهم فوق
الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم والتقصير
لهم في البيان والتقصير المعتبر حتى فان بيانهم مبني على مرور في ان
التقصير فان فاعوضه بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصريف اربعة لا يزيد
فيما يعامل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمش
الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الثالث لذلك
لان تصغيره جحيمر وفي مصباح علما المؤنث وان كان الباب فيه الهاء وهو حرف
فاعلم انهم جعلوا الحرف رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان
فان تقصر على فعيلا فقبول مصيبح فالبيان ان بمنزلة الزايد لانها
في مقابلة الواو والياء واللام فلم يعتدوا بها وجعلوا جاء مصيبح

الثانية وكذا ابرهام واسماعيل وابراهيم من ثبات ابراهيم ممتنع لوجود الشرط الاول
فيه قوله واما فحص التتبع بالشرط الثانية لان عرفه التثنية على ما هو
الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع عرف خمسة ايضا خلافية ففي فكر
شرة ايضا التثنية على ما هو الحق عنده فالتخصيص عنده بلا مخصص والتثنية
على الغرائب لزوم بلا منبه على اتباع خمسة ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله
وبهذا اندفع الدراة ايضا ولا يخفى عليك ان منع عرف نوع سيبويه
صاحب المفصل فالاولى لان عرفه التثنية على ما جميع عليه النحاة وسيبويه في
البعض واما كلام فيشوبانه المسئلة خلافية وهو مرجح منعها وقوله
في تقديم الغرائب تنبيه على الحق عنده جميع النحاة وسيبويه على ما
الحق عنده او ان الغرائب لا هالة بساكنة التقديم قوله اعلم ان اسماء
عليهم السلام ممتنعة من الغرائب السنة فلما خلوها سوى الغائبة
لما يتوقى به مع كان وان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد صدق
لشيت وغيره فلا عجب ان يقضي فيه العجب قوله وقيل الا سود اكثر من اقتضى
نوع عدم من التمثيل لكونه اتفاقيا وكون سود اخلافيا قوله لان سيبويه جوز
منه فقال محمد وصالح وشعيب نوح وسود وله ما خوذ سود والمنع لا يستلزم

فعلم

فعلم انه جعله من عدنان نوح وسود شعيب وقد ويؤيده بجعل الالف
من نتنة ما قبل وان يكون من كلام الناظم عائدا للشرح وقس منوه اوجها
والاولى والاقرب اسماعيل واولاده وقوله فيك يحتمل الاشارة الى اسماعيل
والى اولاده قوله الجمع سواء كان لمؤنث كاسماء ابناء اسماء ومنه ذراعا
الهنة قوله طاى شرطا في مقام السببين الاظهر شرطا ثانية وما
ذكره بعيد عن الفهم قوله وفي الصيغة الى كان اولها ولم يقل وفي كان
اليه بالمثالين مع انه اخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيحتاج
عنه بظاهره جعافر وجواهر فاوضح ما هو المراد بمثالين لكل منهما على حدة
لا كما ذكره بعضهم لظهور ان المراد من الصيغة هيئة التكسير فتفطن قوله
لان يكون اولها ساكنا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يجعل شاملا نحو قوله
نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من وجوده الاصل عرفه وسوغ منصرف لاحالة
لان الثاني قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء
والجموع مأخوذ الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما جمع اباه الاولى كما
جمع فافهم قوله بغير سائغ بهما بمعنى لا يعامل كنت بغير حالي اي بلا حال فلا يرد عليه
لزوم الا يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع من حروف غير الهاء وسوغ فراغ شرطه لا صيغة

فرقا ابعا قوله المعرفة اى التعريف ان كان المعرفة في باب رفع الوصف للتعريف
كما هو الظاهر وكان وان كان خشة كابين الصفة والموصوف فالاولى
وان كان سببا للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وبها
يليق الاجمال التفصيل قوله ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه
صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في مقام اشتراط علمية ما فيه السبب
والمراد بها اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية ما فهم وجعلها بعنى
المنسوبة الى العلم بر جيه موافقة ما في بيان البحة قوله بان تكون ما هذه
في خشة الاولى فيه قوله كما جعل البعض اى جاز له العلاة ويستغنى عن
الاشتراط قوله لان وضعية التعريف للتنكير اظهر ويكون على وتيرة الكثرة الباب
بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية قوة شرة جعله
العلمية سببا واغا وصف بالتاثير لاداه بها بالسبب فيتناول ما جرى
فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون اللفظ
ما وضعه غير العرب فطريق معرفته النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل
عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس يطلق ويسمى قوله ليملا تعرف فيها
اى في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيجمع مع الاضافة واللام وغالبا فيجرى

اى

اى التنوين فلا يدخله الكسر البتة وان لا يتبع ما قبل ياء النسبة وان
عرب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجاني فركان وجبريل و
جبراني وجبريني في جبريل قوله لانه اى معنوى الغير اللجمة وسبب تذكيره او
معنوى وفي اعتبارها للجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت اللجمة
سببا وان يمنع جاز له لكنه يرد انكم لم تعتبروا المخالفة هذا الحرف فما جاء
وجود اللجمة بشرط التاء ثنية ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث
على اللجمة قوله فلما اعتبارها في ما سبق اغا هو لتقوية السبب اى
تقوية احد سببي وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عنه ويدل على هذا
قوله ولا يلزم من اعتبار سبب التقوية سبب اخر ون ان يقول التقوية بهذا
قوله وشرى اسم محصل بدار بكر في العاجوس قلعة اذ بان بروعة
وكيفية هذا وانما كان قليل اعتبار اللجمة فيه قطعيا لاضمحلال اعتبار
التانيث ولذا لم يلتفت سيبويه وكثر النحاة بتحرك الاوسط لم يروا
به باسا لزيادة على الثلثة لان ملكا بانفتح عم منصرف ولم يجدوا
الا مرين فتحرك الاوسط ايضا استدلالا بالمجموع بمكة وشذ لاضمحلال
شبه فتح الحرف بالتانيث قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجود احد شرطه

للصفة لانه مضاف نكرة وتقديره معرفة تكلف لا يرد وعند الناظر
الا لفرزدق قائم اذا اراد بها فيه لطافة وعلى التقديم يجيء الوجه السلب
المطلق اي لا يكون معه شاء ما اصلا لان الوجه لا يكون معه شاء ما قال الوقف
ولا ان يكون معه شاء ما قال الاصل ما قيل ظننا انه لو لم يقيده لم يفهم التقييد لكونه
قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي تأنيث وهي الثانية بقوله الثانية بالتاء
وقوله بغير شاء قائم فلا بد وعليه فوارد وجمع فارسة لا فارد كما قيل قال في عمدة
صفة لا يجمع على فواعل قال في المشتبه الفارس الذي يركب الخيل والجمع فوارس
الفرزدق ويقال للرجل ما هذه الكلمة والاسب ان يجعله جمع فارسة على فاعل قال الجوهري
ان الفارسة للجارية الملحة او الامة او البهيمة الاكل ق وانما شرط الكوفيون
سوادها ما قالته بلقيس حيث ان ينبه عليها وهو انه قال الملحي بغير شاء وفي وزن الفعل
غير قابل للتأنيث فاتى بالجمع وزن الفعل في قولك لا يعمل منصرف مع فعله غير
التأنيث يعمله قد جاء في جمع بوزن لفاعة الرجل منصرف ولا يجيء جمعا ق
ولا حاجة الى اخراج ما ذكره فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيده بالجمع بكونه بغير تاء التأنيث
ايضا ليخرج ما ذكره وعلى ان يجاب بان المراد بالجمع ما يكون للوقف بالتاء لا
فرق بين فرزدق وفارسة فاشار بقوله ولا حاجة الى آخره الا ان يقيد بقوله

ولبس

وليس بخاف ان الله اعلم بالصواب فان فرزدقة وما ذكره جميعا فرضا فيه
مشروط بالجمع لهم صدق تقييدها عليها والمقصد بالشرط افراد فرزدقة وما ذكره
فيجري احكام فاذا ثبت علة وصف عليه بالتأنيث او ثالثة حكم
يجري على وصف التأنيث والتأنيث لغة الاشتراك وهو وصف مؤنثها كلها واحدة ما علم
سابقا وما ليس بمعلوم في الحال في الاصل فلو اعتبر جميعه لكان ما ليس بمعلوم
لان الاخر ان يظهر في بالتأنيث آخر ما ذكره قائم واما فرزدقة فلكونه بالتفصيل
مع عدم الدليل لفظا لان مباجة ومصابيح عند بلغاء لا مفني كما قال ان مباجة
ومصابيح غير منصرف وما فرزدقة منصرف ولو جعل قوله بغير شاء ايضا مقصودا
بالتمثيل في قوله لكن جعله لكان هذا اللفظ قيدا ولو قيل اما كلاما فوكيف
لكونه كذلك عدم سبق الاجمال والتوقف على عدم سبق الكلام لعله الفاضل الزمخشري
غير بعض الشروح وهو ونبه بقوله واما له على وجه تذكير منصرف ولو قال واما شاء فرزدقة
لكان التنبيه اوفى وتذكيره وجه او فرق في بحث التأنيث لا حاجة لكل الى التذكير
قال الفاضل الزمخشري بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو علم وتذكيرها
لمشاكلة سماه وبنى على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم
اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود اعتباره فيحفظ حكمه استعمالا في معناه ليلا

يكون في احضاره اشتغال مغرم بشغله قال ولا ان الا تنزيها فرد بانه خلاف
الى سوء الادب فيه ولم يكن العالي عجبه الفقر بل كان امره مشكلا سأله
عنوانه لما وافقه انتهى الحلبي قوله وجاء الخ هذا جاء على لغة اكلوني
يجوز ابن مالك ولا اعتبار عليه بلفظ وعيني في عبارة قائله استعارة به وما
نقبه بتقبه بالغين المعجمة عند الاصمعي او الذم او الترحم والمقام يرشد
وجعله حالا فيه غير المفرد نسبة على تقدير الذي وجعله بعضهم لا لان عمول المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم التقدم في الحلبي بالتقييد تشريط
منكر تنعم العبد صاحب لم يخف السلام ليعقوب قوله سنة اجدب سنة سؤال عقد بشيء
سنة البيان في النزوم مع انه صادق بها وعليه فاما ان تقدير السؤال لو كان
ناشيا عما سبق وليكن فالاولى انه لا حاجة اليه قال بخلاف ذكر في القاموس
معناه ان اسم الجمع معرفة ولا يعرف انه اسم لواحد على سنة بينة بنحو الجمع او انه
للتبيه على ان هذا الوزن لا يكون الا للمعرف الا للجمعية وليعلم فيه بيان
وانه اجعل هذا اللفظ غير معرف للجمعية الاصلية وهي بعيدة بالتأنيث للجمعية
وقوله يطلق على الواحد والكثير يدفع ان يقال اطلاقه على الكثير انما
ولكن ذلك انما اذا قوي على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل

ان الحنفي في جميعه اطلاقه على الواحد وعلى الكثير مع ان اطلاقه على الكثير اغلبي
فيما فات الاول ترك الكثير قوله للجمعية الحالية لها للجمعية الاصلية نبه على ما يتوهم
من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير معرف للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كما مر فالمنافاة الاصلية
لكنه مانع عن اعتبارها في حال العلمية لان المتبع اعتبار المتقدم ويؤيد حكم واحد
لاعتبار عند وجود الضد قال الفنيمي ثنى الضباع في حاشية الضبع بسبع
الاثنى والضباع هو المذكر والجمع ضباعة بكسرها وسراحين النمر قال العلمية
غير مؤثرة والا كان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كما مر على انا نرى اعلم ان ما
ارتكب مؤنثة رفع ما سمي بجمعية وعنه عنى او مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير
لسبب واحد لاعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتأنيث يستقل بسبب
وغير الستة وان قل غير المستقل والكثرة قوله والتأنيث غير بسم سند المنع من
ان الضبع شيء للذكر والانثى عاد ما به الغراء ويدل على كلام القاموس وكان منع
مقرونا بالانثى وهم قول من اهل اللغة بهؤنثة وزادهم انها مؤنثة سماعية
قال قلت فحينئذ مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم
تأنيث الاخر واما ان الضبع مؤنثة التأنيث تحقيقا على التأنيث في ضبعان والا

فوجده التأنيث لايفرق بعد ان العلمية لاتؤثر اذ لكنية للجوب وهو اوفق بسوق
الخط قوله لانه علم طبق الفتح قال في اى شيئة فعلى هذا في قوله على الفتح انه
علم بشرط الفتح لاجنس هو الفتح الذي قد عرفت الاستغناء عنه قوله ايضا يتوهم
بل لانه لاشرط له في شيئة طابه قوله فهذا اسهل في تقديره الى بعد ان ضعف تفيد
عن الاشكال في العلة ان افيد تخلص من فروع كثيرة تتفرع على هذا الكلام وقد اشار هذا
التقدير الى وجه تقديم عصا وعلى سراويل وفيه نظر وله وجه ما ان افراد ما احق
وجوده او فضح قوله وهو الاكثر الغير لعدم الصرف اى عدم وقوعه الاكثر والاجادة
الى تقدير قوله في عوارض الاستعمال وجعله في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا
لانهم وعلة تتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر فيه
نظر فيه عافية ق علما على عوارضه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس جنس قوله فيأتي هذا
الجمع على تقديم الجمعية وفي بعض النسخ وما ذكرته يأتي هذا الجمع على نسخة
ويكون من الحمل على العوارض وفي نسخة منقول في حاشيته الجمع ان يلزم ان يكون
سبب منع الصرف الجمعية او كونه على وزن يختص بالجمع اذا مطلقا فيلزم ان يكون ذا الجمع
سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرطه بأنثه ولا يخفى
بعده واما كونه على وزن يختص بالجمع فلا نسلم [illegible] الجمع في انه يتحقق فيه
المشترطي

أن شرط في الجمعية الحاكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم
نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية
مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للجمعية ويجعل
الجمعية بهذا الشرط قائما مقام السببين قوله فكانه تسمح لكن قطعة بأن سراويل
سروالة والكلام العائد على انه جامد سروالة وسروال وسروال حيث قال
سراويل اعجمي او جمع سروالة او روال او سروال بكسر اوله وبه يجيء فعول بضم فاء
في كلامهم سدا وقال الشاعر عليه اللوم سروالة فلا فضح بجعله سراويل على تقدير
بل ينبغي ان يجعل مفعولا به للجمع كقضاء ودعا يقال انا نقول الجمع الى الواحد لم يجيء في
كلامهم الا في الاشخاص كما لا يرده قضاء فانه موضع للجنس نعم لو قيل لم يجيء
صيغة الجمع بعد النقل اسما فسد لم يتجه سدا وقائل ان السروالة لم يجيء بغير القطعة
من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا لما رده
انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان
وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد السراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد مفضل
فقد رأته كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قد رجميته قد يجوز فوات هذا سبب
لاقتضاء صرف الازار وان امكن بتقدير كونه جمعا للمؤنث المحقق قال بعض فضلاء

بالمجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمد لاعلى قوانينه قلت لان العربية لا تقبل المطابقة
للعجمية سيما الطوائف التي سموا الاصل فانه ابعد من قبول المطابقة بالنسبة الذي سموه فرعه
بخلاف الاعجمي الذي سموه اصلا عربيا يتيسر فيه ذلك ويجعله تابعا قاص وانما صرف لعلم
قال وان صرف كان تركيبه مقبولا فانه راجت بهم الحسنة قال بعضهم سنة وان تقدمها سيئة
الاية واقتصر على اعلاه رجاء البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي سموه متعلم النحو و
اقتصر على اصل اللغة قاص فعلى الاشكال بالنقض به على قاعدة المجمع وفي سابقيه ان
نفي هذا الاشكال لا يتم لانه يتجه عليه انه وجه موزون على وزن المجموع الذي سموه على وزن
مفاعيل عالموه على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون المجموع على هذا الوزن ممتنعا
الصرف كما انه لا يصح منع وزنه لكونه اسم على وزن اكثر اسمية او وصفية او اسما على
تقدير الصرف لانتفى فيه الاشكال والمقام لا يخلو عن الاشكال وبالجملة وقع هذا الاشكال الف
عرف فوقع الاشكال الاول بان يقال ما وجه مفاعيل مع وزنه موزونا عربيا وهو
عجمي بسيط انتهى قاص وعند اراى المجموع منتهى صالح فيه جواز ابقائه غير
منصرف منتهى يستعمل فاعلا اسم اداة واعلم ان تصغير اعلى الكان اعم فائدة
قاص اى فرعا لان الرفع والجر فيه يفاد بالاضافة فهو متعلق بمحذوف والمراد بالتقييد
التشبيه بالجزء في وقت الرفع والجر فيه ويجوز ان يقيد به اصلح الثاني وبه اوفق

كما تقدم بان المراد منه ان حكمه حكم ما ضم بحسب الصورة الخ والاظهر ان
مراده به ان مراد المصنف انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه فيكون حاكما
بالمغايرة قاص لان الاعلال المتعلق بجزء الكلمة مقدم على منع الصرف الذي سببه
من احوال الكلمة بعد عامل فيه انه لا اعلال في جوار نظر الاتي بعده استرك
فهو متاخر عما يوجد في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس
مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي قاص فاصل هذا الرد قول بناء على
ان الاصل في اسم الحرف ان الحرف ايضا من احوال الكلمة بعد عامل فيما تاخر
عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يوجد من الكلمة بعد عامل
قاص وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الزمخشري ولو ان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الزمخشري لا يدل
على فصاحتها وعدم قبحها الا ان يحتمل انه اشار به للرجوع والتعريض بانكم
من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم فقال يحتمل ان الياء للتكلم
والالف للاشباع وفيه نزيه الهجو وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة ولكن
الذي تقتضيه الانصاف عدم عد مثل هذا من التكلم كما في يا غلاما قاص الذي كتب وهو مجرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة غير وفية فرق سواء كانت اسمين او اسما وفعلا

نحو بنت نفرد بر وعلامة التعريف غير جامع لمانع نحو غلام زيد وفرس
زيد واعلم انه وان بان الاول المركب في الاسم وذاك لا يتحقق الا بان يجعل
المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة اي الفعل
فانه بعد التركيب يصلح ان يبنى كلمة واحدة ليجري عليه ما اجرى على اسم جنس فقولنا للتعريف
غير جامع لمانع المركب من الصفة والنجم تركيبا اضافيا او اسنادا فانه غير مبني لعارض
من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب المزجي من بعري وبعري فقد اجاب عنه
بعري وبعري فانه وان لا يتحقق مفهوم التركيب بقيد لم يزل عنه فانه يجعله
النجم وبعري فارجع بشرط عدم كونه اسنادا بانه كالتركيب البنائي في فقد
الاسنادي فان النجم سماه بنجم عيان ومن بعري رجل سمته الى البعرة ولو حمل
التركيب على ما يسمى في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما
اعلام يجيء الا شروط الآتية فلذا لم يحمل عليه لا غنى لك عن جعل التركيب
المعتبر في منع الصرف منه الغير والاستغناء باعتبار الشرط الآتي فقط فانه وان النجم
وبعري والاضافية فانه تركيب الصفة والنا فقط شرطه العلمية لبقائه فانه لم يزل عنه
قال او التحقيق بان الفرق بعد عن الفهم بتجه عليه انه لا فرق بين النا وبين الآتي وبينهما و
التركيب والالف والنون في الاسم في هذه الكثرة او نجعل شرط العلمية في التركيب بينا

دون افاده تحكم على انه لو سمي بعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب البنائي فيه
الا العلمية مع ان سبب البنائي فيه يصلح ان يكون التانيث فقط لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة فقيل ولا يبعد ان
يجعل غير مصروف وان لم يظهر فيه اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه
مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف واعلم ان ما ذكره
مخالف لما فوازه نقله الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان الاسنادي يبنى على الجزئين
فقط كانه اكتفى اعتمادا على ان يكون فهمه منع صرفه غير محتاج
اليه وذهب بعضهم فقال لم يذكر فيما بعد ان ما فيه غير علما قبل المبنيات بل المركب
الذي يتضمن الثاني منه حرف الظرف ولم يتضمن غيره علما قلت الكلام فيما بعد
في المركب مطلقا كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك مثلا مركب
في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان كيفية ونقطه يرد من قبيل المبنيات بما ذكره وكونه
المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرف ما باعتبار الجزء الثاني بعلبك يقتضي ان يكون مثلها
مرماريا وبعلبكيا فقوله الآتي في تعريف التركيب بكلمتين يخرج بسيد تركيبه من كلمة وقد
اقال قد سبق بطلانه وقولنا من ظرفية حرف جر ليخرج نحو غلام عشر لان حرف العطف
جزء من السبب فتامل فتح من غير ان يقصد بها حالة في الحال وان كان الاصل خلاف

عبده الله على ما انه قصد به فيشترك بينهما في الاصل قوله الالف والنون الملحقان
من السباب فيه الصرف فان قلت بهذه الصفة مشتركة بين الالف والنون و
سايره الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
لما كان لا مطلقها بخلاف نظايرها فاحتاج بها الى التنبيه على الخصوصية المشتركة
من بين الموجودين سايره المعاني ان كان الذكر بها مغنيا لما ذكر في قوله
عده الاسباب لضرورة الشعر التي بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا
وخاتمة صورة البيان ان يقال لهذا البيان لفيف البيان في ذلك المقام والاولى
المعدود بالافراد لانها عدد واحد من الاسباب قوله تسمى بالمزيدة
لانها زائدة للوزن الزايد وبهذا عرف سبب تسمية الساكن اولا لانها زائدة للوزن
الزايد في الكلمة لا تكون اصليين والثاني ارجح قوله والراجح سواء
الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه تحقق
به فرعيتها فغير ثابتة اصالة اولا وعلى الثاني كلتاهما اصليتين للتأنيث
عليها لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه يضعف الفرعية بزيادة في
الكثيرة قوله يفيد به ما يقابل الصحيح فانه يقابل الفعل والحرف واما
قال ولا الاسم المقابل للكنية واللقب والمقابل للمراد والمقابل للبليد في اللغة
الطرفية

الظرفية التي عبارة التسهيل اسم السابع في سوء المقام الى غير العقاب بالمفعول فيه
فتجاب بان الشارح الى تقييد قوله واما افراد الغير باعتبار انها سبب واحد فناسب
الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليها فا
فناسب تثنيتها لانها كائنتان سواء فوايده في سوء اسناوى وحدى به طلع
اثار جدى وظهر از نهار جدى مولانا قدس الله سره الملة والدين وعلى آله وصحبه اجمعين
اما بعد فيقول العبد الراجي عفو ربه الوافي قوله وشرطه ذلك الاسم في ا
متابعة هذا الحرف سواء بقيد عن اللزوم لانه حاصل في الاول كالعلم في سواء البحث
وان كان يلايمه ان السبب الاقرب في سواء الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا
في صفة لم تعل او ان كان في صفة ليكون في عطف شرطية على شرطية يستغني
عن حذف ان فجعله عطف شرط وجزاء على عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف
شائع في قبيل ان فجزا فيخير والعطف على شرط وجزاء حرف عطف واحد في قبيله
العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله
في قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه وهو العطف بكلمة او
والتابع في نظاير العطف بكلمة الواو فلتبنيه على الثاني في باب الشرطية او
في الثاني في باب الشرطية فتامل قوله يعني امتناع حذف تاء التأنيث عليه تنبيه

فعلانة بفتح بطاره عدم وضوح تأ التأنيث عليه فيلزم عدم انصراف
عربان وانصراف عربانة فقد راعتاع وضوح تأ التأنيث تنبيه الاعم
بالاخص بقرينة قوله وقيل وجوده خفي فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة
في مؤنثة لا في نفسه كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عربان
الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلانة بكسر الفاء وبضم العاء
لا يكون الا في فعلانة بخلاف الالف والنون في اسم فانه يكون على الاوزان
الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني فعلما لا نظر الى
الاستعمال ولا نظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف علم فانه نظر الى اصل
الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واعا ينظر الى اصل الوضع في الاسم
فانتفاء فعلانة فيه عرفا بل جانب الوجود وفيه ايضا لان الوقف بالهاء المذكر و
المؤنث بالتاء اغلب ولحاق المشكوك بالاكثر اشبه قوله اختلف فيه هل هي في
انه منصرف او غير منصرف الاول فانه غير منصرف واعا الاختلاف في انه منصرف
او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفق انه احد اسباب غاية التكلف الا انه يمكن
توجيه في انه منصرف او غير منصرف اي في وجوب ان يكون احد جزئي السبب
الذي هو علم على سواء الاعلام في عامة النحو والبناء فتبين ان ترجيح

فيه على المعقول ولم يجبه احد عن المنقول ولم يكشف عن المعول عنه ابتداء فقلت
كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل في الزوائد الا مع ما بالام او مضافا او مضاهيا
قوله وقول سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران يدل على الاختلاف
في الشرط ليكون مع الاتفاق ايضا وبجواب ان عدم الاختلاف في سكران
في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان يتبين
على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يخصه
من اوزان الفعل كانه اراد بتعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه بيانا
الشرط ليلائم قوله الشرط وقوله لكن المتبادر من الاضافة الى الفعل عدم
زيادة النسبة الى الفعل فلم يعرف غير الطالقي قوله الشرط لكن لا يخفى ان
قوله يخص من اوزان الفعل قاصر وفي تعميم لان عدد الاوزان المشتركة من
من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص بالفعل فالاولى ويجوز ان يكون الاسم
على وزن ثبت للفعل وفي تقييد الوزن بكون الاسم على وزنه نظر لان الوزن
ليس قصد البه كيفية تحدث في حروف الفعل ولا خروجه ولا داع الى الحمل على
هذا الملفق فانا قلت جاز ان يجعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيانا شرط
ما تغير له وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تأثير

حد انه لا يطلق الوصية الا فيما له زيادة نسبة للفعل فان الاول يطلق على كل نوع الى
لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر فانه اراد رعاية المناسبة لما ياتي
في كون كل منهما مؤثرا بانه ظاهر كما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد
نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الآخر لانه الحاق زيادة
انواع اللفظ مطلقا بما جدا يتجه لكن غاية قيده وما جعل قيدا فقط بعض شرط فحقه
لكثرة عاما تأتيه كما ذكره بعض من يتبعه سيجيء العمل قص بمعنى ان لا يوجد فيه الاسم لان
الاختصاص لا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان الحيوان الاختصاص في
اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار من الاسم واستعارة
الشيء لاحد لوازمه اختصاص المستعار له على ان لك ان تجعل كثرة قيد الاختصاص فتستفيد منه
المراد بالاختصاص في هذا المقام قص في التشبيه وهو بمعنى المرد وجاء او فيحتمل
او التقسيم على ما في القاموس والمناسب لعلم الزائد يكون على ما تقدم في المرد
جاء او الفرس الجواد وكانه لم يعتبر ما لا شيء فذكر الجواد والاظهر ان التحقيق ان
لسلم ولا فيحتمل ان يكون المتقدم والتحقيق شرح معروف او مجرد الكشف وقيد يكون عاما
تقديم على خاص كقوله ثلاثة اجرهم الذي اقتله بعدي منه على قول العامة بشرط تقدم
بعد فهو او التقسيم قد ذكر بعد هذا في القاموس شيء في معناه الفعل على فاعليه

الثوب

اشرف او جزء قص وعنه ملزوم في القاموس سعة فائدة وجعل معناه الفعل
بفتح فاكبوة قص فضم رجل في القاموس للضيف الاكل او باقي الاخر او ملأ الفم
بالماء كول واعد بالشيء الرطب كالقثاء وفضم كبقم للجمع الكثير من الكمأ وبلد
وواد رجل واسم العنبر بن عمرو تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة كلامهم انتهى
قص وشلم علما لموضع بالشام في القاموس كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس
ممنوع للعلمية وزيد بالعجمية او زشلم قص فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل بخلاف المجرد فانه لم يجئ في الاسم الا لفاظ قليلة ملحقة بالعدم
وهو الوعل لغة في الوعل ودئيم بمعنى الآدم وقيل علما لقبيلة مع انه اول
بانه نوع ان يعني شيئا مخصوصا والتعيين للدلالة على العلمية كما قيل
في شعشعة بالضم وقيل اسم دويبة وقبيل منقول من قول بمعنى اسرع وان كان
نقل الفعل الى الاسم نادرا قليلا كما قيل وقال قص ولم يذهب اليه وفرقة الابعض
النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجد به شرط الاختصاص
بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده مطلقا
وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك لا يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم قص او يكون غير مختص فضمنه القسم بغير المختص على انه

يصح ان يكون او عائقة للخلو لان المختص بما في اوله زيادة كزيادة الايجاب
الى اشتراط عدم قبول التأثير فصل او عائقة للخلف اظهر كما قيل قوله اى في اول
وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظاهر الغير
اذ او ما كان فجعل متبعة النسبة محفوظة وعرف الغير غير الظاهر قوله اى زيادة
حرف رعاية لنظائر الزيادة او حرف زيد رعاية لما سيوجد الا ترى ان بقرة فيه الاول
من حروف اتين اعني الحال او في الاصل كما في برقع امرأة الازرق ونحوه تعرف
في الوزن بما يخرج عن الوزن مع بقاء الذات عليه قوله اى حال كون وزن الفعل
فيه دالا على ترتيب اللفظ والحال المضاف اليه لانه يكون حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة
فهو قبيل واتبع علة ابراهيم حنيفا قوله قيل بالاعتبار الذي اشتهر اه قيل
اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض بأسود وكحل فتأمل ويمكن تنبيه
عدم القبول لكونه قيل ان الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس
وشاذ وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل امرأة وغيرها اتى به لرفع
في عبارة المصنف قوله لم ير عليه اربع اذ المسمى به زيد اذا سمي به لا يقبل التاء
فحذا واجبة له فنفي الى عدم القبول فتدبر قيل وانما حينئذ بالتاء اليوم يصح قول النحاة

ان

ان انصراف ابلغ انما هو لعدم احالة الوصف قوله ومن ثمة امتنع امر قيل وجود
الشرط لا يستلزم وجود المشروط فلق وجود شرط النحو يستلزم الانصراف
لشدت الحكم ويذكر سيوف بعد فشدت الحكم ومعانقتي منه الواجب انه قيل صلة
لهما علة للحكم بامتناع لا امتناعه ولا يخفى ان سبب الاشتراط سبب للحكم
المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا تحقق الحكم كيف يكون سببا للحكم
قوله بال باؤن بعد ما من جماعة المسمى المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا
يرد انه يجب ان لا يذكر المشترك بين الاثنين والمتعدد بل يقال بمعنى المسمى المثنى
فيكون معنى هذا زيد سمي بهذا المسمى بهذا فقول واحد من الجماعة المسمى به بمعنى
يسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة على طريق بعض
الطرق وقوله فانه اريد به المسمى اى بهذا المفهوم في ضمن فردها فاللام فيه
للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول سمي بهذا ومعايب ان ينبه عليه في
هذا المقام ولم ينبه له عليه نسخ احدان المراد التنكير التنكير حكما اذ بالتأويل لا
يكون نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين لا اريد به غير معين
مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به اى اول الوصف غير
مشتهر بهذه التسمية بقيد تلك الصفة فتقيده بالمشتهر لكفايته بالمشتهر عن التأويل

قوله لما تبين اى ظهر حين بين يعنى ظهر من غير بيانه بلفظ فيفيد بيانه بوجه آخر
منع الحرف وشرايطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف
متعلق ولو قال وكل حافية علة مؤثرة اذ انكر حرف لانه اذا انكر تبين بلا سبب
او على سبب واحد لما تبين اه لكان واضحا قوله استثناء مما تبين من الاستثناء
الاول اى استثناء الاول اى استثناء من جملة الكلام لانه يؤل قوله لا تجامع
مؤثرة الا العاملة شرطا فيه الى انها لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدة
ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم سواء على هذا الكلام ولو قال لا تجامع
مؤثرة غير حالية شرطا فيه الا العدة ووزن الفعل لكان اظهر واوضح كما انه
لو قال لا تجامع شرطا فيه العدة ووزن الفعل والمراد المستثنى مستثنى
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرف بعد
واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون
مقيدا بالمستثنى وليس في الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان
يكون المستثنى مستثنى في مفاد الكلام بان يكون في حيز كل ما يجامع العاملة
المؤثرة فهي شرطا فيه الا العدة ووزن الفعل قوله فاء العاملة تجامعها
مؤثرة فيما افتقر النحاة في تأثير العاملة في العدد من انهم كانوا يقدرون في

قبل

تبعا للعاملة كثلاثة وثلاث وذهب اكثر النحاة الى الفرق لان العدد
تابع للمعدود وقد زال بالعاملة وذهب جماعة الى اعتبار العدد الاصلي
واختاروا لهم الشيخ الرضي واضاروا بسيبويه فمنع حرف اخر وجمع واحد
اعلاها والكوفيون حرفا سماعا ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العاملة
في العدد انما الاختلاف في زوال العدد بزوال المعدود قوله اى لا يوجد
شيء من الامور الاربعة بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط انما
احدهما فقط لا يجدي عما لا يغني بجاجة هذا التوجيه ومع ذلك يجامع الاربع
قوله فقط لا يجدي عما يبقيه العفو عما بين في محله والاولى ان المستثنى منه
شيء منهما اى لا يكون في العاملة شيء منهما اذ احدهما المنفرد عن الاخر ولا
يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع
مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والاول اولى لان المستثنى منه سبب
لمنع الصرف لا يكون العاملة المؤثرة فيه طافية وهو يشتمل مجموعهما و
كلا منهما لصدق السبب عليهما لانه المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله
فاذ انزاه الشرطية ممنوعة وانما يلزم البناء لو لم يكن السبب معتبرا لكنه
يكون الوصف الاصلي معتبرا فلا يكون العاملة التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوال

الا ان يقال العلمية ما كان في النسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يتغير ثم تكلم
حينئذ بنسخة اعتبار الصفة ثم تعقبه بعد الزوال وهو بعيد اعلمه اقول وقد يقال
سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا بان أل يتعين على هذه الشرطية فيلزم
البناء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية صفت العلمية فباعتبارها كانت صفة
الاصلية وحدها كانت فيجب ان يعتبر زوال العلمية فلا يبقى الكلمة على
سببين وبناء بلا سبب فاجاب بان هذا الملفق انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش
اقوى منه والملازمة مبنية عليه قوله فاذا انكر تعين بانا على سببين واحد ظاهره
انه تعين للاسبق في غير ما اعد سببا للبناء ووزن الفعل وفيه نظر لانه يتعين على سببين واحد
في سكران على انه انكر كما يشعر به الشارح قص لم يسبق الى قوله الا لانه اذكر
قيل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قص اه اخت بكسر التاء بقطع الهمزة
ووصلها على ما في القاموس قص لجواز دروه اخت بكسر التاء بناء على جواز دروه
بفتح بالكسر وعن تقول اخت علم للغازة تسمية للفظ اخت بفتحتين بحالته
في لغة الحوف فيها يجب ما قبل صاحبه بالفتح فلا يكون فيه فتحتان من اللفظ
من غاية الاخطاء اذا خالفت غلط لا عدول عما فيه فتحتان لانقضاء بافرقانه عدول
كما نبه عليه قال في وزن الفعل الا ما ذكره بقوله والعين قد يرد فيما تقدم

قص

وخالف سيبويه الاخفش في العاقولي السبب هو التفاعل وهو فارسي
ومعنى سيبويه اي راية تلعب اجام الفتاة عمر بن عثمان التي ازى قص جعله
اصلا سواء مبني على جعل الاخفش منقولا وهو الراجح لانه اذا شبه الفاعل
بالمفعول في التلفظ يجب ان يجعل المقدم فاعلا وكذا اذا شبه الفاعل بالمفعول
في اللفظ يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار المفعولية راجح
كونه منقولا قص وان كان غير متحد فان قلت لا يترك البليغ غير المتحد
نكتة قلت المراد غير المتحد بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر نكتة
وهو مزيد البلاغة فان قلت مر في الشبه غير سيبويه ما يدل على ان المراد بقول سيبويه
قلت رفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش
ان الوصفية في حد ذاته لا يوجد شبهة قص في الطراز عطف عمر على عامل
حال والعامل هو مماثلة او المخالفة وعلى الثاني فهو حال او اضافة
اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قص وكذلك افعل التفضيل
ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قص فقد صار فعله اسما اي كالاسم الخالص
عن الوصفية قص وان كان عدة فلا ينصرف للاخفاش اشارة الى انه بعد تنقيح عدم
جاز فيجب عليه صرف افعل فيه مع انه للاخفاش منقول مبني اي بسبب عدم

بما يكون الوصف فيه او لا يكون معه من التلفظ بالا يكون مع احدهما كلمة من
التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قض وهذا القول اظهر وقد سبق ما يدل
على كونه اظهر وقوله بان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه
لاعتبارها والعلمية تمنع كما في نون زيد في الاسم في الاصل وتمنع جمعه على ما ترتب
الزيد والقوة قض لزم ان يبقيه في حال العلمية ايضا الا ان يقول كما
مطلقا ان يلزمه شيئا يكون سببا قويا فاجتنب تنافي فيه تأمل وقد جعل يلزم
من لزم وكل من جعله من الملازم قض فان العلم المخصص اي موضوع للخاص
والوصف قد يكون للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية تكون للفظ
موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية
الابهام مع اعتبار صفة قض وهو ان حرف لفظا واحدا يتجه عليه ان الوصفية و
العلمية ليستا بمتضادتين في نحو العالم بل صفتان فقيه ولا مانع من اعتبار
المتضادتين فيما يتعاقبان فيه وما يقتضيه منه الجواب ان يجعل البعض اعتبار
في نحو المكان الواسع في حال التخفيف فقال في شرحه قوله وهو في حرف لفظا واحد
منها شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادتين في في حرف لفظا واحدا اي بالنوع
ولان في حرف المعرف في حالتي الوصفية والعلمية لفظا واحدا بالشخص ولا يخفى على احد ان ليلا

في

في شيء مما ذكر اعتبار المتضادتين معا بل حين اعتبار احدهما يعتبر ضد الآخر قض
وجميع ايات آي غير المنصرف لا يا فيه علمية مؤنثة كما يدل عليه كون الكلام فيه
قض اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة لا يخفى
الذي هو شبيه بالكسر الذي هو حركة بنائية قض بيان ان العلمية تزول
بالاضافة اي حقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحد فالاخصل علما
بالاضافة او اللام فهو غير منصرف اعلم ان الخلاف في العرفة وعدم
العرفة مما لا ثمرة فيه له فلذا لم يلتفت اليه المص فكما انه يوم الكلمات قض
المعوت اعلم انه لما كان الجمع اما سالما او مكسرا وكل منهما اما منصرف او غير
منصرف ذكر المص ما يتعلق بالجمع السالم ثم بالمكسر ثم بالمنصرف ثم بغير المنصرف
الرفع يقال ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فاين ذلك من الواو
بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا ان يجاب في المجرد ان كلمة في
المنصوبات مستعارة للكثرة وليس فيها قض لانه موصوف اللام
اه وهو على التفنن والاثبات فيلزم ان يوصف الاسم وكونه مذكرا ثم انثى و
بضابط ذكرت معها صيغ الاثبات وقول المص موصوفة الاسم اعلم ان الكلام
في الاسم والظاهر جعل الموصوف الاسم لا الكلمة لانه لو جعل موصوفه
الكلمات لم يصح قوله سواء اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشتمل

الى تكلف عنه بعده لا يستقيم التعريف عليه كونه المسند

الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ويحتمل ان [illegible]

النوع فيدور قوله اي اسناده او واقعا به مفعولا مطلقا فرده الى

الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل و[illegible]

تغيير المعمول والاولى جعله حالا [illegible] قوله اي مشتملا على طرفيه قيامه به قوله

[illegible] صاحب المفصل ومنه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل

في الفاعل الى قوله مانع وهو مذهب الخلاف في [illegible] بالقاعدة الوجه [illegible]

دونه فحيث وجوب تقديم الفاعل [illegible] الفعل عليه

[illegible] الطرف المتفاعل الوجه [illegible] عند [illegible] الاصل في [illegible]

مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عنده ما في كلام [illegible]

المفعول في قول الشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل [illegible]

بعده عن الفعل فعنده يدل من مكانه ورتبته نحو فعل فلذلك فانه عنده اما

كما المشاغلة من الاخفش قبل الذكر لان المرجع يكون حينئذ بكونه لفظا

بالفعل كانه ايضا فيتقدم وتأخر الاخر جدا فهو متقدم رتبة و[illegible]

تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا الا بجر وليلا علم

حيث قال المص فلذلك جاز [illegible] وامتنع [illegible]

الاصل

الاصل تقدم الفاعل لان العامل والمفعول لو تساويا فيه لا امتنع

الضمائر المتقدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم في رتبة لكن

يوجب ان يلي الفاعل فعلهما ولذا جاز لانه لا يجوز [illegible]

الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به

في ذلك ايضا جاز نحو ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني

اللام للعهد واما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيه

الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر شمل الامرين الاخصر وايهما [illegible]

الاصل ان يلي الفعل الفاعل فتقدم ان الداعي الى الفعل هو الفعل

والمقصود هو الفاعل ولذا تارة الاقتصار على ذكر الفعل على ان [illegible]

اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى العامل بالفاصل

بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين فعله

الفعل قوله اي يكون بعده حقيقة او لا يخفى انه هو التحقيق مما [illegible] اليه

في التعريف الثاني قوله وقدم عليه حكما اي لم ينبه له فاصله او حكما [illegible]

الفاعل المستتر فان البعدية فيها حكمية لوجوده او خلاف الاصل [illegible]

الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة اقتضاء الفعل اليه

حذف

على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة فلا يخفى عليك انه فيما عدا الاستثناء فاذا
لم يصح ما بعد اداة الاستثناء في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة
بعد حرف استدراك رافعة لتوهم الظاهر فينتقض به صحة المبتدأ ايضا فليكن
مبتدأ على ذكر منكم حتى لا يحتاج الى التنبيه مبتدأ في محل نصب لانه حرف لا يصح
اخباره وان اخبر المتكلم لا يصح اخباره في الفعل الماضي وكان لم يلفت
اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا على ما هو مشروح في بابه اخباره و
المضمر ليصح التحقيق منه نصب واما قد ذهب غيري فلا يمكن قطعه حينئذ قطعه
بتقدير التنازع فيه لكنه لم يقطعه الزمخشري لكن فحوى قوله لان طريق القطع عند
الاخفش ان طريق القطع فيما يتحقق في ظاهر القرآن الاضمار حسب ما يأتي
الرأي وهو غني ما عرفت فان قلت لم يرض غيري بما بقي عن النزاع
بينهما قلت لانه لم يقطع النزاع على ما هو طريق الكسائي على ما سنشير اليه
الرضي وفي قوله وما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه لا يمكن قطعه على
ما هو مذهبهم لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان
الكسائي ايضا يجوز ما جعل مذهبه في هذا المثال واظهار الفاعل في
الثاني عند اذا لا دليل لانه يتبعه حذف الفاعل فيه سهو غلط لانه

والثاني

قوله يجب باو على الرأي قيد به لوجود الاظهار في صورة تكرار المتنازع فيه لكن لا يجب به
الرأي لان اظهار مثلا وان كان خبرا لانه لا يرى خبرا في باب الرأي تلوته عن المتنازع
فيه كشف

اي الاظهار يجب باحد الرأي وهو الضمير المستكن لا البارز والله اعلم بالصواب منه

قوله لانه حرف لا يمكن اخباره منه لا وجه له

وقوله بالتكرار اي بتكرار المتنازع فيه

اي الاظهار يجب باحد الرأي وهو الضمير المستكن لا البارز والله اعلم بالصواب منه

قوله لانه حرف لا يمكن اخباره منه لا وجه له

وقوله بالتكرار اي بتكرار المتنازع فيه

والثاني في نحو ما قام الا زيد وما ضرب الا عمرا احد الا ضربه الا زيد
وما اكرم الا زيد احدا الا اكرمه الا زيد فقطع النزاع فيما اخر وما اكرمت الا اياي
عند جميع الاصحاب عنه الكل بالتكرار فيتقوى ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي قاض فقد يكون
لامتناع الاظهار على مذهب البصريين واحد حذف على مذهب الكسائي والاكثر اي على مذهب الكسائي والاكثر
الفاجرية ان كانت الجملة خبرا واعتراضية ان كانت معترضة ولا جزاء
قوله فاعلم الاول ان كان قوله ويجاب بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله
فيجاب ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول عالم يسمى فاعله
اما اخر في الفاعلية حاطبا على اصطلاح الغير اولا ارادة الفاعلية حقيقة
او حكما واما اخر في المفعولية وفيه حاشية كذا قوله في المفعولية انما يصح
بظاهره لو كان المنصوب المقدر مشتركا بين الجميع المعاطيل الثلثة ومفعول عالم يسمى
فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعول به ولو في
نحو لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول به بين الستة والظاهر انه فرد من الاحاد
الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عبارة الجمع في الخمسة يشعر باشتراكها بينها
فيكون الاسم مشتركا وهم مختص به قاض وبهذا قسما اثنان التنازع لان
المقسم فيه كالقسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع في حيث انه قسم واحد يكون
وهو التنازع في الفاعلية وهذا كل واحد لان التنازع للاجماع قسمين فهو خارج بقيد
في الفاعلية وهذا كل واحد لان التنازع للاجماع قسمين فهو خارج بقيد
قيد الفاعلية والمفعولية وقوله تعالى
ولم ان يسيه هذا في وضيع قوله لان سهو اجماع القسمين قال لان الظاهر في التنازع
غير النور اي اعسر اعتبر في بالوصف تأمل

قوله بالتكرار اي بتكرار المتنازع فيه

اي الاظهار يجب باحد الرأي وهو الضمير المستكن لا البارز والله اعلم بالصواب منه

قوله لانه حرف لا يمكن اخباره منه لا وجه له

وقوله بالتكرار اي بتكرار المتنازع فيه

والثاني في نحو ما قام الا زيد وما ضرب الا عمرا احد الا ضربه الا زيد
وما اكرم الا زيد احدا الا اكرمه الا زيد فقطع النزاع فيما اخر وما اكرمت الا اياي
عند جميع الاصحاب عنه الكل بالتكرار فيتقوى ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي قاض فقد يكون
لامتناع الاظهار على مذهب البصريين واحد حذف على مذهب الكسائي والاكثر اي على مذهب الكسائي والاكثر
الفاجرية ان كانت الجملة خبرا واعتراضية ان كانت معترضة ولا جزاء
قوله فاعلم الاول ان كان قوله ويجاب بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله
فيجاب ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول عالم يسمى فاعله
اما اخر في الفاعلية حاطبا على اصطلاح الغير اولا ارادة الفاعلية حقيقة
او حكما واما اخر في المفعولية وفيه حاشية كذا قوله في المفعولية انما يصح
بظاهره لو كان المنصوب المقدر مشتركا بين الجميع المعاطيل الثلثة ومفعول عالم يسمى
فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعول به ولو في
نحو لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول به بين الستة والظاهر انه فرد من الاحاد
الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عبارة الجمع في الخمسة يشعر باشتراكها بينها
فيكون الاسم مشتركا وهم مختص به قاض وبهذا قسما اثنان التنازع لان
المقسم فيه كالقسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع في حيث انه قسم واحد يكون
وهو التنازع في الفاعلية وهذا كل واحد لان التنازع للاجماع قسمين فهو خارج بقيد
في الفاعلية وهذا كل واحد لان التنازع للاجماع قسمين فهو خارج بقيد
قيد الفاعلية والمفعولية وقوله تعالى
ولم ان يسيه هذا في وضيع قوله لان سهو اجماع القسمين قال لان الظاهر في التنازع
غير النور اي اعسر اعتبر في بالوصف تأمل

في اسم واحد كما يدل عليه الواو او ظاهرا او تنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزم

ان يجيء امثال المذكور عند عدم التنازع لانه ينازع في ظاهر واحد

بل في الجملة فقد يكون التنازع الفعلين نسبة على حالتين مختلفتين

وعلى اي الحالين والعامل الصناعي هو في الفعل المستفاد في الغير الراجح

الى المصدر لانه اقوى تحكما وتاثيرا ولانه لا يعمل ولا يوجب الى المصدر

فتح والبصريون لم يقولوا فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين

الكوفيين الاول لاحتمال المعنى والمعنى

في القوة ليلا يتقوض عقلي زيد يضرب وعمرا يكرم عمرو

الاضمار قبل الذكر فنحو ان يقول وضرب الفاعل والمراد

لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصريين

فتح لجواز الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير وان لم يكن تفسير

مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اذ ايضا كما في جاءني

فيه فان المفسر لما على جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في الجملة اخرى بخلاف

الاضمار قبل الذكر في غير العدة فانه لا يجوز الا بشرط فاسو محض

التفسير

التفسير ولو في الكل شيء بين الاضمار قبل الذكر في العدة وغيرها في اشتراط

محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار او بالذكر مطلقا بل

الاضمار والاول لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بدله الاول والاجتماع

التكرار بالاظهار من غير اضطرار واجتماع الحذف اي اجتماع حذف الفاعل مع

غير ما يسند هو في غير المصدر ونقض عما اكرم وضرب الا انا واسحق

بهم والبصريون اخرنا واخروا القوم واخرنا ما سندوا اخر في القوم فنقض

ان يقيد الاجتماع بقيد وحتى يتم الاستدلال لانه فتح على وفق الظاهر سواء

فيما يسند فيه المذكر والمؤنث على اظهر الاحتمالين وقيل سند فانه لا يقدم على

وفق الظاهر بل يخرجه فذكر لا غير فتح وجاز اي اعمال الفعل الثاني في اخر

المصدر خلاف الفراء عمله فصار بيانه مطلقا مفعولا وهو متعلق بما

عمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند

البصريين فلو اتصل به كان واضحا بان يقول وخبر البصريون

اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع القرينة فانه لا يجوز

اعمال الثاني قطعا في اذ اقتضى الاول الفاعل لا يجب عنده اعمال الاول

فتح ورواية اظافيه غير مشهورة عنه بخلاف فليقيه عبارة على خلاف

ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع
لو كان الايراد او التثنية او الاتيان بالتذكير لازما للمنطلق
وشيء منها غير لازم بل يصح مع افراده يصح ان يقال
تنازع الفعلان المختلفان في المفعوله المفرد والمثنى في منطلق
حاله افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيجيء
مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على
افراده فتأمل ولما استدل الكوفيون قيل للبصري لم لا يجوز
لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول ولا يلزم على كلامه على الاصح
وهو حذف المفعول لان يقال اخذ الفرس وركب
لانه لا يلزم من عدم جواز الحذف لضرورة انتفاء الضرورة هنا
فلان اعمال الاول اولى عندنا سواء حذف المفعول او لا
الثاني اظهر والبيت شاهد له فانه حذف المفعول مع حذف
الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا حذف فهل البيت على غير التنازع
لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار فتأمل
عدم السعي لاوانه معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وشبهه
طلبه

لان الطلب عين السعي لانه حتى وجب الطلب وجب السعي
لعدم الكفاية فلانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب
الذي هو عينه مستلزما لها ولكن دفع المنافاة بانه لو كان
صدور السعي البليغ عنه لاونه ما تيسر له في المعيشة كفاية قليل
من المال لان اعانه ما تيسر له في المعيشة قليل من المال لا مال كثير
لان هذا يبيع نفسه قليلة ولم اطلب القليل في المال المعيشة لانه
كان يبيع نفسه في الثاني بغير طلب لمصالح الكل في حيث قنف ما وقع
ما عيش ولكن السعي لي المؤنة فظل شريف يباح عنه فيه و
يعفى له بالمعيشة فلم يكفه قليل من المال ولم يحصل له بلا طلب وسعي
لكثرة الحاجة ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر ولا طائل عليه
البيت يدل فتأمل اي لم اطلب الزاد المجد فيه انه يلزم الفاصلة بين
العامل والمعمول فيه بالاجنبي الا ان يقال ان الاجنبي
فيلزم على الكوفة
الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع
فيلزم مثل جاءني وذهب غلام زيد وهو فصل بالاجنبي
بجملة
جواز الضرورة ولكن فان قلت ما وجه الاستدراك قلت
لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لاوانه
شاعر

لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والفخر فما يتوهم ان
سببه ليجلس او ني معيشة بطاله وللمجد فاسقه ركك لجعله بمجرد
المجد وذهب الناس في ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واراك
لا ترضى بسماعه افتنال قاصم اعلم ينفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه
ان مذاهب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع و
المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي دعاه
ثلثة دون غايرة فيه الفصل قاصم اي مفعوله فعلا او شبه فعلا الاظهر
الافصح مفعوله عاقل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعوله المصدر
المحذوف الفاعل وعلى مفعوله الفعل المحذوف الفاعل نحو افربوا
القوم واهربا القوم واخرجن القوم واضرابها مما لا يخفى فهو من
تخصيص اللفظ بتبع منه اصطلاحا قاصم هذف فاعله اي فاعله
النحوي فلا بانت الربيع البقل وهكذا كل ان تقوله المراد بقوله و
انجم سوقه اقامة المفعول عاد به لا يخرجه عن المفعولية فتحكم
ابنت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضربت
يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قاصم وانجم سوقه

اكد

الكافية بالنسبة الى الباب بسبب ان الفاعل لا ينفصل عن الفعل والمفعول ينفصل عنه

على القسم الاول منطوقا ومفهوما كما في قولك ما ضرب زيد الا عمرا

تخصيص لفظ مفعول عالم بسبب ان الفاعل لا يجتمع مع المفعول بل يحذف فاعله فيقام المفعول مقامه

وهذا التعريف للمفعول به في عامة النحاة

الفاعل فقام مقامه في اسناد الفعل اليه

ثم كتبه اقيم

الا للعطف او للتفسير او للعطف او هم

وهو التقدير الاعلام زيدا قام فوضع مقام اسناد الفعل الى المفعول الى الفاعل

عبارة غير النحير

الكاف ضمير المفعول به وهو قوله عاقل وهو صفة عاقل

وهو قوله صفة عاقل اي وجوده مغيرا

في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص

ومذهب اكثر النحاة انه لم يتغير الفاعل فهو عاقل قام

في الفاعل نظرا لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه

منه كان مجهولا او معلوما نحو قام زيد

اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في قام

الضمير

المفعول لا في مقام الفاعل فقد يكون هذا اغلبيا وجه لاديد

لانه ان اريد الفاعل النحوي لم يجز هذا الا نادرا لان مقام الفاعل الحقيقي اسند وفي الاسناد مقام لم يتغير صيغة الفعل

بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت بابه عنى عنه قاصم الى فعله

وهو قوله اسند اليه الفعل او شبهه

اي الى المجهول الماضي فهو تأويل لتعليم الوزن بصيغة المشهور

تفريع التغير

سوقها ونظيره الكلام وغفران موسى اي لكل عالم عادة كذا قيل و

عبد الغفور

فيه ان الصفة المشبهة بها فعله هو الماضي المجهول في الثلاثي المجرد

منه فعل

لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون

اي بعد تاء وبين فعله او بينه وبين فعله اي مذكور بطريق التمثيل

في موضع فعله وكفه ولقد لم يجب بقصان كلام المص لعدم شموله البيان وهو قوله وشرطه الخ

فعل الموصول

بيان شرط زيد مضروب غلامه قزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل

اي الصيغة التي تؤخذ منه الفاعل

صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كان في عناية في

الصيغة التي تؤخذ منه المفعول

البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اعطاء بيان المص بقدر

قول التقييد

الامكان قاصم ولا يقع المفعول الثاني في باب علم لم يروه افضاه

قوله يجاب بان ذلك لانهما الصواب يجاب نحو دلالة باوجه
الضمير في هو ضمائر لرجوع الضمير من الى الكل لكونه خبره
ولا يجوز ان يقال ان كل علامة عن مجموع اللفظين المذكورين
فشتى الضمير بالنظر الى اصغى وخلى لتاويله بشيء حاوغير ذلك الان
تنوين كل عوض عن اضافة اليه بالاتفاق اى كل واحد ولان
ضمير الجمع بالاضافة يعود على كل واحد من اللفظين لا على مجموعهما وهو
ظاهر جدا وقد اشتهر تاويل اوزان الضمير العائد الى مثنى وجمع
بكل واحد فليتصح ارجاع الضمير المثنى اليه وهذا الكلام من السيد
الطواهر مما يستبشع على الخواطر الا اذا تعرضنا صيانة للسيد
عن الوقوع الغلط في مثل هذا الامر الظاهر فقوله من اضافة
اى من بيانية وخبره

حسن افندى

قوله بيره التحقيق اصل من اضافة المشبه به الى المشبه اى من اضافة
التحقيق الذى هو كالحمأ البارد في كمال ازالة الم او مما قبيل
الاستعارة بالكناية المرشحة والتخييلية فشبه بحمأ في تحقيق
بالحمأ البارد في ازالة الالم فلما ان الحمأ البارد يزيل الالم العطش
والحرارة ازالة كاملة كذلك التحقيق يزيل الم الجهل ازالة كاملة
ثم اثبت للتحقيق المشبه ما هو من لوازم المشبه به الذى هو الحمأ اعنى البرد
فالتشبيه المذكور هو الاستعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة
تخييلية لما ذكرا وهو ذين الوجهين في بناء الجوع والاضافة
ترشيح التشبيه على الاول وترشيح الاستعارة على الثاني لتعلق
الخ ولان التحقيق يقتضى البسط والاطناب فيورث الملال

حسن افندى

المبتدأ فمن قال امتناع الابتداء به وهو قال او لمنع الحذف دون الطلب ايضا
يأت بشيء يعتد به وما اجيب به زعم بقوله مسئلة اليه جميع الامثلة المتقدمة
العقل الا ان لم يلتفت اليه الناظم لما تحاه فرد جهة بتعيين الجار ويدع العامل
العقل فانه يتبادر منه ان يكون عاملا ولا يكون لفظيا لكن يمنع بانه يجعلها
في سلك ما احتيج بعده الى بطوء عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله
بعد حرف النفي ما ولا وان الاستفهام وان الشرط على انها قد تكون بعد حرف النفي
الاستفهام والاضافة ان اما لا وغيرها وهل وكلمات الاستفهام فقول المصنف النفي
والاستفهام مثال الغير فما قاله ان عرو بمنع ما قاله غير ما يلزم على ان في قوله بالام
والذي قوله كهل وما وزيد في ضارب زيد وما قاعدا زيد على ان يكون ما زيدا
مفعولا به قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بالنكرة اذا تخصصت بوصف او عمل
به فلنا والمبرد عن جعله اسم الاشارة مبتدأ التي يغير الخفض اليها على ما ذكره
المبتدأ في الزمر فانه قد يأتي كذلك كما مر في بحث التخفيف قوله وعليه
قولك ان زيدا قائم فانه على قول فاعله وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون فاعل كم التقديرية اي
في مسئلة الكحل فيقال ان كون فاعلا مبتدأ وكون منكم من الجنة وقد يرد خبرا
منكم قاعدا ان قائما فيمن قرء بقوله منكم ولد صالح فانه يصح ان يقدر
فينتقض قاعدة جواز الابتداء بالنكرة اذا تخصصت بوصف او عمل به قوله
خبر ان مطلقا قوله فاقوم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخبر قائم عند
الثاني قوله لفظا او معنى كما اذا لم يرد على الظاهر عند

كما في بعض النسخ وهي لان اخبار اللفظ عن معناه الاصطلاح بالكلية وغير
دورة لاي نحمل على الظاهر المقابل للحقيقة والحكمي وبعد لم يتم تتوجه
لانه يقع صفة لنكرة بغير مستتر راجع الى الموصوف وصورة النزاع عند اخبار
وحكم زيد اذا اعمل مكرم وقد نسب التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد
فان قائم فيه مع صدق التعريف عليه واجب عليه بتقييد الصفة بان لا يكون غير
بها ضاحكا لان يكون مبتدأ وهو قد يقع بعده مشكل باقائم زيد فانه غير صالح
لان يكون مبتدأ وهو زيد فاحذف عنه الى في الوقوع بعد حرف الاستفهام الى
يكون اعم منه في العمل وقد قولنا اقائم غير اعم منه على الصحة قوله
فان طابقه اي الصفة العاقة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان غير طابقة
على ظاهره اي فلو كان كذلك لزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر الامران و
ليس كذلك لانه يجب ابراز الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له
وقد تقدم ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا او في حكمه فالاول والا فالثاني
لانه يفضي الى ان يخلو الفعل عن الفاعل وهو باطل قوله ويقاس عليه
ويشكل القاعدة بقولنا ما ضارب الا زيد عمرا فانه مطابق للمفرد وليقاس
لان كون ما بعد الا فاعلا ومفعولا به في نحو ما ضرب الا زيد عمرا
لا يتأتى الا على تقدير تقدم الفاعل على المفعول وهو ممنوع
وقد يجاب بان الكلام في الاصل ما ضارب الا زيد عمرا ثم قدم المفعول
وفيه ان الكلام في الاصل ما ضارب الا زيد عمرا ثم قدم المفعول
وفيه ان الكلام في الاصل ما ضارب الا زيد عمرا ثم قدم المفعول

في امثاله المذكور وافاده بقوله لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا مندرج فيه بان
المخصص في كوكب عظيم انقض الاسود الصفة مع جواز كوكب انقض اعتم

قوله خطاء واحد منهما آه الظاهر جعل الضمير راجعا الى كل واحد فيهما لكن واحدا فقط
لما يخيل عنه قوله في الدار بضده فانه لا يمكن ان يراعى الظاهرة وتريد بكونه مبتدأ
كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فانا
النكرة فيه اي تحقق حكمي للابتداء وان لم يحصل فيها تعليق الاشتراك او نحو
لكنها عبارة في حكم فائدة اشتراكه في التبيين فلا يرد ان تعليق الاشتراك او نحو
ساقط في فهم فائدة الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو يتحقق هنا قوله
وكذا لكل نكرة آه هذا قوله اما الملائمة عمر فيه الله عنه في تعليق فريضة الزكاة اذا تمت
في ارحم والمقصود انه يتصدق جائز او عموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ في
كثير وفي الفاعل قليل وقد علمت ان قد قلت واخرت بخلاف ما في غير النفي فانه
يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما قوله لشبهة اولانه كان في الاصل فاعلا فتم
للتخصيص قوله بانها مع المعطوف فيه مسامحة اذ الجزء صورة الكلب وحدها بناء
على ان الصحابي قوله قد يكون جزء قيل لا بالنسبة الى الكلب واما بالنسبة الى نفسه
نظرا لانه يراها اذا رأى الكلب لانه يراه غير اجنبي وبناء اذا رأى الكلب
خطاء في نفسه اذا اجنبيا قوله فيقدر له وصف وقد يكون بجعل التنوين للتقليل
والاول انسب بحاله لهذه الجملة والثاني بجعل الجملة فلا تتحمل فائدة الذكر
انما يكون بالمخصص على ما يخفى بالفاعل اذا استوى في بناء عمدة واما اذا اختلفا

استعمل في بناء غير معتاد فالمثال المخصص بالصفة قال وهذا اصل يرجع
تخصيص المبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصله التركيبي واما باعتبار رتبة العنصر
فالتركيب نفسه غير حاجة الى التخصيص المبتدأ قوله علم ان عائدة كراه او وده عليه
ان قائم رجل كذا ويمكن ان يتضرر بان سوء ادب نحوي لا يراعي اعتباره ولا يخفى
ان الاولى ان يقول التخصيص بتقديم الجار الظرف قوله وهذا هو المشهور فيما يأتي
النحاة اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ فيكون
قوله وقال بعض المحققين مرجعه عدم الالتفات والاشارة الى ما ذكر في تفسير سلام
عليكم والمقصد من الاشارة الى ما في المطولات الاشارة الى الفاضل اليمني
والاجابات التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كان المرام قوله وقال بعض
المحققين مرجعه ايضا الى ما في كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا
ان النحاة لما رأوا ان المبتدأ لا ينفي قوله بالتميز بان المفيد للحكم على النكرة
وغيره فبنوا افعله فلما يتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة فان الحكم
على النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف الخ يرد عليه انه فلا يصح صدر المعنى الكلام فيما
اذا كان او فعل ناسخ قوله اراد ان نشير الى جواز المبتدأ اذا دخل الا لها من الكلام
الاعراب وصدر وساغ سبع الجار والمجرور والمفعول والمضاف اليه وجزاء الشرط
جازم وقع بعد الفاء او اذا او الا بعد جملة مفرد والتابع بجملة لها محل من الاعراب
وللجملة الا محل لها من الاعراب ايضا صدر وساغ سبع المستثنى وسبع
ابتدائية كما تسبع الجملة التي صدر بها مبتدأ والمعتمد فيه والتفسيرية غير ذلك

النحوي الذين طعنوا على هذه الآية فشكك في جملة الاستفهام فقد للنحوي والمحب بها
الفتح الواقعة جوابا شرط على جائز مطلقا ظهر ولو لاما وكيف او جائز
ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة جملة كم او فرق والثابتة
لما لا تحالها لم الا ان آخر فليكن على اخذ ولكن هذه الجملة في تفصيل لكل الحمارية تفصيلا
مبنيا قوله ولم يقترن الفرقية لان الجملة الى الفعلية على في الزمانية تغير الفعلية والا
فالظرفية جملة لانتقال الكلام واستناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير ظرف فاعلا
للفعل ولكن ان المقدرة لم يذكر لها لان نسبت غير قرة قابل متصلا بهذه الجملة قوله
فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والمأول به وقال الكل لا بد في الظرف مطلق في غايته
استدل بالاجماع على ان في فجأة كان فيها قائلا اذا فجأة كان زيد اذا فجأة كان زيد
ولا فرق بينه فجأة كان وفجأة المبتدأ واجيب بان في فجأة كان المقارنة بالزمان فاذا قيل
بمنزلة الفعل وقوله فلا بد في غاية الظاهر فلا بد الا انه ليست الصفة لتعلق في غاية
به كما هو الظاهر الا انه على البعض اللغات في شبه الصفة وجعل في غاية خبرا بعد في
رعاية المعنى قوله كالماء في نبع الرجل ولا يخفى ان نبع الرجل في قيل وضع الظاهر موضع
المضمر الا ان الظاهر صالح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا حاجة الى جعله قيما
قوله ووضع الظاهر موضع المضمر جائز في مواضع التفويض مطلقا وفي غيره جائز في قليلة
مطلقا سواء في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند بصريين بشرط ان يكون بالغة الامر
وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر نفسه للمبتدأ الاول على المبتدأ الثاني يشمل
قولنا الثوب زيد قائم وهو ليس بمرفوع قاعدة قوله وقد يحذف العائد اذا كان قيدا

فجزاؤه اياه غير الغير فيكفيه العلامة عن المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضعه
المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذا وضع للحذف فلا يتأتى الذي
الا الا الغير قوله لعدم قرينة وله كلام على ان الحذف شائع كلما قام قرينة و
ليكن لكل له فحص فذلك بالغير المجرور وعن اذا كان في فجأة السمية ليكون المبتدأ منها
جزاؤه مبتدأ بها وحاز في غيرها في المرفوع لا يجوز الحذف في المنصوب والمجرور كما في
الكرماني غير ورق لو مستندين حصاد والصاع اربعة امداد وطعام المدني وقوله
اي الكرمة الجار والمجرور والمحذوف وفيها حال فهي نسبتين فيلزم تقديم الحال على العامل
المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل فذلك جائز في الحال الظرف وقد تكرر
سنوات منه سنوات المتأة صفة سنوات قوله وما وقع ظرفا اي الجزء الذي وقع ظرفا
زمان او مكان الظرف عنهم هم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون
فيطلقون على الجائز والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على مطلق الجميع فالمراد هم
على التسامح الاخير تعميم للفائدة فظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون
بمجاز او فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة يوم الجمعة وفي الجواب جاز
وقع لبعض في نوع الطعام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان
لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة ودون جثة بخلاف المكان ثم احتج على نفسه
بان قولنا الزمان للظرف يفيد لمن لا يوقف ان الزمان يحيط شيء في الظرف ولا يخفى
ان الزمان لظرف في قيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما

النحوي الذين طعنوا على هذه الآية فشكك في جملة الاستفهام فقد للنحوي والمحب بها
الفتح الواقعة جوابا شرط على جائز مطلقا ظهر ولو لاما وكيف او جائز
ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة جملة كم او فرق والثابتة
لما لا تحالها لم الا ان آخر فليكن على اخذ ولكن هذه الجملة في تفصيل لكل الحمارية تفصيلا
مبنيا قوله ولم يقترن الفرقية لان الجملة الى الفعلية على في الزمانية تغير الفعلية والا
فالظرفية جملة لانتقال الكلام واستناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير ظرف فاعلا
للفعل ولكن ان المقدرة لم يذكر لها لان نسبت غير قرة قابل متصلا بهذه الجملة قوله
فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والمأول به وقال الكل لا بد في الظرف مطلق في غايته
استدل بالاجماع على ان في فجأة كان فيها قائلا اذا فجأة كان زيد اذا فجأة كان زيد
ولا فرق بينه فجأة كان وفجأة المبتدأ واجيب بان في فجأة كان المقارنة بالزمان فاذا قيل
بمنزلة الفعل وقوله فلا بد في غاية الظاهر فلا بد الا انه ليست الصفة لتعلق في غاية
به كما هو الظاهر الا انه على البعض اللغات في شبه الصفة وجعل في غاية خبرا بعد في
رعاية المعنى قوله كالماء في نبع الرجل ولا يخفى ان نبع الرجل في قيل وضع الظاهر موضع
المضمر الا ان الظاهر صالح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا حاجة الى جعله قيما
قوله ووضع الظاهر موضع المضمر جائز في مواضع التفويض مطلقا وفي غيره جائز في قليلة
مطلقا سواء في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند بصريين بشرط ان يكون بالغة الامر
وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر نفسه للمبتدأ الاول على المبتدأ الثاني يشمل
قولنا الثوب زيد قائم وهو ليس بمرفوع قاعدة قوله وقد يحذف العائد اذا كان قيدا

قالوا تأمل قوله فالاكثر في النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة فما وجه
لكان المناسب التعبير بقولهم وما وقع ظرفا فمقدر بجملة فلا فائدة لكونه فيها فالظاهر ان التأويل بالجملة لا يخص ما ورد على لفظ الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار المصحح
كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل الجار متعلقا بالجملة اي في كلام الاكثر بالتأويل لكان
التقدير يلزم التأويل والحرف عن الظاهر يصلح لتقدير الباء والحاكم عليها وقع في
بكونه قد يراد به انه يقدر بل ضرورة بالجملة فما عطارد الا نظير قراءة من
يجر الرؤس عنا الابصار وما لا يبعد ان يقال ان التقدير عند الاخفش يقال
قدرت هذه الدار كذا اي الحقت برأي الظرف فلحق بالجملة وتحولت بعلامتها وما يطلق عليه
ان التقدير عند النحاة يقال الفرق فان الحقيقة في كتاب الله تعالى اي الحقيقة فاطلق
ان الجار الظرف مهما يقدر بجملة عند الاكثر وبغيره عند الاقل قوله بتقدير الفعل
وذلك الفعل العام كالحصول والكون الاتي ذكرهما عند النحاة الظرف المستقر فيما
كان عاما وفقد بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا
تبادر الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فاي راه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر بالفعل الخاص
بمثل زيد في الدار ابوه وماخذ الدار ابوه فان الجار فيه بجملة سواء قدر الفعل العام كما
لانه من قيل اما حصل ابوه او ما حاصل ابوه وهي جملة قوله ان الظرف اذا لم
يرفع متعلقه قيل التقدير في الدار زيد ولا حاجة الى اذ اذا لم يرفع كان الظرف
المظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى اذ اذا لم يرفع كان الظرف

ظرف الاخبار عن زيد في قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره
ليتم البيان قوله والاصل في الجار الافراد وقيل يتوافق الركنان اقول لانه
لا يتم قوله الا بعد قوله على الفعل وجب له صدر الكلام وهو في غير الكلام كالاستفهام
والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب عيسى
ينتقض بتابع عيسى فمن قال بل غير عيسى فقد غفل قوله لتكون معرفة وكونه
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع عيسى الامتناع في الجملة المتضمن
بعض الاستفهام والبعض الجائز منع كون نكرة وكانه اشار الى ان المنع حيث قال
فان معناه نعم ابوك ام فلان ولم يقل فان معناه اي وجد الابوة لكن في قوله
وبهذا ذهب عيسى غفلة فان عرفه وما اجاز عيسى في الاخبار عن النكرة بما
المعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة لما قبل لا يجوز
بل على افضل من ابوه قوله او كان مثنى او مجموعا لو اكتفى به عن قوله او كان موقتة
لكفى الا ان يهرب عن الحمل على الثاني في مرتبة التعريف فالمراد الثاني فتأمل
الوقوع صفة اي قوله او كان الجار فعلا اي صورة في جواب قوله قام ابوه في
زيد قام ابوه وبقوله صورة في قوله ان قلت ان الجار فعلا صورة كذا
قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الجار فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراج المقيد له
بمعنى قوله او كان الجار فعلا او كان الجار مشتملا على فعله قوله اي تقدم المبتدأ
على الجار في نحو الصور والجار فقيل يقدر في نحو الصور والا لكان التقييد
لغوا الا ان يقال انه وطا عند فيفيد ان يحمل على انه شامل لما اذا جزم الشرط

متعدد قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم
في هذه الصورة مختلف فيه فلو طرح قوله في الكتاب على عدم الوجوب لكان احسن قوله
كالاستفهام قيل لا يتناول الجزم فوجب التقديم اقول وفيه نظر لان ما قام زيد ما
يجب فيه تقديم الجزم لتضمنه النفي فان قلت ينبغي ان يجب تقديم الجزم في زيد لما قام لانه تضمن
الجزم معنى النفي قلت تضمن حرف الكلام ما يتضمن معنى الجملة وفي زيد لما قام لا يتضمن
الجزم معنى النفي قلت تضمن حرف الكلام ما يتضمن معنى الجملة وفي زيد لما قام لا يتضمن الجزم
النفي مع الجملة فاعرفه قوله لتضمنه في جملة وجملة ما يليه قوله او كان الجزم تقديما
احترز عن كون الجزم تأخيره مصحى لكونه مبتدأ خبره زيد قام فان زيد اذا
يصلح كونه مبتدأ لتأخره عن قام مع لو تقدم قام حينئذ كون زيد فاعلا قوله اي متعلق
الجزم التابع لم يقل المصنف اطرح الجزم ولم يفسر الشرط المتعلق بالجزم بشيء فشمل قرينة
كل جملة فيه فيه والاخصر الاوضح ان يقول اي لمتعلق الجزم الذي يتبع تقديم عليه
واغا اراد بالتعلق مثل تعلق الجزم بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان
متعلق الجزم تعلق العامل بالمعمول فيما اذا في مثاله على الوجه عبده متوكل
مع ما ان لا يجب تقديم الجزم وقد يقال اراد تعلق الجزم بالكل دون تعلق المعمول
بالعامل ليشمل مثل كل رجل ضيفه الفضل قوله للتقدم قوله او كان الجزم
عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الماول بالمفرد مبتدأ اي كان الجزم
عن ان لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد ان ما في التنبيه على ان في الكلام
ما ذكره والمراد بان خبرا عما يترتب عن ان ولم يتعرض لاعلام المذكور بعد
التنبيه على المحذوف فاعلم اصلح الله تعالى شأنه وختم بالصالحات قوله

قوله كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عذر في التحقيق عن معنى ان لان
عذر انك قائم في تأويل عذر تحقيق قيامك والتحقيق هو عين التحقيق
الذي هو ان قيل سند اذا لم يكن ان بعد اما فهذا انك خارج فلما الصدقة
قلت سند اذا لم يكن ان فيما يتعلق هو قولك مبتدأ وعذر انك خارج ولولا
انك خارج وجب فاذا ان السيع حاضر والتخصيص حاصل بعد اما فضيف
العطف قوله اي تقديم الجزم على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت ان
كان المعنى على ذكره لكان اشتراطا فوقا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى
بل اراد تذكير جاز ليتقبل الجزم أو الشرط وهو كلام واحد في هذه الصور فالاولى
في كلام هذه الصور قوله وقد يتقدم الجزم غير تقدم الجزم عنه فيه به تصحى
لسكيل قلت فان تقدم الجزم مع تقدم الجزم عنه كثير وقد زيد قام وعمرو قاعد
ولم يقيد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتقدم الجزم في كلام واحد لانه ايضا
كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تقدم الجزم في هذا الكلام الواحد وفي قاله قد للتقليل
او للتحقيق وهو اللفظ بين المعنى للتحقيق والمجاز فيغير صارف في الحقيقة
قوله فانها في الحقيقة جزاء لان المقصود اثبات الكيفية المتوسط
فان قلت يلزم فعل الطلب شاعن الغير فيكون الجزم المستحق فاليا غ الغير
عليه ان يذهب وجوده سند ان حلوان عامضان قلت العبرة في كل منهما لغير
استحقاق الجزم كما ابرز على كل اعراب استحقاق الجزم قوله وفي هذه الصور
ترك العطف اولى سند انما يتم فيما اذا لم يتقدم المبتدأ اذ حينئذ عامل

جاهل فانه يجوز العطف وامتنع ان يجمع المتعدد اولا في نعته الصورة بالعطف
ثم يجعله جزاويجب ان يكون نعته الجزء جاعد الغطاء او تقدير اليتلا يلزم خلو الجزء
المشتق عن ضمير المبتدأ فيهما عالم وجاهل في تقدير يرى رجلا عالما ورجلا جاهلا
قوله ولا يسعه ان يقال مراد المص بتعدد الجزء فايكون بنية عطف نعته او هو الملائم
بالحكم باتباع نعت الفاعل قوله وهو سببية الاول للثاني او الحكم بهذا
ذاهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معنى لزوم
الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في اندراجه وما يكم منه فان المعنى عليه
فلا يرد عليه اي على نعته الاصل نعته المثال اذا مر فرجع فلا يكون الا فرجا جاعدا
له فيه بالحكم بشذوذه نكتة وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون نعته
معلوم ليس بسبب لكون نعته الصورة بتعليل افعال الرضي بالغرض لكان سببا الى
فهو تفكه يعني في الشرط فوقوع الزمخشري في نعت هذا الاشكال غفلة عن سهولة
حمل العقال على قاعدة الاعتزال قوله فيتبين المبتدأ شرطا لكن قصد السببية للشرط
اذ لا فائدة لها سوى ما بخلاف المبتدأ فانه يصلح فيه قصدها وعدم قصدها فائدة
بدون قصدها فلذا فرق بما ذكر ان الحمل على الجزاء لزوم في الجزاء وهو ما يشبه لهذا
قال وجه عدم لزوم الفاء بما كون المبتدأ موصولا في الشرط غريب قوله الا
الموصولة بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على اختلاف الشرط فانه لا يكون
الا مستقبلا في المعنى والاول موافقيه والشرط لا يكون الا فعلا والثاني موافقيه الاخير
نعم في فراءه لان المبتدأ اذا لم يدخل عليه العامل المبتدأ لم يكون احد الاحكام المتعلقة

بحق الشرط ايضا كذلك ونعم اما يفتقر فيه الجواب فان مدخوله اما واحد الاحكام المتعلقة
كالشرط في الفاء وليست بصحيحة لدخولها ولا تتقص بالاسم الموصول باسم
الفاعل او المفعول لانه الموصول بفعله في ق والنكرة الموصوفة بمرئي لي
بالمعنى فالاولى به باذا الفجائية قوله قال ان المدة الذي تعرفون منه فانه فلا
فيكم توقفه بان الفاء لمجرد الزيادة او المتبدأ تضمن معنى الشرط يجب ان
يفيد العموم كلما تشرط ورود بان ان تخ الرضي خرج بان نحو لكل ما يجب فيه و
يتجه ان نفي الشرط ليس منتفيه اذ لا سببية للزوم بان الجملة الملاقات ورد فيه بانه
سبب للحكم بالملاقات قوله كل عالم رجل تأتني فيأتني فقد رجل فان
قلت كل رجل يأتني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون
لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف ما وصوفه
معنى للعطف والكل المحيط لافراد الموصوف فوصوفه قوله والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون
انشاء وفيه انه يتكلم بالاستفهام في الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران
فيجاب بان المقصد ان يكون مرجعا فان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتأخر الاستفهام ووقوع الشرط في العبارة و
يدفع الحاجة بان يقال لم يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ويتجه عليه ان وجه المنع في ليست ولعله لو كان كونها من قبيل الخبرية
لوجب ان لا يمنع باب كان وعملت فالظاهر ان يقال ان عدم الابتداء

اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تقتضيه الابتداء فضعف
الشرط للانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدا
لضعف تضمنه وهو كان القياس عدم العمل عوده على ما ذكرنا ايضا الا انه لم يؤثر
شيء في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة للحاقها بالمكسورة قوله فان
قيل بابه كان في التسهيل ان المنع في غير التتبع والاستعمال انما تحقق في ليت
ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة وهو المنع او الاتفاق
في غيرها فما بابه القياس بهذا فعلى هذا الوجه كان تخصيص وقوعه في المتصل في هذا المقام
قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشير بان بيانه
الحاقه بالاتفاق مستطرد لبيان الاختلاف والاوجه ان يقال ان وجه ذكره الاشارة الى
جزء طرف البشرى انها نسيقه واوه كاو في خبر المبتدا اذا علم بيانه خارجا
وقع الحكم المذكور في بعد المتعلق في اللفظ قال وقد يحذف قيل لا يحذف
اصلا لانه ركن العمدة في الكلام وهو المحدث عنه اذ معنى قولنا محمد قائم
كون المخصوص جزء مبتدا اذ محذوف عما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا اذ وما قبله جزء
قلت فيكون المقطوع عن نواتج وبكونه محذوفا لزم خبر غير التزامي في موضع تنتقض
به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص جزء الخبر محذوف
يبنى عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكر الحمل في هذا المقام ان الاول في تلزم وتبيات
بحث النعت والثاني في فعليات بحث افعال المدح والذم قوله اي المبتدا المحذوف
جعله مثلا للمبتدا المحذوف لقطع الخلاف جعله مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف مضاف

المضاف اي كتبه او قوله المستهل وعلى الثاني فحذف المضاف اي كحذف مبتدا
قوله المستهل فكان تقليل الحذف تركه الا فقوله حتى المبتدا المحذوف في قوله المستهل
بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه حكمة قوله والمبصر للهلال والتوالي الثلثة
ليالي الهلال وبعده التمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر وليلتين
او الثلثة اول الشهر وليلتين فزاد الشهر ستة وثلثين وسبع وعشرين
وغير ذلك فيرد الى المراد بالمستهل المبصر لكن لم اجده في كتب اللغة المستهل
بفتح المبصر للهلال ليلا هو الذي الرافع عقيرته حين يتولد وفي القاموس استهل
الصبي رفع عقيرته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع عقيرته او خفض هذا فكتبه
للمبصر الهلال الرافع عقيرته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ما تقدم بيده
وبانكرون وكلاهما مستقيم هذا فكانه نسب الى الاقوال الى اشارة الى
استعمال اللفظ المشترك في معنيه قوله لان مقصوده والمستهل فيه فمنع لا
جواز ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال
فالاولى ان يقال ليس في نظر لان الوجه حينئذ يرجع الى المحذوف فلا
يرد الا بالمتبادر اذ قوله بناء على عادة المستهل اي غالب العادة عاد المتقدم
فلا فائدة لقوله غالب التعيين ان العادة فما اي قسم ووجه العادة ان
الحكم عام لكن لان اعتبار الرأي في المتعجبين الى الرؤية مع كثرتهم في
مظنة الانكار قوله والحكم ليلة يستهل نصف الشهر الهلال ووجه ان الغالب
فيما يهتم امر الكلام الوقوف عليه وقيل الاصل فيما اذ وبانه كم الوقف قوله

فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذهب الغير الصحيح
فليحاضر فيه لان منها ان الظرف مطلقا خبر عن السبع اى مطلقا فزيد
السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف اى لقيته وقت
قدوم زيد وهو السبع وعلى مذهب الصحيح ان التقدير قدوم زيد وقت قدوم السبع
واقفا فالظرف للمحذوف والذى عليه على صحة هذا المذهب عند
ان الرب اذا اخبر عن المحذوف يقدره فاذا السبع واقفا واما قدما على بعض
المذهب الغير الصحيح كلامه على بعضها عما فيه ايضا وهو ان اذا الحدود
فجاءت المقدر والتقدير قدوم زيد فجاءت وقت السبع واقفا وعلى هذا
يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير بزعم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء
والشرط محذوف قال فى التزم يعنى التزمته التى فى قولك التزم ان قيل لا يتم
وقوله فى التزم انه فى تركيب يعنى على الاظهر فى خبر ليت الخ الجملة هى الاسمية
الى الكلمة ما ولا يخفى انه لا معنى للظرفية للجزء المحذوف الجزء فالصحيح ان يقال
العايد محذوف اى فى موضعه فالتركيب هى قبيلة البر الكريمتين وربما
لك ان تجعله ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اى وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه قال
وذلك اربعة ابواب الستة الاول الى حذف الجزء فى زيد فى الدار اى مقيم او حاصل الخ تقدير الجزء لان الغرض لا
يساعده المعنى والمعنى عالم بان الجزء فى الدار ليس الا قال الاولة المبتدا او خبره
بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا اى بعد لولا وجوبا عام يستثنى منه نحو لولا

اذا كان الجزء عاما وكان اختيار ما اختاره تنبيها على ان تعيين الخاص
المضايقة الاولى قال ابن هشام يتعين قال وقد اما لولا وجوبا فيه وزيف بانه
حذف الفعل لا يكون واجبا فى غير مضطر ولا فى الخاص فى غير كلى فى غير الدعاء
وجواب القسم الا ان ورد قال وقال الفراء لولا بمعنى الا فقط ولا يخفى انه لا بد
من القول بحذف ما بعد الا كما مر فاذا كان خبر المبتدا محذوفا كون المسند اليه عاما لا فائدة
لفظ وفى الجزء قال وثانيها كل مبتدا وكان مصدرا صورة الاول وكان مقدرا
او دعاء لا به فان المتجاورين المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم
قال منصوبا بالفاعلية فلا فيه نحو ضربى زيدا عمرا واقعا وقد اشترط فى
الاضافة الى المدرج او كثير حاضر فتفطن قال وبعده حال
ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قال والكثير تركها السعد
ملتبسا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ يجوز فى هذا القسم رفع الحال
على الجزئية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اسم الفاعل كان مجازا او
الجاز يوسع الجملة فجعله اخبره مجازا فان قلت فلا يكون كان التركيب
مواضع وجوب حذف الجزء فليتبع القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب
ان القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان الحاضر هو جواز رفع الحال فى هذا
القسم فقيد عما اذا كان ثانيه مجازا كما افاده تعليل الشارح بقوله لان الحال
اخبار والجار وجوز الشيخ الرفع وفيه جعل المصدر فى اخطب ما يكون
الامير قياسا ان اخطب اى قامت كونه قائما او فاعله التفضيل المضاف الى

المصدر راجع الى المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله فزيد زيدا
حاصلا اذ اكان حاصلا تقدير اذ لا كان ليحصل للحال عامل اسمه حاصلا اذ
المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيها كما ستوقف ولا يجوز ان يكون العامل
حاصلا لان عامل الحال هو غير المصدر وفاعل حاصلا هو المصدر فلو
جعل فاعل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم
وبهذا عرف ان لا يجوز الاختلاف له ان يخالفه في تقدير اذ اكان ويكفي
بتقدير حاصلا قوله كما يحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف
قوله ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذا سيذكره ظرفية خالية عن
معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة فحذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وفي العدول عن ظاهر فحذف كان
الناقصة الى التامة وفي قيام الحال مقام المعرف كذا كتب في الحاشية
ولا يخفى عليك ان لا لزوم مع الجملة المضاف هو اليها واذ حذف فيما
مع الجملة المضاف هو اليها كثيرا فلا يحتاج في تبرير هذا المقام مع الغاء التكلف
ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا اذ جعلوا المنصوب بعد المصدر
حالا تقديرا ليطابق وجه لزوم الكلية ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية
فلو قدر كان ناقصة لكان فيه اجانبة التعريف عن حاله لزوم الواو
او لا يدخل الواو في فكان الاشتباه بالحال ولا يلزم فيما ذكره ذلك
لانه عن التكلف ان الحذف متعارف

الى الفاعل بعينه وبالنظر الى المفعول بعضا فان صدور الضرب و
قد عملا يعبر عنهما بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذي
هو ذو الحال لو قال يحذف العامل وفي الحال مرة واحدة كما في راشد اهتدى
لكان اكثر استراحة عن التكلف قوله وتقييد المبتدأ المقصود علمه بدليل
الاستحالة لعله وجهه ان اللام المعرف اذا استعمل للقرينة تخصيص يعم جميع
ما يليق عليه وفعالة للمبالغة جميع وسوغ ايذكر وجوب كون هذا المصدر
مضافا لوجوب اضافة الى المعرفة حتى يتعرف قوله اي ضربي زيدا الضرب
قائما ولا يجب فيه الا الزم لم يجز واحذف المصدر مع بقاء
معموله لانه حذف الزم الفعل مع بقاء معموله وهو حذف لا موصول مع
بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى المفعول يؤيده عدم صحة تأكيد
بالمصدر وتوصيفه بقياس وجه استفادة الحصر غير تقديم الخبر غير طاق
وتالي لها كل مبتدأ اشتمل ضمير على نفس المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر فيها
غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع جزاء الرفع عندهم متعلقا الواو
الى قوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعة كتب في الحاشية في
الضيعة في اللغة العقار التي هو الارض والنخل والمتاع وههنا كناية
عن مملوكها اعني الصنعة انتهى وكانهم شبهوا الصنعة الرجل بالارض المغلة
التي لا تغني في مثل هذا التركيب سوى عشرة دراهم وهو ان يجيء ضيعة الا
الا يعود الكلام الى الرجل وهو فاسد لان كل رجل ناقص انما كثيرة كذلك

فيه نائب عن فاعل كتبة يعود بكلا اعتبار الى رجل عالم كل رجل فكان فيه زيد
وفيه عمرو وفيه وبكذا ق اى كل رجل موصوف على صفة لم يوجد كل رجل
وصفة موجودا، ليكون محل التأديب لجزاء قرأ عنه فيصح لكم نيابته قوله
واقع المعطوف هو فعل لان المعطوف على المبتدأ وان كان جملة انشائية لكنه ذكر لفظ
الجزء فيصح ان ينيب عن الجزء وشغل مكانه وفي اشكال عليه فاقال هو معطوف
على غير هو فاعل الجزء اى كل رجل موصوف بهو وصفة فحذف الموصوف مع ما وصف به وهو
جائز مع بقاء كل ما دام كل متبدأ عطف عليه بالواو بعد ان عطف عليه جملة
لا مفردة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله ليكون قيدا يعنى انه ذكر
شهرا فيه بحيث يتبادر في سماعه انه ذكر للاتمام ليكون قرينة على ارادة
الجار الذى هو في قوله قوله والوجه بفتح واو الوجه والاستطلاع مع اللام اه من قولنا
مدرس الوجه بالضم والفتح البقاء وبالفتح المرية قيل ومنه لوجى قوله اى في
المرفوعات جزان واخواتها نبه على ان ذكر جزان ليس للاتمام في جزاء المبتدأ بالواو
فان اخواتها ولم يرد ان جزاء تلك المبتدأ محذوف جزءه وهو الجملة مستأنفة لا
تكلف بعيد الحاجة اليه والاخوات بحذف الاشباه وليس اولى وفاقا بالواو هو
استطلاع بفتح قاله الله تعالى كلما وقفت امة لعنت اختها واغا قال اختها
جزان ولم يقل وقفتها جزان نظرا الى البيان على وجه يحمل المذهب الاصح
وفيه مذهب الكوفي وبكذا في باب القسم قوله احد بنوه للاوفى ذا لفظ الاب
لانه لا يضاف عند قطع عليه جميع بنوه للاوفى ولا بد في مثل هذا التعريف في

في الجملة وداى جزاء واحد فان واخواتها والاوضع الاخصر الانفع ان يقال جزء
للاوفى المشبه بالفعل هو المسند بعد قوله قوله عليها اى على المسند وشيء اولا
والاخير عليك ان المفهوم في العبارة ما فعل بنوه للاوفى على المسند لا على المسند
وشيء اولا وان كان صاحبي في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار
على ما هو المتبادر قوله والمراد به قول بنوه للاوفى كانه مفعول به للفعل و
المتبادر ومن عرف الفن الذي هو لا يراعي اثر العطف لان نظر الفن فيه فالتعريف خلاف
الاولى مع قولك الذي خلو في التعريف المسند الذي وقع عليه الا المخففة الملغاة عن
العمل فانها وردت على المسند اليه لا يراعي اثر نحو معنوي هو التأكيد بالنسبة
المتعلقة اجماع الزجر الجملة اى لما قرأن الاان يتكلف ويراد بقوله لفظا فالتوالي
تقديرا او محلا وبقوله رفعا فيشملها قوله فانه يقوم بنوها مقامه فيثبت بسناده
ما عليه خلو عليه ان بنوه المفعول اصلا فلا وجه لتقييده بالجملة قوله فلا يحتاج
الاجاب عنه فيقال ان الجواب الذي يقع عن بنوه الجواب الذي يجاء فيه الى التكلف
بعيد لان المتبادر في المسند المطلق المتبادر اسمي بنوه للاوفى وبنوه اغا يتبع ذا
ما عليه الوجود من جناد ومن لفظ متعاد فاتي القوم كما شرنا اليه قوله
ويلزم من عطف على قوله يجاب فيكون المفعول لما حاجة الى الالتزام عند ولا غناء
في حجة فالاولى ان يقول على انه يلزم ويمكن دفعه الاستدراك بان يجعل الواو
بالسند بعد وضعه بنوه للاوفى الاسمي بها وكما انه يلزم الاستدراك هكذا يلزم
في قوله قاع فراء زيد اقتلع ابوه فان الجزء قاع وبنوه مسند الى الفاعل لا الى اسم ان

وتوقف معرفة جزاء على اسم المنظر اطلب انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى
تاويل الجملة باسم او تاويل الاسم بما سواع من الاسم حقيقة او حكما ويمكن
يقال لا يحتاج الى التاويل لان الخبر الجملة مبين بعد له واراده كما خبر المبتدا اذا كان
ان الخبر الجملة للمبتدا مبين بعد ذكر تعريف مختص بالجملة الموجود قوله مثل تاء ظرف
زيد اتاع به بالمثال على ان المراد بجزاء واخواتها فرد واحد منها واراد
بقوله سوء الوقوف قوله احد سوء الوقوف قوله والمراد ان اوه كاوه لا فرق
ان المراد في عبارة المص توضيح جزاء بحيث يعرف النحوي فرق بين
جزاء وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما قدم له واراده كما خبر المبتدا
بان اوه كاوه فما وقع في الخبر المتقدم لمصدر الكلام لزم الا يكون جزاء
ايضا كذلك وانت اذا جاء فوت بعض الاستثناء وينبغي ان يقول انا
في نقدم استفهما جاز فوقوع جملة انشائية نحو ان زيدا اوه به فانه لا يجوز
مع جواز زيدا اوه به وعالم بذكره عدم صحة دخول الفاء في خبره مع تقدم
اسم من الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره بقوله ان فما اباك اراد وعلى هذا
غير سيبويه وان وفي فما ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع اختياره مذهب سيبويه
قوله اللام تقديم اي في تقديم جزاء ان قال حكم تقدمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا
الجواز او الوجوب وليس هذا محل ما قيل في بيان اللام في التقديم فانه
قد روعي شركة لانه استثناء من وجه والشبه وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله
الا اذا كان فما فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان

اذا كان زيد منه ان يكون الا لخبر المقدم اذا يقتضي حاله صدر الكلام ولا
يجب تقديم نحو زيد انى الدار فان لام الابتداء صدر الكلام الا ان يقال
اللام لصدر الكلام غير باب ان قوله وفي وجه براد اذا كان الاسم نكرة وجب
يصح وقوع النكرة مبتدا وخبرا عند بعض النحاة ولا يكاد الامجاز نحو ليس
كما لا يجوز التقديم نحو ما ضرب الا اخاك زيد قوله جزاء الكائنة لشرط
بالتقدير الموجب باللام حيلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التقديري
والمستور نحو ما شاء الله تقديره انشاء الله ان يشاء الله فحذف الموصول مع بعض الصلة
فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير فجزاء الكائنة لشرط جعلها كائنة حالا
من ضمير الجزاء ويلزم ان يعني الفعل المستقبل اضافة الجزاء اليه حتى تكون
لا وعليك برعاية جانب المعنى اعراضه جانب اللفظ فانه في الجادة الاصلية
اللائق قوله اي الشيء صفة اخلاق عالم مثلا ينفي القيام عن الرجل لا ينفي
الاتصاف به لان الاتصاف قيام مخصوص ينفي نفس الرجل لا ينفي صفة والوجود وان
كان صفة لكن انما ينفي الشيء بما يقابله نفي الشيء ولا يقابله نفي صفة الشيء انما ينفي
نفس الشيء وجوده وفقد الصفة صفة اخرى نحو صفة غير الوجود وعلى هذا يكون
نفي صفة الكمال نفيا لاصل الصفة فلا يلزم من نفي الكمال نفي الاصل بخلاف
نفي الكمال في التسمية فانه نفي لاصل الصفة حال بعض الاخوة يصح نفي العبادة
عما ظاهرها ولا حاجة الى الخروج منه قوله والمراد بالوجود فوقها عرفت في جزاء نحو

الدخول لا يراد اثر لفظا او معنى فيه قوله فلا يرد نظرا لما عرفت لظهور ارادة
اثر معنوى فيه قوله وجعل خالدا رصفة قال المحشى الحاصل ان الحال يكون
واصفى غير محتمل للايضاح فحينئذ ان يستغنى عن الايضاح وكان في الدار
لا رجل في الدار يحتمل الا يكون لها صفة رجل يحتمل وذكر في الاعلام رجل فذكر هو
جزء المعنى قوله لا يجوز ارتفاع صفة سكنا قال المحشى واعلم ان عليه جاز يجوز
عند جماعة فراجع الى ش حيث قوله على ما هو المتبادر ان فيه صفة الموجب بالفتح لا ان
الظرف فلا يحتاج الظرف في الاعلام رجل ظريف الجزيرة وان الوصفية وهنا ليكفي لرفع
المعنى والسند قوله لا يتقيد بالظرف يعني ان يزيد سماجة وبريه بعضهم الحال وفيه نظر
لان القرائن تدل على التقديم حتى جاز زيد قائم فالاولى ان لا يتعين ان لا يتقيد ولا يخفى
ان هذا لا يتم على تقسيم الفراهة بنى لانها لا تقبل هذه التقييد ولا يخفى ان التقييد بالحال
الراجعة الى مواد الصفتية الصناعية غير مقبول والمعروض في هذه الصفة في
الدار هو الغلام الموصوف بالقرائن قوله وليكون مثالا للنوع قرر بها
وليكون مثالا للجزء المقدر وفائدة ذكره الايضاح فلو ترك بيان النوعي
الجزء لكان اشمل قوله وجيء في غير المعرفة فائدة احد الاقوال وهو المتبادر في نحو
تقدير الزمان وهو الطلاع ثوبا وبرا تميم لا تشبعه اصلا قوله لانه لا يتقيد
بعكس لان النفي تقتضي عمليا ولما لم يكن قرينة حضور حمل على نفي الجنس
قيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود ان حمل الوجود
في نفسه والوجود نوعه فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ايضا لا يدل على التبادر في

الفتح في الوجود في نفسه كما ان الايجاب رفع الوجود الوجود في نفسه فيتصرف
عنه الاطلاق الى نفي الوجود في قوله اما اله لا اله موجود الا الله
جعله الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب في
رسالة وحمله على فوائد الا اصل الترتيب اله فحينئذ لا والجنس فالسند
اليه لا اله والمسند هو الا الله ونفيه اعم يتحير في تعلق الارتكاب ويتعين في
كلمة لا وانما لم يحمل على الطلاع وغيره وهو انه لو قدر لا والا بكلمة اخاو
قيل اخاله الله لكان كلاما تاما غير تقديري وغايره النفي وكلمة لا فتاح ان
قوله النحاة بالتقديري اي لفظي هو ان لا يطلق او لا يحتاج اليه المعنى
قوله النفي الا سهو والحال فلا يحتاج الى التقدير غير ظاهر لجواز ان يكون
الكلام لا يكون على سنة الصفة وردا بانه سهو الفعل الذي علم الفعل
اللازم للنصب غالبا وهم ليست ان زيدا لا ترسيفه لانه يجوز ان يكون
نائبة لا النفي كما في يا غلام او عمرو ويكون فاعل الفعل الضمير المبرهم
المميز بالمنصوب بعده قوله وعلى التقديرين يحتمل ان قائم خبر لمبتدا محذوف
قائم على الصفة او اثبت في لفظة بني مع لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا
يكون لا النافية للجنس فحينئذ لا يرد ما ذكر لانه لا يقول ان لم يجعله
قائم خبرا لا فلا فائدة لذكر البيت في وظيفة الوجوب والامكان فانه يأتي قوله الترفع
في نحو لا غلام رجل قائم برفع قائم وهو ما قاله الامام لسيبويه لا ادري ما وجه هذا
النقل والحق الذي يجب اتباعه ان قائم خبر لا مع قرينة واذا اقامت فحذر

هو المفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول المطلق في اللغة ما يصح ان
الفعل عليه وصح ازاء المفعول المطلق لكن متى فعلت فعلا كان فاعليه الخ
واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل ويستلزم التسلسل فرد ... على
فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول المطلق لان صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة تقييد قلت المفعول به تقييده في الظاهر وتغييره للتخفيف فان
المفعول فيه تم تقييده بالصفة والمفعول به حال عن حقيقة بالاسناد اليه فتقييده
مع المعنى المفعول لا تقييد ولا صحة الاطلاق المطلق من لوازم صحة الاطلاق تقييد
قوله فلا يرد عليه مثل قولنا كذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل عن ان
قام بفاعله معنى الفعل المذكور اي ما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة ... هو
النفي الجعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو ضرب زيد ضربا
لما طرح بعض بعض الكتب قوله وانما زيد لفظ الاسم يا ذكره في وجه زيادة الاسم
واصح لا مرية فيه ان غرض ... في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في التعريف دون
اخواته فلذا اصطلح اي ما قيل ان زيادة ... لا خراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد
فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه ... ما قيل
ضرب الثاني اي ما فعله الفاعل لا نزيد ... من صفات معاني ... على الا...
وانما يجري من صفات معاني المطابقية وتابعها ما ... زيد
ضارب فالوجه ان يعلل زيادة الاسم ... في اخواته ...
لكن محذوف في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه في اخواته ... عطف

على قوله مذكورا اولا انه يغني الا الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر
والاسم لان المراد اعم الفعل وشبهه كما هو المشهور الخ قوله من باب المصادر
التي لم يذكر فعلها الا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا وجه
نحو ويلك والانواع الضرب وقت او الفاعل ضرب وقت لكنه لم يخرج بقوله
شديدا في قولك ضربت ضربا شديدا وضربت انواعا او
الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه
اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في
ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا
اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها
الى قيد فعل مذكور وانما هو الاخراج مثل ضارب زيد
ضرب زيد شديدا ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا
في ضربت تأديبا انما هو الاخراج قاتل واضارب
زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله
فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن من بمعناه
فاعل وبهذا اندفع من التوقف على الترجيح ورد ...
كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب
الى فعل فاعل قه

اللهم ربنا تقبل هذا القربان كما تقبلت
ابراهيم خليلك ومحمد نبيك عليهما الصلوة
والسلام عليك يا محمد وعلى آله واصحابه
اجمعين

قل ان صلاتي ونسكي ومحياي
ومماتي لله رب العالمين لا شريك
له وبذالك امرت وانا اول
المسلمين الحمد لله رب العالمين

تاني

يحتمل غيره وفي نسخة وقع مفعول جملة تحتمل غيره واما هذه العبارة
ففيه مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة
محتملا اي لا محتملا ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول الاحتمال او
المحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي اعترف اعترافا
ينبغي ان يكون خلاف بينهم في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده قوله
ويسمى هذا النوع المفعول له والتسمية في متأخري النحاة في
هذا القسم وقسيم فالاولى ان يكون نسج على منوال المتكلم مع الغير و
يكون في المتكلم كناية عن المتأخرين قوله وقع مفعول جملة لها
محتملا غيره اي وقع مفعول موجود سواء كان له احتمال غيره خلافا
للمرزوقي او لم يكن خلافا لابن جني قوله لانه في حيث هو مقصود
اي يعني لان معناه في حيث هو مقصود حمل عليه لفظ المصدر يؤكد
نفسه في حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية
المصدر بالتأكيد تسمية باسم معناه وكون لفظه اخص بالنسبة
ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ ان بقي ذا دلالة على ما وضع له
ويقوي قوله ان يقال المجاز الى التأويل يؤكد بتأكيد لفظي
انه يؤكد جملة كأنها غير المفسرة للدلالة على ما تعلق به المصدر من الدلالة

عليه واما التأكيد لفظه فلا تطلق فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره
وليس فيما عليه من منزلة نفس الانها عالم بما يشاركه في المتعين للدلالة على
ما تعلق به للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا
ما افاده المصنف وارد عليه فوات ما في المقابل فاشار اليه وفيه بحث
وعلى هذا ينتفي ما ذكره انه بعد ليس بمتأخر في المقابل لان هذا القسم
البقاء تأكيد لاجل انه يتكرر ويتقرر وهو حاصل بذكر تأكيد لفظي غيره فحسن
المقابل اغا يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيد اليس بجيد قوله
منها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه دخل على ما
قال المراد ما يكون مثنى للتثنية واشارة الى ان المراد اغا هو ما يكون
اولية قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع ان هذا القيد يشعر بفرض
قرينة الامر فانه قد يثنى مضافا الى الفاعل فلابد ان يقال مضافا الى الفاعل
المفعول ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربته فالاولى ان يقيد الاضافة
بكونه للابيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله في بعض النسخ
تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشائع عام التعريف بدونه على ان
على التقييد بالمثنى يفيد بطريق الاشارة ان الكون المثنى للتكثير
المفعول قوله ويجوز ان يكون مرتبا بالملفا فان قلت بل يتعلق
على الحذف الذي لا يرتكب الا لاقتضاء اليه قلت
وفيه ان الاصل في الاضافة ان تكون بالمضاف اليه فلا يعدل عنه الا لداع
اقوى منه

على عامله اكثر استعمالا في العامد سمي البه اقام كلب ومنه
ليكه اى انا مقيم على طاعتك البابا بفتح الباب او معناه قصدى
وانتجاهي لكن قولهم هذا دار تلب صارت اى تغيرت اجهزها او
معناها مجيئ لكن قولهم امرأة لبيبة اى نجيبة لزوجها او معناه
افلاطه لكن قولهم جيب لبب اى خالص قوله فحذف الفعل
ليزغ الخاطب عن سماع التسلية فيفرغ بسرعة وقيل ليزغ المتكلم
عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع اطاعة مولاه والاول انسب بمقام
الاب فافهم قوله وعلى هذا التفسير يكون اى سعده
لزوال ان يكون غير محذوف الزوائد فانه من ثلاثي اسعده بمعناه
قوله المفعول به قال المحقق الخ لانه اوقع الفعل به او تعلق به بمعنى
ان الباء الالصاقية فتتعلق بالفعل والمتصلة وتتعلق بما يقع فيه
الفعل لان الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا
واسطة حرف جر وحرف الجر التغيير الذي بعد التغيير تعلق الفعل
بنفسه وبهذا اتضح ان زيدا في ضربت بذيه مفعول به دون
ضربت بذيه فيه وفرع على الحال لانه تعلق الفعل به بواسطة
في الظرف في المثل نحو ضربت زيدا اقائما ضربته في الحال القيام
وفرع الاستثناء والتمييز لانهم لم يتعلق الفعل بهما بلا في التمييز تعلق
على ما هو اكثر استعمالا في العامد سمي البه اقام كلب ومنه
ليكه اى انا مقيم على طاعتك البابا بفتح الباب او معناه قصدى
وانتجاهي لكن قولهم دار تلب صارت اى تغيرت اجهزها او
معناها مجيئ لكن قولهم امرأة لبيبة اى نجيبة لزوجها او معناه
افلاطه لكن قولهم جيب لبب اى خالص قوله فحذف الفعل
ليزغ الخاطب عن سماع التسلية فيفرغ بسرعة وقيل ليزغ المتكلم
عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع اطاعة مولاه والاول انسب بمقام
الاب فافهم قوله وعلى هذا التفسير يكون اى سعده
لزوال ان يكون غير محذوف الزوائد فانه من ثلاثي اسعده بمعناه
قوله المفعول به قال المحقق الخ لانه اوقع الفعل به او تعلق به بمعنى
ان الباء الالصاقية فتتعلق بالفعل والمتصلة وتتعلق بما يقع فيه
الفعل لان الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا
واسطة حرف جر وحرف الجر التغيير الذي بعد التغيير تعلق الفعل
بنفسه وبهذا اتضح ان زيدا في ضربت بذيه مفعول به دون
ضربت بذيه فيه وفرع على الحال لانه تعلق الفعل به بواسطة
في الظرف في المثل نحو ضربت زيدا اقائما ضربته في الحال القيام
وفرع الاستثناء والتمييز لانهم لم يتعلق الفعل بهما بلا في التمييز تعلق

وشبهه والنكرة الغير المعينة وبنى على ما يرفع به ما سواها

لان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح

طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان

البناء حتى يتم نكتة تقديم حاله النصب عليه ويمكن ترجيحه

بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما سواه قلة

والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به

اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه منتشرا

وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه للاخف

الالف فقدم المستغاث لاتصال غيرها للبناء او التقيد

في حاله الاصلي قوله يرفع به المناوي في غير صورة النداء اما في

قبل النداء فيكون اسناده الرفع الى المناوي باعتبار حالته

اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمناوي باعتبار حالته

كان فمن قصد النظر على الاول فقد غفل وكل ان يجعل الغير الوقت

المناوي فيكون من قبيل اعدل اسود اقرب للتقوى قوله او النقل

مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في

قوة ان الفعل مسند الى غير المناوي كانه قيل وبني على حاله الرفع

ويتجه عليه ان غاية الرفع النقل وكانه لهذا اقتصار البعض ارجاع

الغير

الغير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف بلغز

في نحو الباب بلغ فانك اردت بالغير محصوص بقرينة ذكر شبه

المضاف في مقابلته وقيل ينصرف الغير اليه لانه الغير الكامل

للغير بخلاف اليه نحو كل اسم لا يتم معناه الا بما

تفتقر امر اضافيه نحو اخ لانضباطه ولا يرجع الى محصل

يوجب كون الموصوف جملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء

دون باب لا فان يا حليما لا تقبح شبه مضاف دون لا حليم تجعل

كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محل محصل يوجب

كون الموصوف جملة او ظرف شبه مضاف في نحو الباب دون

الله صفتا لغير وقد سهى فيه ان رجع واضل بكلام الشيخ فانه قال هو

اسم يجيء امر بعده من نحو فطن ان الطف انه من نحو ما ومن

ويشهد بذا كل بل الطف انه من نحو ما في اعتبار ارتهم اما لداع معنوي

او لاضطرار من نحو اما الاول فكان يكون ما بعده معطوفا له او

معطوف عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه

اسما كشة واحد اجاعا على خفة يازيد او عمرو او اذا جعلا علما او

اسم جمع يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم

لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فخطا المناوي

لطلب الاختصار في بيان النفي على طلب الاختصار في بيان البناء على عامل يرفع به فلا بد من ترجيح

البناء لتم نكتة تقديم عامل النفي عليه ويمكن ترجيحه

بان الاختصار فيه لكثرة ادلته الاختصار فيما سواه

البناء على عامل يرفع به

الفعل مسند الى ضمير المتاوى كان قبل ويبنى على عامل يرفع به

ويتجه عليه ان علامة الرفع النون وكان لهذا الاضافة الى بعض ارجاع

اليفر

قوله فالمحذر منه في الحقيقة نفس الفرد والنفس محذرة بالطاء فعلى هذا يكون النوع الثاني محذرا منه مجازا ويكون المحذر منه بحسب الحقيقة والظاهر بحسب الظاهر فقط فليتأمل

الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة نفس الفرد وهو محذرة بالطاء فاعرف ذلك صح منه

وتقوله في قسم النوع الاول اياك والاسد فيه كر للحذوف وذكر في المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف

لتقدير العامل فانه لا يجوز في نسق الكلام وطعامك فقوله تقديره في عدم صحة تقدير العامل فيه بعد الواو العاطفة فليتأمل

قوله لامتناع اياك الاسد باشباع تقديره وقوله والا يلزم قول فان قلت متعلق بثبت

قوله لامتناع تقدير فر فانه لا يتبع الا لايذه عن اذ امتناع تقدير الواو فيها واضح

قوله عن التوثيق والبيان شامل للاخبار والانشاء

الاعتبار لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظ

قوله ان يفعل فيها قوله فر فيه سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها نفيا او اثباتا

قوله فلا تفعل فيه يوم الجمعة الا فعلا فيه فعل طيب لانا نقول الفعل المذكور

قوله طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة ثم ان الفعل فيه والا لكان الظرف زائدا وكان مذكورا فلا يصح قصد التقييد عليه فافهم

قوله او اوقعه كان ذكر الطيب في سوق الكتاب فقصد تقييد عليه فافهم

قوله مطلقا اي سواء كان ذكر الطيب في سوق العبادة او غيرها وهو ظ

قوله وطيبه اي طيب يوم الجمعة

قوله وطيب القراءة وطيب الكتابة وطيب العبادة وهو ظ

قوله فلا يصح اقتضاء يوم الجمعة اي لا يصح ان يكون يوم الجمعة مقتضيا

قوله ترك الطيب في يوم الجمعة اي ترك الفعل فيه فعل طيب

قوله بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ظرف مذكور ضمنا او اخذ كورة في تؤيل

قوله وجب ان يكون اعم اي من المذكور ضمنا او اكثر افرادا ليتعلق الظرف به

المذكور صريحا والفاظ التعريفات اغلب حملها على المتبادر

قوله او لم يوجد صارف عن المتبادر وهنا صارف او لعله اشارة الى النقيب

والاولى ان يقول لعله اشارة الى ان التعريف جامع للكثرة في بحث الاستعارة

قوله به المحشي في تعريف الكلام والعلامة الشريف في بحث التخييلية

قوله فلا تفعل فيه يوم الجمعة الا فعلا فيه فعل طيب لانا نقول الفعل المذكور مقيد بيوم الجمعة ظرفا فيجب ان يكون ظرفا مقيدا ليتحقق التقييد والا لكان ظرفا لغوا فيكون ذكره كعدمه فلا يصح قصد التقييد عليه فافهم

قوله او اوقعه اي ان كان ذكر الطيب في سوق الكتاب فقصد تقييد عليه فافهم

قوله مطلقا اي سواء كان ذكر الطيب في سوق العبادة او غيرها وهو ظ

قوله وطيبه اي طيب يوم الجمعة

قوله وطيب القراءة وطيب الكتابة وطيب العبادة وهو ظ

قوله فلا يصح اقتضاء يوم الجمعة اي لا يصح ان يكون يوم الجمعة مقتضيا

قوله ترك الطيب في يوم الجمعة اي ترك الفعل فيه فعل طيب

قوله بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ظرف مذكور ضمنا او اخذ كورة في تؤيل

قوله وجب ان يكون اعم اي من المذكور ضمنا او اكثر افرادا ليتعلق الظرف به

المذكور صريحا والفاظ التعريفات اغلب حملها على المتبادر

قوله او لم يوجد صارف عن المتبادر وهنا صارف او لعله اشارة الى النقيب

والاولى ان يقول لعله اشارة الى ان التعريف جامع للكثرة في بحث الاستعارة

قوله به المحشي في تعريف الكلام والعلامة الشريف في بحث التخييلية

قوله فلا تفعل فيه يوم الجمعة الا فعلا فيه فعل طيب لانا نقول الفعل المذكور مقيد بيوم الجمعة ظرفا فيجب ان يكون ظرفا مقيدا ليتحقق التقييد والا لكان ظرفا لغوا فيكون ذكره كعدمه فلا يصح قصد التقييد عليه فافهم

قوله او اوقعه اي ان كان ذكر الطيب في سوق الكتاب فقصد تقييد عليه فافهم

قوله مطلقا اي سواء كان ذكر الطيب في سوق العبادة او غيرها وهو ظ

قوله وطيبه اي طيب يوم الجمعة

قوله وطيب القراءة وطيب الكتابة وطيب العبادة وهو ظ

قوله فلا يصح اقتضاء يوم الجمعة اي لا يصح ان يكون يوم الجمعة مقتضيا

قوله ترك الطيب في يوم الجمعة اي ترك الفعل فيه فعل طيب

قوله بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ظرف مذكور ضمنا او اخذ كورة في تؤيل

قوله وجب ان يكون اعم اي من المذكور ضمنا او اكثر افرادا ليتعلق الظرف به

المذكور صريحا والفاظ التعريفات اغلب حملها على المتبادر

قوله او لم يوجد صارف عن المتبادر وهنا صارف او لعله اشارة الى النقيب

والاولى ان يقول لعله اشارة الى ان التعريف جامع للكثرة في بحث الاستعارة

قوله به المحشي في تعريف الكلام والعلامة الشريف في بحث التخييلية

قوله فلا تفعل فيه يوم الجمعة الا فعلا فيه فعل طيب لانا نقول الفعل المذكور مقيد بيوم الجمعة ظرفا فيجب ان يكون ظرفا مقيدا ليتحقق التقييد والا لكان ظرفا لغوا فيكون ذكره كعدمه فلا يصح قصد التقييد عليه فافهم

قوله او اوقعه اي ان كان ذكر الطيب في سوق الكتاب فقصد تقييد عليه فافهم

قوله مطلقا اي سواء كان ذكر الطيب في سوق العبادة او غيرها وهو ظ

قوله وطيبه اي طيب يوم الجمعة

قوله وطيب القراءة وطيب الكتابة وطيب العبادة وهو ظ

قوله فلا يصح اقتضاء يوم الجمعة اي لا يصح ان يكون يوم الجمعة مقتضيا

قوله ترك الطيب في يوم الجمعة اي ترك الفعل فيه فعل طيب

قوله بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ظرف مذكور ضمنا او اخذ كورة في تؤيل

قوله وجب ان يكون اعم اي من المذكور ضمنا او اكثر افرادا ليتعلق الظرف به

المذكور صريحا والفاظ التعريفات اغلب حملها على المتبادر

قوله او لم يوجد صارف عن المتبادر وهنا صارف او لعله اشارة الى النقيب

والاولى ان يقول لعله اشارة الى ان التعريف جامع للكثرة في بحث الاستعارة

قوله به المحشي في تعريف الكلام والعلامة الشريف في بحث التخييلية

قوله فلا تفعل فيه يوم الجمعة الا فعلا فيه فعل طيب لانا نقول الفعل المذكور مقيد بيوم الجمعة ظرفا فيجب ان يكون ظرفا مقيدا ليتحقق التقييد والا لكان ظرفا لغوا فيكون ذكره كعدمه فلا يصح قصد التقييد عليه فافهم

قوله او اوقعه اي ان كان ذكر الطيب في سوق الكتاب فقصد تقييد عليه فافهم

قوله مطلقا اي سواء كان ذكر الطيب في سوق العبادة او غيرها وهو ظ

قوله وطيبه اي طيب يوم الجمعة

قوله وطيب القراءة وطيب الكتابة وطيب العبادة وهو ظ

قوله فلا يصح اقتضاء يوم الجمعة اي لا يصح ان يكون يوم الجمعة مقتضيا

قوله ترك الطيب في يوم الجمعة اي ترك الفعل فيه فعل طيب

قوله بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ظرف مذكور ضمنا او اخذ كورة في تؤيل

قوله وجب ان يكون اعم اي من المذكور ضمنا او اكثر افرادا ليتعلق الظرف به

المذكور صريحا والفاظ التعريفات اغلب حملها على المتبادر

قوله او لم يوجد صارف عن المتبادر وهنا صارف او لعله اشارة الى النقيب

والاولى ان يقول لعله اشارة الى ان التعريف جامع للكثرة في بحث الاستعارة

قوله به المحشي في تعريف الكلام والعلامة الشريف في بحث التخييلية

قوله اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه

ايراده معه للعلة ففيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل

فلا تتوقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد العقل لنفسه لذا وفيه ايضا

انه يرد عليه نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التأديب ايضا

لانه يصدق على التأديب انه فعل لاجله فعل مذكور معه للعلة في نحو تركيب

ضربت زيدا التأديب فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب

يحصل بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل

به ما يتعلق التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب بتضمنه التأدب

ويكفيه امتناع ضربته تأديبا لما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع

ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأدب والضرب سبب الاحداث

ووسيلته قوله يخالف فلافا ظاهر الزجاج لانه يرد في قوله الا هو الاظهر انه

يخالف يعقد يخالف الزجاج هذا القائل فلافا لان قدماء النحاة والخلف اتفقوا

قوله ورد قول الزجاج بانه صح تأويله بنوع بنوع لا يلزم فيه حقيقة فيه انه

الزجاج لا يدعي فلا في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق

بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فقط يمنع كون المراد ذلك بلا تأويله الى

ورده المحصل بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وان قوله للتأديب

مفعول مطلق وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عنه الفهم

فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر التنوين لوم

تخصيص اللام بها دون في في المفعول له مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا

من داخل المفعول له في نحو جئت بالمسجد قوله احترز عما اذا كان مما ينفي

ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل لشيء نحو جئتك للسواد قوله اي اتحد

فاعله وفاعل عامله انت ترى ان المعنى اية الواضح الاقصر قوله ومقارنا

لزمن للفعل المذكور بان يتحد زمانه وجودهما في العبادة الواضحة المدخرة

وانما جاز هذا اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله اي يكون زمان

وجود احدهما بعض من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التقليل لحج المقارنة

المذكورة لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود والا الجبن ان تقع

عليه الا ان يقال يكفيه الجبن من اوله الى اخره حينا واحدا الا اجيبا نا مستعد وقت قوله

ونحو شهدت لك ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب لم يوقع الشاهد

الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود ان لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة

في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في

الواقع او قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا

لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولتخلصه عن تكلف ضمير راجع الى

المصدر واقام المطلب المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز

الصلاة وفي السوانح توجيه ثالث وهو ان قد متعلق بمحذوف هو فاعله

الظرف قائم مقام تقديره الذي فعل كائن معه اي مع فعله في الظرف فاعله مجاز

كما انه فيه مجاز في نحو زيد في الدار وفيه تأمل قوله العيسى والتزون كتب في

مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عاطف وجهان قوله وجاز اذ لم يجب عطف الجواز فيه كما هو في غيره
بعيد واغا حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كما ان زيدا ولا يخفى انه ح يدخل
في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فتعين ان يزاد في تعريف المفعول
معه لتخصيص معمول الفعل الذي هو كذا في ضربت زيدا وعمرا خارج عن التعريف فيلزم عليه قوله خارج عن
عدم الاستغناء لا ينقض الحكم باستغناء المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه وعطفه فالاول العطف
وعدمه حتى يتحقق الشرط والجزاء قوله لتبين النصب انسب بغير المصاحبة قوله لتبين العطف انسب غير
المصاحبة يصحح العطف فان قلت ما زيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل هو التوابع قلت
سوق مفعول معه اغا هو في عين الفعل فيقال ما يضيف زيد زيدا وعمرا وهذا وبالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول غير مفعول به كما ان مفعولا معه ظاهر اضافة ق وهو يجيء عطف عمرو على
الثاني فيجب جواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب اذ يرجح
بالسماع فلا حذف ترجيح الرفع بالاستغناء عن احوال العامل المعنوي ق واغا كان كذلك في بيان العلل
بقوله لان الخ فالضمير والاظهر ان يعلل النصب اي نصب الكم في هذين المثالين لان الخ فالضمير ق الحال
من حال الشيء يجعل لان نصب سيبويه هذا النصب غالبا ق هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة
على الشيء كذا في المغرب وهذا هو الحالة اعم من الحالة المحققة والمقدرة فخرج عنها خالدا
اي مقدرين الخلود وسيجيء الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة والضاحك اعم من حال نفس الفاعل
او متعلقة مثل جاءني زيد قائما ابوه مكفوف يشكل بمجيء زيد والتحمل طارئة الا ان يقال الجملة الحالية
تتضمن بيان صفة الفاعل اي تقارنه بطلوع التحمل والضاحك اعم من ان يدوم للفاعل او يكون
كالدائم كون الفاعل موصوفا بها غالبا وسيجيء وليته ومنها الموكدة كما سيجيء فيكون خارجا

بخلاف وسيجيء منقطعة ق اي من حيث هو فاعل او مفعوله لا احترازا عن اقيد الحيثية عينية الاضافة
الهيئة وشبهتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بمجيء زيد سمينا فان السمن يثبت لزيد من اجل
انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات الا في فوقية مع صفة الفاعلية لا نفس الذات
في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون الطف في بيان صفة الفاعلية وهو انه يكون تصحيحا بانه
بين كون الفاعلية في وقت خاص لان ذلك ينتقض التعريف بالمفعول معه والمفعول له والمفعول فيه
الى غير ذلك واعترض بان الحال لا بد على هيئة الفاعل او المفعول المقدرة بل بسببية ما
صدر عنه الفعل لو قام به او تعلق به ق مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا وعمرا
راكبا واما اذا اختلفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التوقيف فانه لم يكن قرينة قال ولي
جعل كلا منهما يجب صاحبها وقد ذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء الخلف
جعل حال المفعول غيبة وتأخر حال الفاعل ق وتبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة
المضارع المعلوم المخاطب وهو او قد عاينه وهو المشهود ق فخرج حالة الى يقع الفاعل والمفعول
لا يخفى ان الصادر فخرج حالة الى يقع الفاعل او المفعول له نحو قوله احد الحالين فخ لا يصح استثناء
قوله الا الدخول فانه وقع حالا من المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة الهيئة على الله هو ذا
الوجه اغا يصلح ان تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد
بالمفعول به محققا او ولا مثل يجعل الرب الحال في قولك الضرب شديدا عن الضرب بلا قاء دليل
بل صحة الضرب ق وزيد في الدار قائما مثال للفظ المفعول حكما او على فان نزع الخافض انه
مثال للحال عن الفاعل فخ ق فان مفعولية زيد اه الظاهر انه اذا غير العامل عن التبيين يكون
ذو الحال اسم الاشارة لا تصالها به بل الاظهر ان الاستقرار المستنبط منه ايضا عامل فيه

لان الاشارة متعلقة بما يصير عنه لا بالاشارة وذكر زيد ليتعلق الاشارة به بل للتحرج فتأمل ق
وسهو ما يدل على الفعل وهو مركب اي يشتمل على حروف الفعل القيه بمعناه وهو غير اسم الفعل
على اشبه ولا يخفى ان لا يدخل في الفعل على ما هو به الشرح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث
يدخل فيه اسم الفعل ق او معناه المستبطن ولا يدل لكل فلا يستبطن فان واذا والاستفهام و
النفي لا يدل فلا يستبطن فيها بل الدال الاسمي وجعل حروفا لانه لا معنى على ان لا يكون الحاوي
بتقدير يراد عوله لا يكون العامل في الحال حرف النداء فهي ليست في العامل المعنوي عنه تأمل
وفي الصحاح النحاة التحي والترجي وفي الفرج الشيخ الرضي ان الخفض على تقييد جر التحي بالحال لا على
تقييد التحي ق نكرة موصوفة وقيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال
مخصوصة لتناول جمع الصور لان في الحال في جميع الصور نكرة معنى مخصوصة في راي التقابل بينه وبين
باقي الصور ق ان جعلت هو اطلاقا كلاميا واما لو جعلته حالا لم يستقم في حيز عاجز فيه ق
او بقوله الانفصال للنفي فيه بحث في وجهين احدهما ان خفض حاجاتي رجله الا راكبا الطاء فيه مستفرقة
فلا يقابل الاستثناء وثانيهما ان النكرة اذا وقعت بعد الا بلو حالها ومفرغ فقال بقوله الا الحال على سبيل التنازع
ولا يخفى ان قوله بعد عطفه على قوله حال الاستثناء فهو ظرف لغو لا يعمل ولا الظهر انه مستقر والصحيح او قبل الاول
ويمكن ان يجاب عن الاول بان حاجاتي رجله الا راكبا فصيح تنكير صاحب الحال فيه فتح الاحتمال وصيغتها
لتدل الحال على ما هو به المعنى مهوم بهذا الاعتبار يقابل الاستثناء فتم فيه معنى ما فلم يزد كلام
صحيح وفيه ان يمنع الاول كان مصحح يصحح مجيء الحال ما وان قوله لم يقصد الشق فالصحيح
الاستثناء وان قال فتح الى لا الجواز وقوع الصفة بعد الا فقد لم مرتبة بلا فرقة لان الصفة للنحوية
لا يكون بعد الا وهنا هو الصفة المعنوية فتم فجاز المجيء او الحال ق واذا سلمها الواو حاشية نوقشا بها

بهما النقض الاول فشريد والثاني عباس عن الحاد والخاطبا وهو على وجه يشعر بشعر
فالاشتهار البينة فيما بينهم بحيث تكفي الاشارة اليه والا لانه ايضا شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج
الى التحكم بوقوعه في شعر البلغاء قال بسبب القرائن بحال او هو راجع الى الواو كما ذكره بعض المحققين
الاصل عدم الكافي فضلا عن وجوده ق ولم يقع في مطهر ريشه الكلام ق وما نزه عنها كتب في الحاشية الزوجة والضمير ق
ولم يشتغل على تقفل الخ خال كتب في الحاشية الاستشاق للخوف والتقفل بالصاد المهملة والفاء والجيم
من تقفل الرجل تقفلا اذا يبس وجاده انتهى في الصراح تقفل عجاده تمام فارسية وسير آب ناشتن شتن
ق وكان المراد بالاسل البقة او التخلية لط بقوله ثانيا وعطف على ما قبله التقرير ق ثم يرد معنى عن مجهول
ق في العطف الى الحوض كتب في الحاشية العطف ما هو الحوض والبيرم مبارك الابل والمركن الماء يعني
جاز شرط بالبيدر ق وورد بوجد كتب في الحاشية الوجد مقصد وجد يجد وجدا كوعد يعد وعدا وعدة
انتهى كلامه قال الشيخ الرضي وجد لازم الا فراد والتذكير والاضافة الى الظرف ولازم ينقلب الا في واضع
مخصوصة ق فعلت جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم والهاء الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم
المشقة وبضمها الطاقة ق مستاد ولاي كلاهما واحد منهما كذا قيل قلت وكذا خيمة خوه بل هو لا حق
بالتاويل والاظهر ان المراد بنحو الواكه المعرف باللام من المصادر وغيرها كخذ زيدا بهم الجمع الغفير اي كثيرا
سائرا البتة فرجع وجه الاخذ ونحوه وقوله الاول اي ولا فاد لا وبنحو وجده الصفة من المصادر وغير
غيرها نحو جائني الرجال ثلاثة الى نهر فانه نهر كالاجمع الشجاعة مضافا الى غير فاقتضى مضمونا على
الحالية في المجاز لو قوعها موقع المشتقات فانها في معنى مجتمعين في المجيء وتاكيد اما قبلها في جميع موارد
باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي جملة وعلة نحو لان الجملة ليست بنكرة النهر كما عرفت فتم فرجع
لهم بل هو اولية بالنكرة فجعل الواكه ونحوه مقصد مقصد الجملة الحالية المخرجة اطالة للطريق ق

اصلها انها معاملة الافعال محذوفة وهو الاصح على قياس تقدير الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة
اى مفردة لان الاصل فى الحال الافراد فجرى الزجاج على مذهب الاكثرين ولم يتنبه له على كلام الشارح هيئة
قال الافعال محذوفة او صفات فسقط ما يزعم ق اى فتعتبر كثرة ان الحال المركب مفرد لم يستعمل فعله بل
استعمل المزيد منه ق فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الطاهر الاق وثانيهما انها معارف فوضوعة
موضع النكرات فهذا هو الوجه الراجح الذى يليق ان يكتفى به جريانه فى الا المعرفة كلها بخلاف الاولى
فانه لا يجرى الا فى المصادر ق فان كان صاحبها اى صاحب الحال يعنى المعرفة انه الجملة لا يجب فيها التقديم
بل الاولى ق ولم يكن الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة
ولا نكرة حتى جاءنى رجل وزيد راكبين فقد نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة والحاجة الى زيادة قيد ولم
يكن الحال مشتركة بينهما ومعرفة وفى هذا ظهر وجه بديع تقييد توفيق صاحب الحال بكونه غالبا فافا
حفظ فانه لا خيال فيه ق لانها فى ملخص مبتداء وخبر ففيه انها جاءت قائما راكبا فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص
بالجزء المتقدم الذى ليس بظرف ولا صفة لا يصلح البتة أن يقول الحال بمنزلة الظرف فتقديم كتقديم الخبر
الظرف لانا نقول لا يصلح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان ق وليس ما يلبس بالصفة فى النفت بنفى لانا لا نفيه
تخصيص ذى الحال بلا اضافة الى النكرة ولا بالصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلام رجلا راكبا ورأيت رجلا
عالما راكبا وما رأيت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعده قال ولا يتقدم اى الحال فيما عدا
مثل زيد قائما كهو وقاعدا الخ فيجعلون على احد تأويلين غير مقبولين بالعبارة المختلفة بالحال بأن يتعلق
بكل منهما حال فانه يجب ان يلبس متعلق كل حدة صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فانه تشبيه
يدل على حدة قائم بالشبه وحدة قائم بالشبه به وتعلق جاءنى بالشبه القبيح وجاءنى بالشبه به
القبوح ق على العامل المعنوى ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المقدر عامله حذر الالتباس

الكلام ولا على المصدر تأويلا وفى المصدرية وعلى المصدر باللام المحذوف ولا على فعل التعجب فيما عدا
هذا ابرا الطبيب مريضا طبا فهو فقيل زيد قائما كهو وقاعدا ق فعلى هذا فى الكلام ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوى لفظا كان فى قوة تقدمه على المحذوف وعلى العامل المعنوى وعلى العامل الظرف كونه جملة متعلقا و
الآخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرتضيه المتقدم فى الاستعارة فى ولالة الكلام فالوجه
ان يقال انه لا يتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فى تقدم
المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على قول الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوى ما يخالف
الظرف فى عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص
المخالفة بالظرف مما لا يدرى وجه ق ويجعل فرق هذا الاحتمال والاحتمال الرابع بان قوله بخلاف الظرف
على هذا الاحتمال متعلق بقوله لا يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل مما كان او جملة معرفة
ق هذا اذا لم يكن الظرف واقعا فى العامل المعنوى فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى
الذى لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاما اليه خلاف العامل المعنوى هيهات يصلح ان الظرف يتقدم
على العامل المعنوى ق فالمراد بهذا الاحتمال الثانى لا غير لان الاول يقتضى استثناء فى العامل المعنوى لا اعلم
بيانه المخالف بقوله بخلاف الظرف ق ولا على فى الحال المجرور والمتأخر عبارة اتية ولا على العامل
المجرور خلافا لبعض الادباء وفاقا لابى البقاء ولا يتقدم على المجرور فى الاصح ولا على العامل المعنوى بخلاف الظرف
واما التقدم على ذى الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلق عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا فى
مرفوع تقدم عامله على الحال ق لم يتقدم عليه الحال القاصر الا اذا كان المضاف بعيث يكون جزءا
واقعا المضاف اليه معا مثل اعجبنى ضرب اليوم زيدا قائما ق لان الحال رابع وفرع لذى الحال فتقدم
بجواز زيدا جاز وبه فى عدم جواز تقديم ذى الحال وكلا ان تقدير بجواز تقديم ذى الحال لا اراء

هذا الخ نسبة الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدا ق والكل تكلف وتعسف كغيره الا وله تكلف فلان ناء الجانة ف
الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكر البعض في غير فعاله وفعوله والاستغراب بالكافية والثانية غير سديد لانه
يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالغايرة وغيرها واما كون الثاني تكلف فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما
كون الثالث تكلف فلان اتيانه مقصودا غير معلوم واما كون الثالث تعسف فلان كاذة غير مضافة
لان زمرة الحالية يجيء جميعا قوله وكلاهما على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ
الرضي فالاحوال الغير المشتقة قياس الحال الموطئة وهو جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاصل الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة - ثم قوله ثم كما انه لنا ه قرأ عربيا وهذا جائني زيد رجلا
بها ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جائني زيد اسدا اي مثله اشد وكتبها عاد ومنها الحالة نحو بعت الشاة ذبحة
ودرهما وضابطه ان تقصد التفسير فيجعله لكل جزء من اجزاء الجزء فسط لا ينصب فيكل القسط الحال و
يأتي بعده بجزء تالي بواو العطف او بجار ونحو بعت البر قفيزا بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة
انما يحتاج اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جائني زيد رجلا بريا ان رجلا ان
مرادفا ق لان الحق في الحال بيان الهيئة وهو حاصل به في الحق في النعت ايضا بيان الهيئة
ومع ذلك شرط المصنف فيها ان يكون مشتقا او جامدا يكون وصفا نوعيا فينبغي ان يكون الحال ايضا
كذلك اذ لا معنى له بعد ما دل على الهيئة ولا نوعية في وصف تلك ق نحو ابر القفيز الباء وقد مقيم كذا في القاموس
ق ولا حاجة الى ان يقول البسر بالبسر يأتي بمعنى العابر برا وجاء الطيب بمعنى العابر طيبا كما جاء بمعنى العابر عجا
عليه وطيبا وصف النخلة فوجه قوله لا حاجة اه ان نحو كما تقول هذا لك وهذا لي الجامد بتأويل الفاعل او المفعول
المضمون عاز لم يوجد في استعمالهم ان قصد وتحصيل معنى الصفة في الجامد ولا يقتضي وجود مشتق
من لفظ وتفسير بالمشتق المنوع غالبا هو تقدير ما ذكره ولما حقق من ان البر النخلة فيه دلالة على انه جاد البسر لكن

كون صفة النخلة نوعا غير يقيني فاذا كان هذا اشارة الى النخلة الا الى ما عليه وهو غير ظاهر واما في مسئلة
لكن لا يسمى سبرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره بعض فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخلة
والوجه ما قدمناه فتدبر ق لكنه كان الغير بالنسبة الى المظهر كالمضمر بالنسبة الى المظهر
والبارز كالعدم فافهم ق لانه يمكن ان يكون الضمير الذي يستتر فيه الاشارة الى الجارية البسرية
فيه انه فليكن هو حالا لا عمدة ق تمرة نخلتي بزا الطيب منه رطبا يقال هذا الضمير مضمر لا يوثق به ولم
يوجد في علمي وله الحمد الخ ق ويكون جملة - قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيغير الطرف الا و
منها اعرب الحال ويلزم تنكيره ليقام مقام الفاعل وفاه الرضي شارحا نحو بعت يدا بيد او يد بيد اي
النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة ودرهم والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونا
فينصب بها الجزآن لتعويض الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل فتقول اشتريت شاة بدرهم
وشاة ودرهم بهذا ولا يخفى انه اذا اتى به على الاصل فينبغي ان يأتي بالواو ليعم جواز خلو الجملة عن الواو
والغير وذاك عن الواو والاعلى ضعف ق فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليت لا زيد يجود ينفع على الاصح
دلالته على الزمان فهو كضعف حاصل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الاسمية نحو خرجت
زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت ولحال المذكورة منه كما عرفت وكذا المضارع المنفي بلا كما
والمضارع المنفي بما كما ولم كما لا في الاغلب يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كما
السين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه
كما شرح ارادة في نظائره المذكورة والمعتبر جواز حذف فاعلها باقي الثلثة ق الفعل وشبهه وفعلا
مثاله الثالث الهلال بيانا ولا يقال في مثله قرينة حالية والمراد بها شرعا نفس مهدي لكن
والمراد انه اذا يكتفي الشرعية بعد وقوع الهداية فلا يرد انه الشرعية فرع الهداية فينبغي تقديم مهدي او كونه حالا بعد

حاله يحمل الرفع والنصب على الثاني بما يحتمل فيه كما اذا كان صفة ق ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وكذا في حاله بيبع اوذر باوعن اوغيره مما وضع الفاء او ثم نحو بعت بدرهم فصاعدا او قرأت
جزءا من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة في الصورة ق والمنتقلة قيد العامل بخلاف المؤكدة فانه قلت
المؤكدة يفارق ذا الحال نادرا ويقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر معارضته
عاملها بالحالة لغلبتها فيكون موكدة لا معتمدة ق اي تحققت البدئة ورفع ما ذكره المحقق الرضي
من انه لا معنى لقولك في حالة كونه معطوفا ثم يصح ان المعنى اعلم عطوف فاكن معطوفا في معنوه
ثان للحال ووجه الوضوح ان المقدر في تقدير اعرف البدئة بحذف المضاف ونظهر المقصود واقامة المضاف
اليه مقامه وبهذا ثبت ق ان يكون مقررة اي مؤكدة اما ان يتحققه واما لا كما سيأتي لان الدليل
مقرر للشيء مؤكدة له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون لا كما سيأتي واغا جعل قوله
المعنى بعد شرط وجود حذف عاملها تطبيقا على سوء الحق فتكون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية
والفعلية كما مر في الزمخشري ومن قوله تعالى ولا تعثوا في الارض تفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحب قال
المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقررة مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى
وله الدين منه فان اردت انها فلسم مراده ق طعنون جملة احترازا به عن ان رسولا لا يؤكدة الا
الارسال دون ارسال الخصوص كونه شخصا رسولا لا يطلب الا رسولا دون ارسال الله لكن هذا ارادة
بالرسول معناه اللغوي او الواردة معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون
الجملة وهو ارسال الله ق ولا يرد عليه ما قيل او فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون الجملة الاسمية ما يعم
باجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمونه فعلية ومضمون الاشياء شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون
الاسمية خاصة فايكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الاشياء قائما بالاسمية المتعددة ومضمون

ويكون تقديره فيه موجود وعليه فالحال مؤكدة لا مقررة والله اعلم بالصواب ق التمييز وبعضهم
له التبيين والتفسير والتمييز على صفية ق اي الاسم الذي يرفع الابهام المرضي عن فعلت لكن
ليس بلازم لكنه يشتمل باعجبني شيء ق من زيد اي حسن زيد وكذا يشتمل بعض زيد حسن
الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجه مع ان التمييز عند البصريين للتقريب لما ذكر فكون
تمييزا يشبه بالمفعول وكذا اشتمل بعض زيد راسه وكيف بنفسي والمي بطنه بالنصب مع ان التمييز
عند البصريين مع انه يرفع الابهام ويرفع بانه المرضي عنه فيه رأيته والم اشتمل بطنه وكيف
تضرب بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وانما التفت عليه الجمهور اولا
فرقا بين المفهوم من نحو كيف نفسه وكيف نفسي ولا وجه لجعل حسن الوجه تشبيها بالمفعول
ودون هذه الامثلة فالاولى ان يقال كلمة ما بنكرة تامة واقعة على شيء ووجب تنكير التمييز ق في
المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المقدار المراد وهو الموزون و
هو زيت موصوف به بانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الا ان الخلاء ورفع بانه زيتا يرفع
الابهام المستقر في وضع له الرطل وهو الابهام موزونه وكان يقال الموضوع له لما اوجده ليكون نزله
فانه في مقام الاقدام ق لكن اطلق فصرف الكلام سواء اقتضاه العمل بالطاقة او استغنى عنه لان الوكاء
على الطاقة لانها ذكره وبعد فيه ان الكلام سواء الثابت في الوضع والاستعمال هو زيتا فقال المستقر
على الثابتة والثابت قد يعاد في مقابلة المعدوم وقد يعاد في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه
ان الثابت اعم في الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا يسوغ تقسيم الثابت بل يعاد الى الحادث في فتح
الاشكال بانه لا يخرج امثاله عينا جارية بالمستقر على ما سوء مفهوم ولا بد من تكلف محل بالتقريب وقد
يقرر فتح عينا جارية وامثاله بانها في التقاليع والكلام في الموزون امثاله على ما مر غير مرة ولو قيل المستقر
هو سواء ثبت في قصد المتكلم لان التمييز بعد الابهام قد يتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في

الطويل الاستفهام يسيغ واحلة بالقارورة الاسس مكيال مرفوق لاهل عرياء فذا ربعة دعثر دان واعا
ق وهو حاشا به اجزائه اى تشتت اجزائه فى اسم الكل والاولى وهو حاشت به تغرق وجزءه ولكن ان تجعل
تشت به مضارع المفاعلة مسندة ضميرا واجزائه مفعوله به ويشكل بالبوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار
على الوقوع بجرور عن التاء على القليل والكثير قال الرضى اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا اريد التعدد لزم
التاء ق طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد واعاض بطاب زيد جلستين
ودوان يقول عدد تو بين لانه يمكن المناقشة فى كون تو بين للعدد وبخلاف جلستين بالفتح فانه يفيد
الافراد للمحالة وفيه انه فى قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن خاتمة كورة فهو خارج عما نحن فيه وفيه
نظر اذ الاظهر ان التمييز فى اصل الكلام سواء كانت صيغة المفرد او النوع ويستفاد القلة والكثرة بين الجمع والافراد
فلا ينافى كون الكلام سيق اصلا للقليل والكثير فى انواع الجلوس واحادها واما ثانيا فلان المناقشة فى
المثال ليست من حيث الحصول والوجود بل ان رجحان ارباب الترقية ح يمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجلسة البعيدة جدا ومع ذلك الاولى ان يقال المراد بالجلسة الحصة
لا يطلق فى المتعارف الا على الفرد والاعتبار ان ذهن يحصل العقلية فانه المفهوم الكلى مع الاضافة الى العين
ولا يطلق على الفرد الحقيقى ق ويجمع فى غير كيفية التمييز على فوق الواحد قد جاء ورد التكلف كيف وانه
اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المصلح يجوز فى قصة متعددة الاجزاء
الجمع فلا يجوز عنده الا عدد اثوابا وجمع به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقولهم ويجمع فى غيره
حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره فى الجملة التحقيقا ان المراد بعين الجنس
والجنس القابل الانواع قال ثم ان كان اى المراد المقدار المطلق فالمميز راجع الى المفرد المقدار على العدد و
ان كان الجمع المذكور شاملا للمفرد والمقدار مطلقا قال والمعنى ان وجه التمييز لما وجب ان يجعل كالمذكور فى التوجيه الاول
فاقصة فى الثانى ناقة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيه الثانى بعيد جدا لان جعل التمييز فلتا بتقدير المضاف

المراد ونوذ كيكه جدا والمتبادر من قولهم جاز ان الاضافة الملتبسة بالتنوين الاضافة التى اليه
ولا داعى لارتكاب مثل تلك التمحلات فانها ان كانت فى الرجحان والحصول بحيث يعتد بها فى العطف
ثم فانه ليس المراد الجواز الذهنى بل تعادل الاحتمالين فى افادة ما يتعلق بالتمييز والاخر بالمميز ق انه
اذا قيل عشرين اى درهما ثابت بجواز ان يقال عشرين درهما لان درهما وان كان غير منصرف للعلمية والالف
والنون الملحقة بتنوين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا الوجوب تنكير التمييز وفى الالتباس فى هذا المقام
يتفاوت لانه فى صورة الاضافة الى التمييز نكرة منصرفة وفى صورة الاضافة الى غير معرفة غير منصرفة
الا ان يراد اليوم العشرين من درهما فالكلام بسوق الكلام لا يتم عدم ق وهو غير متدار قال الشيخ
الرضى يوكل فرع فصله بالتمييز اسم خاص اليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه فخاتم
حديد او ثوب قطن عند التمييز واما النوع الذى لم يحصله اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز فى قطعة
ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان قطعة ذهب يرفع الابهام المستفاد من قطعة الا ان يقال انه تميزا
انه لا يجوز نصبه لما فى ثلثة رجال وهو ايضا مدخل ان المخفض الكثير فى الثانى فتأمل ق لكن لما كان الابهام
فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم ابهامها فيها يرفعه القسم الثانى
من التمييز الا يرى ان قولنا عندى رطل لا ابهام فى النسبة فيها الابهام فى الطرف وبازالة الابهام عن
النسبة لا يزول الابهام عن الطرف خوطاب لطول زيتا فان الطرف فيها على ابهامها فكلام الحكيم انما
قوله الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ووقوعه عنها يستلزم المرفع عنه محل بحث لان
يراد الالزام فقد ق وكذلك كل فاعل معنى الفعل يشكل بالاسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست مشتقة جملة
بل جملا واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل آه مبحث والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وسكت او ينبغى ان يخص
اسم الفاعل المفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها لكى جملا رجاء ان لا يخفى على فوقه والاولى فى
قوله حسبك زيدا رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد عجلة وشبهها حسبك فاعلم به سهو التمييز فى حسبك زيد ق وله تقاصروه

التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان الحق بالعين المعينية الا انه لزم الابهام فمن غير قصده فان اراد ذلك كان حسنا قوله والابهام في هذا المقام يحتج عليه بانه يلزم ان لا يصح حينئذ ادخال على ان غير في كلمة فاعلم فالتفقه عليه ولا يصح كون فاعبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا يرجع وخصه الا ان يقال يعارف طريق جعل المبهم بحيث صار موضوعا له فيصح التمييز عنه وكذا في قوله اذا اراد به هذا مثلا يعارف بعد ما زال في المبهم قوله غرات لاعن وصف فرق بين الصفة والحال والتمييز بان وضع اللفظ والحال بيان لنسبة وصف في شيء فهو غير رفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيانه انك اذا جئت بوصف عاقل لبيان صفة العقل في رجل وطلق زيدا لبيان ان الرطل كائن تحت الغربية وذلك فرق واضح حيث لا خفاء فيه لانك حيث حملت الذات على الجنس واردت به بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيدا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي الجنس فلما قيل زيدا بينت انه بان من جنس الزيت وبعد يشكل بجزء التمييز الذي هو صفة نحو للاه دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الفرض في وضع المشتق طلعني الا ان يقال التمييز اخرجه الاسم عن وصفه الذي هو فرض المتكلم وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته واستغنائه بتقدير مجرد الاضافة يتجه عليه انه لا مناسبة في كون زيد رجلا فان الرجولية عين زيد لا شيء منسوب اليه وقد رد الشيخ الرضي في مثل طاب شيء وزيد بتقدير الشيء مضافا وجعله نفيسا لا قوله وتوجه بان يقابل الجملة لم يجئ في الهوامع في مقابل هذه الاشتهاء وكانه اراد معنى مجازيا للهوى وتوجيه المقابلة وفيه الا انه ظهر وقد يقال بالنسبة الى هذه الاشتهاء فالمقابلة تقتضي انه يراد به ما يقابل بالنسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على الترجمة مثل هذا زيد انا فانه مضاف وقد جعله في امثلة الهوى المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار اذا تحقق في نحو عدة جعل ظرفية العدد للعدة اذ يقبل ظرفية الحاصر للمحصور والظاهر انه يجعل في ظرفية المادة الذي فان الهوى

الهوى المقدار مستقل في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل تقشف لو قال تقشف الخ كان بيان المعنى ايضا فانه تشتيت منا بالتقدير وهو اوضح من بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيز ان يراد التمييز بكيال تسع ثمانية عن كالكيل والمكوك كمنوا كيال تسع صاعا ونصفا ونصف رطل غدائنا او نصف الوفية او ثلاث كيلجات واكيلجة قناو سبعة اثمان منا واثنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية اربعون استارا وثمانية استار اربعة مثاقيل ونصف وهو شعاع وربع وثلثة اسباع درهم والدراهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان وطسوج حبتان وحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والوقية اثنان واربعون وخمسون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مد وقد جرت ذلك فوجدته صحيحا فقلت جميع ذلك من العاقدين قوله واذا اقتضى الخ على الامثلة الثلاثة اي غير العدد والاقفزة مثل العدد ايضا والاولى ان يبدل منوان بسمنا بقفيز ان يراد قوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في ثمانية رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به الطوف ما ينصب التمييز والا لوجب على البيت على الطوف بالام ايضا بقي ان ذا التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما يقدم لاستغناء الاسم التام وهو المقدار لابتناء حكمه فهو مرتبط على موفية اقفز الاسم التام وهو ما اشرت اليه بقولك ثم ان كان تنوين اه ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استغناء الاقسام للاسم التام لكان اوضح في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى نائبا كما في ضرب فانك اذا اضفت الى المفعول به فانما تضيف الى المحل المطلوب لانه يقال ايضا ايكرة الخاطب فان يلزم ان تكون بحسب اللفظ اضيفت الحرب الى الزجاج والزجاج الى المخاطب لا ينتقض هذا بكلا وكلتا فانه قوله قد قام العاطفان وكلاهما قوله واذا اتبع الاسم بهذه الاستثناء قال الرضي قد يتبع الاسم بنحو لا اكثر في رجل ولا اكبر في قولك ما رأيت رجلا لا اكثر منه ولا اكبر منه قوله عند مالك اذ قد يضاف الى ما هو اكبر منه عند الراقم والكبر و

فارس قال الشيخ الرضي الدرض الاصل فايد راى فايدة فالمزرع فيه اللين وفي النفع فالمراد هو
هنا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه واغا نسب فعله اليه تفخيما قصد المتكلم منه لانه اذا نسب شيء الى سبب
فكل شيء عظيم يريد ان يتكلم منه ينسبون اليه تفخيما ويضيفون اليه فيقولون اليه فعل هذا الامر وما اشبه ذلك
للاقاويل وقوله لم يره اي على قول الزجاج لم يكن له خبرة بجعل الرؤية كناية عن الخبرة لا يوافق تحقيق الائمة
ق ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن منتصبا عن المنتسب عنه فقيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من انتقض نحو
زيد نفسا فان التمييز فيه يصح جعلا ما انتسب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقا وبعد تقييد الشرط به نهاما ما
في عطفه اي يكون قوله والاحسان والاطاب زيد نفسا فيطيب به قوله فهو متعلق قيد قوله والا يعني به وفيه
نظر لانه اغا يحتاج الى التقييد في القسمة ولو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما
هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لقوله في الصحة من ظاهر يراعى تقييد الشرط
ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه واردا بين المنتسب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نفسا في المنتسب عنه الا كونه
محتملا لا انتسب عنه والمتعلق فيتحد الشرط والجزاء ولذلك يتجه على قوله المحض والاولى متعلقه ليس فيه فائدة
تامة لان التمييز اذا لم يصح لما انتسب عنه يكون متعلقه بلا اختفاء ونسبة اولى بهذا الحكم في الالفاظ الذي ذكرها وقد
خصصت فيه بعزيد فضل يفيطي اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المحض بحيث لا يتجه عليه شيء ولم يتيسر الى تقدير
وتاء ويل لكن جعلته من خصائص سترى على الكتاب فلو لم تحضره بحيفة مما لا يحيط من الجواب
ق بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه لا الابهام فيما انتسب عنه بل في النسبة المقدرة وكانه اراد برفع الابهام عما فيه
هو نفس ما انتسب عنه ق فهو متعلق تابع وهو النسبة المقدرة اي المتعلق النسبة المقدرة ود عن زيد ق اعني
الشيء المنسوب الى زيد تفسير للنسبة المقدرة التي حكم به على المتعلق بانه هو حيث كون التمييز متعلقا ما انتسب عنه
فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو النسبة المقدرة التي
قد يكون عين زيد كما قيل ق فيطابق التمييز فيها اي في جازاة الظاء في ظهر فيها راجع الى القسمة المذكورين

المذكورين فيتم حكم ما كان نفسا في المنتسب عنه فتكلف في وجه الضمير بحيث يشمل ما كان نفسا ولا يخفى
تعسفه ق فان اردت ابا واجعل واله المراد بالاجداد ما فوق الواحد ق فانه اذا قصد تثنية
او جمعية لا يلزم ان يثنى او يجمع ذلك المنتسب اليه فيما سبق من ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع
بل اعم منه قصد الانواع وقصد الافراد فحينئذ احتاج الى التكلف بالتعميم بحمل الانواع على ما يشمل
الافراد واجعل ينبئ عن قريب بيانه ق الواو بمعنى مع والطيب منصوب مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت
اي كانت الصفة ومطابقتها اي لما انتسب عنه وما يقتضيه هذا الجواب ان يجعل منصوبا لانه خصصا جزء كان فاحتيج
الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل مشتق للاسم فاحتيج الى ارادة لصحة جعل الخبر فاعلا
معنى هذا او هو من قبيل العنكبوت فاثبت المدعى بما هو اجلى الى الشبهة ق اي كان الصفة صفة له مع
مطابقتها اياه اي يعني الطيب يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لئلا
الكلام ركيكا لانه يجعل التمييز مطابقا لما انتسب عنه او لمتعلقه فلما لم انتسب عنه يجعل الصفة مطابقة له واذا صح
الكلام كذلك يكون المتبادر من الصدر المضاف الى المفعول المبني له ق ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا قتضاء
ان يكون بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق ق وحملت اي الصفة المذكورة الحال
لان حق الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ق لكن
زيادة نفيها اي زيادة نفي التمييز في ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتسب
عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتسم صحة عشرين في عشرين وكانه اخص موضوعيته مرجوح بتجويز
وقوعه على غيرهم فلو كان تجويز وقوعه في التمييز عن الذات المذكورة عاما لم يخصه بهذا الحكم فتامل
ق فان قلت بل زيادة نفي زيادة احتمال الحال اذ زيادة نفي لا يكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال ق قلت
على عامله اذ كان احتمالا ما بالاتفاق يشكل عما اذا كان غير اعني نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله
عند الجمهور مع انه عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول لما ورد انه يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان غير ذات

مذكورة بالاتفاق ق افاد جملة الاول انه يجوز التمييز فاعلا لهذا الفعل او مايشبه فيه تركيب يوهم كونه كذلك
الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل لم ولك ان تقول ان قولنا طاب زيد نفسا فيجوز ان يكون نفسا تمييزا منقولا
عيونا تمييز نسبة الانفجار لعدم احتمال السوق العبارة اياه والايهام او في علما لما يتضمنه ولذا الحال في امتلاء
الاناء فاحتمل بعض الكلام على تضمين الملء او فحوا ان تصحيح كلام عليه ق وبهذا بحث لمه البحث واجاب الاول
تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اذا حققنا لورود الفعل المذكور الى المتعدد واجابا زيدا لورود لم يرد الا نوع من
الكون فاعلا حقيقيا ولكن اظهار المانع من هذا الوجه مايرد على قاعدة نحو الاشهر زيد وبهذا ان التمييز عن قاعدة نحو
المشهور ان التمييز عن النسبة فاعلم لمعنى ولهذا اذا جئت الى تأديب فجرنا الارض عيونا فانه يجوز ان تقديم التمييز
على الفعل الصحيح على اسم الفاعل والمفعول فكلام الصحاح ان اريد بالفعل مجرد الفعل فيفيد ان خلاف الحاة في جواز
في مجرده واريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع مايشبه الفعل وليس كذلك وعلما كان
نقل قبله الرواية الصحاح وعاكاه نقل المستفى في المصباح ان الباب يدله على ذكر الشيخ مرتبة او جملة كثيرة فوله
او مثانية ولفظ الاستثناء في اصل الباب وذكر لانه ذكره يشتمل مرة في الجملة ومرة في التفصيل لهذا وكان قوله
بالاستثناء وجعله المستثنى نسبة تشتمل في واضطراب في الصحاح وقد خالف جماعة ق وعاكان معلوما بهذا الوجه الغير المحتاج
يشعر بان يكون تنويع المستثنى فقد تتبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واقتضاه ان فيها
نفيا واثباتا لكن المخرج بانه ليس بمفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يكون تنويعا مطلقا
او لا مطلق فلذا قال لتقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل اطراحا ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى ق وهو المخرج سواء كان بالباقي اقله او اكثره او مساويا ق في متعدد اي في الحاة فيه بان يكون
كون بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخرجا كان وهو قوله في كلام موجب قيد به ليشمل كما فيه المعطوف على خبر كان لان
المعطوف على المقيد بقيد تقدم بيانه في التقييد للاحتراز فقوله ان رد عطف على قوله بعد الا محله نظر لانه يوجب
ان يجعل النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار لا ان يقال المستثنى
يغير في المستثنى بالجر حكم بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه

بعد الا حيث قال افاكان منقطعا بعد الا وان عطف عنه في قوله او مقدما ق اسواء كان في كلام موجب او غيره
اشار الى ان بين هذا المقسم والمقسم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليصلح ان يجتمع فيه القسمان
وجب نصبه بوجهين ق اى المستثنى منصوب ايضا فاذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبله الا في الكلام
كما ينتصب المتصل والى ان ما بعد الا فيه سواء كان متصلا او منقطعا وهو كان في وقوع الحوف بعدها وان
يعرف بعطف وما اخر وهو ما اراد بما يعني لكنه قال والى انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وغيرها
محذوف في الاغلب فجائز ان القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا كقوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا
كشفنا وقال الكوفيون هو عطف كسور وهو ان كسور لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك
وفي توجيه وقوله في الحكم الربع ق في الاكثر متعلق بمنصوب ق اصح يعلم هذه متعددا كان او غير متعدد وخرقا فاجئه
زيد الاحمر واق او الى بعض مطلق المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض مذكر للاستغراق في الايجاب لما في علمت
نفس اى كل نفس واغا قلنا الى بعض مذكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولعلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا
تطفئ فان قد يستعمل البعض عن الكل وارد منه نحو نفسه الخبز والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف او فلا
بعضهم والاضافة للاستغراق ق واجاز في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف او زمان
خلا زيد كما في مذهب السيرافي فيطابق في المعنى فاخلا ق اى النصب بها اغلب وهو في اكثر الاستعمال الانسب بجعله
المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا ما يختار فيه النصب ق تقديره خلو زيد وعدو عمرو هذا لا يستقيم لان الفعل
المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره
خلو زيد اعلم ان الضمير راجع الى المجئ او الجائي او البعض قوله اى وقت خلوهم الظاهر بعضهم وكذا في قوله
وقت تجاوزهم والاوجه لا قتصار على التوجيهين لاحتمال رجوعه فيهما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا
قوله او هو ضمير راجع الى اسم الفاعل في الفعل اصلا يذكر لها احتمال الرجوع الى المصدر بعدم علمه اى يكون
زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم علمه وقوع الغير خبرا عن المصدر في الاثبات لان النفي والاوجه ان نفي زيد

زيد في المجئ ما يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا المجئ ذهب الفراء الى المصدر فلو جعل زيدا فاعل
اليه المجئ فيلزم التقدير يرس المجئ مجئ زيد فيفيد الحق لكن تكلف نقلا وفي فاخرج ق ولا يقدر فيها اى
ولا فيه لا يكون الا غيره فما يكون وما كان وهو لكن ق حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الاقتضاء في هذه يعني هذا التوجيه او البيان المتعارف في هذا الجنس ويجوز فيه النصب بعد والاولى فيه ان يقال
في محل واقع بعد الا فلو كان كلامه فيه فيجوز فيه كما نقل الرضي في قوله فما بعد الا بدله في قوله فيه بدل البعض
عن الكل ما يقتضي فيه الجنس ان قيل توجيه الرضي على اصل الحق بيان حال المستثنى وهو جعله بدلا كان البدل واقعا
في حكم النتيجة كيف والبدل مستثنى بعد الا والحق انها بيان حال فجعل فاء مطلق المستثنى في حكم النتيجة لانها تحقق
ق وفي بعض النسخ فكم المستثنى بغير واو على انه صفة الكلام فيه غير موجب لا يخفى ان الاوجه ان يجعل على هذه
النسخة ايضا حالا كما سبق لفظ النسخة ان في الحق لانه في الابد في اعتبار قيد في المستثنى منه راجع الى
والوجه ان الغير يكون مسندا اليه صفة قدرت على غير ما هي له في الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز
وتقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون في تقدير الضمير العايد الى الموصوف وفي قوله صفة الكلام غير موجب
سابقة لانه صفة ثانية الكلام ق ولم يستثنه طلاء لا يكون منقطعا ولا مقدما فاكرمه وفي وجه عدم التقييد ضعيف
او علة الحكم استثنى المتأخر عن الحكم العام المتقدم المضاف للمتأخر لا العكس فعدم التقييد بما يوجب اخراجه عن
حكم العام ولا يقتضي تقديم اخراجه عن نهد الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى بالمقدم والمنقطع
في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان
بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فايدة فيه فعلم ان على عدم وفي سبق قلم فلا يحتاج بهما الى التقييد بعد كونه
مقدما لان الاوجه ان يقال افتقار البدل فيما يتصور فيه البدلية ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم
البدل على المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الرؤية
والتقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من قوله فاكرم المستثنى منه ما هو ان على

في ذكره فاستثنى به عن الستثنية عما يخرج المستثنى بالقدم والبدل في هذه القاعدة فقيد بذلك الزيد الاول
ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم الا زيدا يوم الاربعاء لا يكون هذا الكلام تفصيلا
بخلاف قام القوم الا زيدا في جواب من قال قام القوم الا زيدا فانه في هذا يتعين العود ويجوز البدل ويختار
النصب وفي هذا يتبين ان الاصل المستثنى فاعراب المستثنى وفائدة هذا القيد ما ذكره بقوله ق واعرب البدل بالاضافة
المراد بالاضافة ليدخل بعامل البقية ق ويرتب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة
عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان
المراد ان كان عامل المستثنى منه يستكمل بقولنا جاءوا الا بكرا فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل
المستثنى فكل مستثنى فهو على حسب عامله على ان يكون اختيار الشقة الاولى ايضا ويقال الجار في بعض عامله
مستثنى منه النقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل مستثنى لا بعامله وعامله النصب لانه واو وعامله
الفعل بواسطة الباء فقد سهى فاما اذا فرغ المفرغ له يعني ان المفرغ محاله فهو الجار والمجرور وصلة الضمير المجرور به
ولكن ان تستثنى منه المتكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى منه فيكون محاله محال المفرغ عامله او ان
تجعل المفرغ غايته اعراب العامل فيكون المفرغ والعامل فرغا له ق وسواء والحال ان المستثنى جعل الواو والحال
ولكن ان تجعل للعطف وتجعله معطوفا على المستثنى وفي غير الموجب عطف على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل
الضمير عائدا الى المستثنى منه بلا هو في غير الموجب حقيقة سواء المستثنى فيه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى
عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني ان عدم الذكر في غير الموجب يفيد الكلام الا ان
يستفيد المعنى فح يصح عدم الذكر في الموجب فيصح استثناء قوله الا ان يستفيد المعنى بلا تكلف واما على الوجه الاخير
الا فرق هو مستثنى فحذوف الكلام اي لا يغير على حسب العوامل في الموجب وقتا ما الا وقت الا ان يستفيد المعنى قوله
ليفيد فائدة فلا يجب يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولكن ان تقول ليفيد المستثنى
صادقا فانه لا استثناء في الكلام الموجب لان الكلام صادقا فاجاز في نفي على ما سيحقق ق ويبدل يستفيد المعنى قبيل
مثل ضربني الا زيدا تجعل

لا ابهام فيما جائني من احد الا زيدا وقد يقضي خروج البدل عن الابهام الى امتناع النصب وهذا امتنع في لا الا الا لان ابهام البدل امتناع اللفظ ابهام الكلام وبينه وبين قصد التقريب بالتوحيد تناف ق قيل اذا وصف به لزم ان يلزم استثناء الشيء من نفسه قال لا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لا ندفع قوله ولا يخفى ما قيل

لو لم يوصف لصلح ايضا لمحل التنوين على التحقير ق لان ذا الاستغراقية لا تزاد الا تفاقا بعد الاثباتية قيد به ليكون المثال اتفاقيا اذ قد تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد الا تفاقا ولا متناع زيادة ذا الاستغراقية بعد الاوجه آخر في نحو هذا المثال وهو ان ذا الاستغراقية لا يزاد على اسم الشخص والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على ذهاب المحققين ولذا لم يقيد كلامه ق لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لوجب البدل اعني عمرو عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والستار بانه نعوذ كما سيجيء ان شاء الله تعالى ق وفاقا لا تفاقهم ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل قدر في ترتيب التوابع العامل في المتبوع الا نجماع النسخ الا المستقيمي نسخ وسراية المتبوع فيه ويضعف الاول ان البدل والمعطوف كثيرا ما تتوابع فاتح الى المذهب الثاني واما كان تقديمه قوله لا تقدير ان على انه يحتمل ان يثبت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قوله المص عاملين اذ يوهم جواز تقدير هما غير عاملتين ق نحو مرفوعا ه النوكيخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملين لكن بقي تقدير عمل اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير المعنى جاز اعتبار وكل المقدر بما فرد نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر وكل المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه اذا التفت

اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا زيد ولا عمرو ق

وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو فعل بسيبويه ويقوم حرفيته حاشاي بالنون الوقاية وعدم صحة وجوه اما المصدرية عليها الا على سبيل الندور وبكثرة النسب المستفادة من قوله في الاكثر نسخ ثم ان الى خلاف فاعل غير سيبويه اي النسب بعده بحاشا واعادة بعد في قوله وبعد حاشا للنسب في باقتصاص قوله في الاكثر للتقيد نسخ

في الاكثر ق ومعنى لها تبرئة للمستثنى بها الا عن نسب السيء سوء ق اي برأة الله يوسف فاعل حاشا فيه الله لله الحمد غير سبق ذكر تنبيه ولا يخفى ان حاشا بعد متعلق بالفعل المذكور اقتضاه وجوه الى زيد على وجه التبرئة الله لله اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برء المجئ زيدا عن نفسه اعتماد على المجئ والتفاته عنه بمنزلة تبرئته اياه ق انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة طاهيف اليه ولهذا جاز العطف على محل فيعال جائني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جائني الا زيد قيل طاكاه اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالكاف والاصل ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا فيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فيه خلل نحو ما جائني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز استثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين ق منكره راي منكرا لا عرفه باللام يشعر كلامه ان احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ نحو احتراز عن كل معرف فعناه فاكاه خفاجائني خلوة زيد لا عمرو فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جائني سوى الا زيدا او اسم موصول نحو ان الذي اخوك الا الذين اخوك في خسر الا وجه ان يجب جعله تابعا المنكر ليصلح جعله صفة لان غير لا يصلح وصفا لمعرفة فلذا الحمل عليه فتدبر ق نحو جائني رجال الا واحدا لا فائدة في نحوه الاستثناء لانه يعلم انه فاتك بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منكرا محصورا افي قوله ولكن طاكاه ذكر ناورا لم يلتفت المص اليه في بيان نحوه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما علمت الا علمك الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكورة قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات استحسان وترك فيه غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجئ الصفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل في قلة وفرق بين الضعف الا ان يقال طاقة التعذر في المحصور جعله استعمال الصفة فيه ضعيفا والقبيح في وصف المحصور لتعذر الاستثناء من الوصف غير ولو لا ذكر لكان قوله وضعف في غيره كسقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر

الاستثناء ق ويتعذر الاستثناء لعدم دخوله الا في الاثبات بيقين فان قلت فاذكره لافيد الا يتعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم فروجه عند بيقين
قلت نفي الدخول بيقين افاده الدخول بشك فافاده فاذكره المط وبعده فيه نظر لان عدم الدخول بيقين
يحتمل الدخول بطريق الظن وهو لا يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يعم البيقين بالشك بعيد فان قلت تعذر
الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رد بان لا يكون الا في غير الموجب وليس
النفي الضمني المستفاد كلما لو كان لعمر يكي والنفي الضمني الذي هو كالعدم يكي اغاهو فلما واقل وابرد وفقرة
وواقعة الرعي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يقيد البدل عندهم في كلمة
التوحيد فلا يجوز الاستثناء ق لانه التعدد ويستلزم المغايرة للام ملتعدد وغير الواحد فعلى هذا في قولنا لو كان
فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله بامتناع كون الجمع غير الله ولا يخفى ان امتناع ورود وصف الجمع بالمغايرة
لشيء ان كل جزء من غير ذلك الشيء فهو نحو رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منهم غيره لا ان الجمع من حيث الجمع غيره
وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع المغايرة الواحدة فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بحسب الذات او وجه الالهة
يكون كل منهم غير الله لان وجود الالهة يستلزم بحسب كل منهم فلا يكون شيء منها الها وبهذا ظهر انه يصح
الاستثناء ايضا لان وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنهم بمعنى نفي البيان فاحفظ المقام ق
الا الوقداء الوقد ولد البقر الوحشية والجمع الذي يستدير به وهي فرقداه وجاء في الشوهشتي وهو هكذا
في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبا من القطب ق وفاه في البيت شذوذان احدهما ان اصل
الالف في قوله الوقداء شذوذ ان احدهما وقوعه على واو ياء اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه
وبين موصوفه بالجار وكان المص اراد التنبيه على ما يحتاج فيه عن استعمال الشذوذ لسادكه كون الاضافة
فيه شذوذا وكان اشار بقصد الطرافة في جعل لفظ الوقدين شاذا رعاية للمناسب بينه وبين عناء
فانه شذ في الاجوفة واقوله يحتمل ان يكون الشرط ان فيكون الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى انه لم يوجد

يوجد الفرقدان لكان كذا انتهى مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا فتدبر هذا اعرف فالافضل ق وعند
الكوفيين اه يعني في بقيري على الظرفية فلا ينافي قوله النصب على الظرف اذ اراد بري النصب لا غير وذلك النصب
على كونه ظرفيا بدا الا على الحكاية ع حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم قال والبه الزيادة في قوله
الحصى على مر الخ والمراد الظرفية ليس فيه ورد بل لصحيح ان يكون على ظاهره والمعنى انه نصب بناء على الظرف وان سوى
صفة الظرف في الاصل اقيم مقام فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي فانقده ان سوى في
الاصل فكانه قال الله تعالى فكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر في
معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فتبدل انت الى مكان عمرو ابدله
ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرى في البدل المجرد والاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل
لا في حال الاستثناء ق وستر فهما اي اخفاتهما ولهذا لم ينبهما المص ولكن ان نجعل ضمير ستر فهما الى كان واخواتها
لان كان التي يثبت لها الجزم بعد ق والمراد ببعدية المسند اليه خبرها ان يكون اسناده الى آخرها واقعا
بعد وقوعها على آخرها وخبرها في ان اخذ الخبر في تعريف الجزء تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند
اليه خبرها ان يكون اسناده واقعا وخبرها بعد وقوعها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال ذوات فاعل
الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل وقوعها فلا يصح قال التوريفي على خبرها اخبارها ق واوه كاوه خبر المبتدا
في اقسم واحكامه وشرائطه على ما كتبت يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام التي تقع في جميع الاحكام لانه
المتبادر بعد ذكر احكام شيء وتشريكه معه فلا يرد انه لا يتاتى ذكر خبر المبتدا في امتناع ابتدائه واجبه وامتناع
وظرفه وتاخره فيما عند بعض ويقبح ان يكون واقعا فيما عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقبح
خبر يكون واقعا مستقبلا لان نفي الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون اطلاقه
وكذا الايراد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا اليوم واحد فازال ولازال ورواه فاتهما لانه صار للاستقبال
الا ما يسبق غالبا فازال واخواتها للاستمرار وروى الصالح للاستمرار نحو الطائفة والهيئة والمفارق واما دام

فلان والمغيدة للمدرة تقلب الطاء في الطفء الاستقبال غالبا واما ايلاف فلانه للنفع مطلقا كما هو الحق خلافا
لسيبويه والمستقبل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع ق ويتقدم على الاسم ما حاله كونه مؤخرة عما كان
يجب عليه ان الخالفة لجزء المبتدإ لا يخصص وذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح له فرضا بقوله حقيقة
او حكما ق وذلك اذا كان الاعراب فيها اشارة الى ان الاطلاق كلام الحصر ليعلم ما ينبغي ولابد من تقييده
ويمكن دفعه بان الحصر لما جعل حكما حكم حكم جزء المبتدإ استثنى عنه كون تقييده مانعا تقدمه فانه ليس ليعلم
الحاكم احكام الجزء واما امتناع التقديم فيما اذا تعلق الاعراب فيها والقرينة قليلة من احكام الجزء بل
من احكام الفاعل والمفعول ولابد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيها او في احدهما لفظيا او كان هناك
قرينة تعين الجزء بنحو الذي قولك فيما بعد وذلك اذا تعلق الاعراب اه ق ويحذف عامله اي عامل جزء كان
لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد جزء كان والباقي جزء كان واضح التهاوي ويجعل قوله في مثل الناس قيدا الى
جزء كان واضح التهاوي ولكن ان تجعل الضمير راجعا الى جزء كان واضح التهاوي ويجعل قوله في مثل الناس قيدا الى
بخصصه بكان ق في مثل الناس بخصوصه باعتبارهم اجزاء فيخرج اذ بعد او لم يثبت اسم كيت يثبت الحصر
المقصود كذا قيل ولابد من قيد اخر وهو ان لا يكون المحذوف نفسه كخوان خير ايكن فخير فانه يجب الحذف
ومنه الطيب العالم ولو بالعين والتقدير الاول مستفيض والثاني فايض ق ويجوز في مثلها ان كنت
مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والا ظهر جعلها الى هذه الجملة واغا قال الحصر في مثلها
ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى مثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها الا ما اراده اولا بل ما يعمه
اخص منه وهو ما اشار الى تقديره الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها ق وهو انه يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك ايهم كان اتيته ان راكبا فراكب او راجلا فراجل ويمكن
ان يدفع بان المراد بجواز الوجوه الاربعة في مثلها في التراكيب البليغة وهذا التركيب مضعف لا يعتد
به كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان ايهم اتيته راكبا فراكب

راكبا فاسير راكب وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع
كان للجزاء ق اربعة اوجه اي الوجوه الاعتبارية في جميع مواد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض
مواقعها بخمس وهو جزء بعد ان مع ما بعده فائيا وذلك اذا صلح وجوع ضمير كان المقدرة الى مقصد
بتقدير جزء الكلام اي مقول عما قبله بان كيف فسيق بعض عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فصالح اي ان لا يكون امرؤ يصالح فاطر ويصالح بهذا ويبقى عدم وجوب صحة
مثلها الكثرة اعتمادا على فطانة المخاطب في الاستخراج مرزوقي ق او اذا كان في علم غير فجزائية خبر ينبغي ان يحمل
ضمير جزائية على الطرف او على الزمان اي فجزائية ذلك الخبر خبر فاندفع به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد
المتكلم انه ان كان في علم غير بل ان كان علم غير لانه لا يفوت مقصود المتكلم وهو انه بعد اه
لوجوده اراده وذلك فلا دليل على نفيه واغا يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر ق فان
جزائية خبر اي فقد كان لانه لا بد للفاء في قد في الطاهر وقيل او اخذ جعل الجزاء لا بد له في الفاء و
اشارة الى المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد الحصر في قوله ويجوز في مثلها اربعة او جريان
احتمالات التركيب فقط بل تكثير مواردها فحذف كان فليس بيان الاحتمالات فرجاع البحث وكلاما
تركيبا ما شاع في نظر الناظرين ق اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا الحق ان كنت
مخففة الظاهر وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا
في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه اذ على ان بمعنى ان الشرط كان الصورة كان التركيب
مستقبليا ولو لا ما ذكره الحصر مقابلة للبعريين فالتركيب ماض والحق ما هو الحق
بحسب المعنى فاحفظه قال الشيخ الرضي لا اعرف قولهم بعيد اغ الصورة بحسب اللفظ والمعنى اما المعنى
فلاستحالة التعليق واما اللفظ فلقولهم ان عرابا خراشة اما انت فانزفان قومي لم
تأكل الضبع بحيث فاء الشرط فلا يصح تعلق لانك بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبل

أو تتأخر والكوفيون مستدلون بقوله لكن فيه نظر لان صريحه الحذف لا يثبت بمجرد استقامة المعنى بل لابد من اثبات ان التركيب فيه يستقيم استقبالا وقوله وزيدت لفظة قبل هذا في موضع كان عوضا عن زيادته على ان لفظة قبل زائدة وفيه بحث لانه يجوز ان يكون لفظة قبل هذا مضافة حتما فهذا زيادة ما وكان الرفع دائما فيها ليست زائدة لانه يقطع حينئذ عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد قبل فقط لا يتعلق به غرض في الكلام وجعل أعني مضافا كلما كان وهو صحيح فهو غرض ثالث زيادة ق واقتصر المصنف على الاول لان الكلام في مجيء أعني مبتدأ الخبر الذي هو الرفع في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان يقع كالمبتدأ وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل أعني أنت منطلقا المطلقة بالفتح مع انه الاصل إذ كنت لانه لو شاء قال انت منطلق بالكسر بادرت منه هذا القول فهم ان وافعل التي تستعمل فيها اي افعل التي هي بمعنى الطالب وان وافعل فانه قد يكون غير فعل الامر ولا امر فلابد من بيان ان المقام ليس منها لانها في قسم الحرف فهم المنصوب يريد به المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ولا مانعا ق ليشمل صفة الجنس وحكم لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى التقدير بعطف تفسير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى التقدير بل اشار الى البيان بعد تقدير الصفة بل لشمل حكمه وهو تبعية المجرور للمجرور في كون تبعية صفة الجنس على ظاهرها فان الاصل في الاعلام رجل ظريف فنقل جنس الرجل فكانه قيل للعلم رجل فتدبر فهم لكن اكثره مفرغ يكون المفعول به وفيه وله كذا نظر لان المجرور بعلامة نصب الجر والواقع موقع الفاعل كثيرا جدا والاولى ان يقال كان المنصوب فهم لا يخفى ما بين المخصص والمنصوب من العموم والخصوص المطلق فيجتمعان بالبيان فدعوى الحاجة الى البيان لهذا الاسم وتعريفه مع مخالفة مسماه المنصوب بأن كان المنصوب فهم لا يخفى بالتأمل فهم ولا يبعد ان يقال تسمية ما سبق مما ليس بمنصوب اقل فهم يرجح به مثل البوه في لاغلام رجل ابوه قائم لما عرفت في مبحث البدلية او الخلو فلا يصلح ان يرجح بقوله يليها لانه لا تعارف في كلام وتكرار الخلو والبدلية وبهذا الطعن فرجح به لما مر انه فيكون مرجحا بقوله

بقوله يليها وكان تطفل يصلح قوله وبهذا القدر كاف اه فهم او شبهها به بهذا عما عطف فيه الفاء في بعضها لم يلحق بالمضاف وهذا لا تشريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وهذا الثاني يتعلق به قوله عليه الكلام أي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر لان المجرور بعلى هو صلة لئلا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا مطلقا في الاول ق لكن على النسخ المشهورة من تنكير الطائين فهذا ليس جيدا اذ لا يقال لا غلام رجل لكن بل لا غلام لكن فالاولى انه قصد في الطائين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يجوز كثيرا اولى قدم صاحب الحذف فهم والكسر في جمع المؤنث الى بلا تنوين ليس بالكسر بلا تنوين فذكره في تفسيره تنبيه ما ينصب به غير مستحسن وقيل ينون لانه ليس تنوين التمكن المختص بالاسم وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح ق والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع مفتوح بأن لا انتهاء في مبنى المعطوف والمعطوف عليه فيضار عان المضاف والاسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف للحرف الذي يليه لانه لو وضع موضع لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر ق لان الاضافة ترجح جانب الاسمية الى الاضافة الى المؤنث ق والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا انفيت عملها لان التنوين على ارادة نفي جنس الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليهما ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يرد عليه ان ليس المنصوب بلا لانه فرع يقول بعده وخلوها كما عرفت في معناه ق نعم هذا جواب وعلى تقدير تسليمه وان كان عرفه وعلى التعريف بانه غير جامع فهم بفيصل على وزن هدر سهو الفصل العقضابي نسيج الحق والباطل فاطلاق الفصيل في قبيل رجل عدل فهم ايراد جنس في اللام يقال هذا اللام في العلم القائم مقام دالوه بالصفة المشتهرة بها مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في حكايته فتنكر فلذا اجعل حذف اللام مقوما له ق اي فيما اذا كررت فيلا يقال يقصد قتل مثل لا رجل في الدار ولا امرأة حاد جيدها حاف انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخير او اعاد او كان عقيب كلها منها

نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف
لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ق فانها بحسب التوجيه تزيد لكن في اثناء تفصيل التوجيه تستفيد
ق على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز الباقي مع الزائدة
نظرا الى لفظها ق عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي موجود وخبرا محذوف اي محذوف لان المحذوف خبر واحد اذا
لانها تجعل المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لكنه قيل ونحن نقول لا حول ولا
قوة في حكم لا واحدة اذ قال لا شك في ان لا من الا بالله فلذا قال اي لا حول ولا قوة بوجود واحد
موجود ان قلت اعترض عليه بان الاظهر موجود ان لم يطلع على بانيه لا ق فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكورة كيف انه محذوف قلت فيه اي تناف فان
لا ولي ان يقول سابقا وخبرها بالله ق حملا على لفظ ما شبهة بها حركة حركة الاعراب او حملا على محل التركيب
فان الاسم لا محل له قريب بعيد سهو الرفيق بالابتداء ق فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون
لا النفي للجنس فيكون ما قاله جواز الغاء عاملة شرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كليتهما بل يجوز الاختلاف
بينهما في الالغاء والاعمال ق وضعف وجه ضعيف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمله
لا وله وجه ضعيف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليت ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على نظيرها
من نفي الجنس والتضعيف عليها لاستعمالها دائما كذا قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يعلل ضعفه ضعفا
الاول اشارة الى ان الطالب لوجه ضعيف رفع الاول في الاستعمال والبارع في ضعف توجيه الضعيف انه دفاع
الضعيف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته ق واذا وجدت الهمزة لم يتغير العمل اما حاصل
بيان ان الهمزة لا يغير عملها لان لا اثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني فانه ليت المنفي فيها لا وأثر به
على نفي اما في الاستقبال عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلام لا يبطل عملها وفيه ان ينفي
ان يتعرض له في الشبهة بل الاولى ان يعلل بان عمله على الحقيقة اولى فيه خلاف الا ان لفي العرض فانه يجب

يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي فيه حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز
عمل الجار على المحل في صورة التمني اذا استحق بعينها غير الجر فيطرد سمي مفعولا فيه لاعلام تمة
العلم اولا فيه اما كان تغير عملها دخول الجار فيقال كنت بالحاء اصار مطمئنة لتسامح التعبير بدخول
الهمزة ايضا وقد يجيء بلا حاء بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما ينبني مع لا الزائدة نظرا الى
لفظها ق اما الاستفهام حقيقة الظاهر بناء ان رد على انه يقتضي الحصر وهو ممنوع في الثلثة ومنع
كونها للتمني مع الاخبار بجيء بها مرادفا للاستفهام في الانكار والتوبيخ والتهديد وغيرها وقيل تخصيص
الثلثة بالذكر لكمال الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها ق فيجب انتصابه الاسم بعدها
في الازيد اكيد في وجوب الاستفهام بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعلا لازما نحو الا زيد
يقوم الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير ق الا رجلا
افراده الضمير اذ هو جزء يدل على جملة بتمامها تصلح تراب الطريق والتعديد يتبع
تعلق كذا ق ونعت اسم لا المبني اشارة الى معهود وهو المبني اذ هو الذي يخرج عنه لا في نحو لا رجل
ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لمحل اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالحالة
بحالا حاجة اليه اصلا ق مفردا اي غير مبني اي بالتنكير لا وجه له عدوا الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
لبعض موضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولكن ان تجعل مفردا حالا فيفرق في اول و
يليه حالا غير مفرد فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع ق ان فحكم الاعراب
اعرابا ان يقدر فيجب الاعراب ق ولم يجعل في حكم المتصل لمثلثة الفصل آه لا حاجة الى جعله مثلثة
الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف
واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير ولم يعل حرف واحد الا حرفا ق اي كان المعطوف نكرة
لما تكرر لا في كلام المتبوع قيدين والصواب ما ذكر حالتين بطلق او الكلام في المعطوف على اسم لا واذا

كان المعطوف معرفة يتعين العطف على الابتداء ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف تكريرا لا يجوز
العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه حكم ما علم فيما سبق لا يوجب التعميم لانه فاسد مما علم من هذا المقام ق
حكمها حكم التوابع الخ هذا هو قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي في جواز البناء في البدل دون وجوبه ق في اثبات
الالف في نحو اراه به الاعاء الستة الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة دبهذا عنه اصح واما عند الرضي فلا يجوز بهذا
لكم في الاعاء الستة الخ والا ق ولقد ذا النون في نحو غلاميه اذا اريد بنحو هما المثنى والمجموع ق يعني ان الاصل في هذين
التركيبين ظهور ما اشتمل عليه الشرح وفي هذا المقام ورد سؤال تقدم وهو انكم قلتم ان لا لنفي النكرة فيبنى وقتئذ
لا اب له ولا غلام لي مع انها في هذين التركيبين نكرة بانية لانه لا حصول له فلا دليل على اعرابها حتى ينتقض برأي الحكم فالحق
ان يجعل تحقيق لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال ق اي من ان كلا من لا هذين يضاف لا وقد يبنى التوجيه هيهنا في المآل
واما التفرقة في حال تركيب المصدر باد جاع ضمير الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه
لخصوص الهواء وباد جاع ضمير فرد نكرة تارة الى مثل هذين التركيبين وباد جاع ضمير الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل
معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه شرح الى التعريف في الاضافة زائدة على اصل
المعنى وحاصله ان كون الاختصاص بين متفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف بل زائد عليه وعلى انه يكون في اصل
معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا فرق في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين
تفاوتا فيكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما فهم من كلام المصنف وهو احد ربا بقوله وحسن تفوه
وجه تقييد المضاف بالاصل انه لا فرق في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا
التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على فهم اظهر ق لم يجز تركيب لا با فيها في انه عدم جواز تركيب لا با فيها لانه خارج
عن قاعدة النسب لانه ليس فيها بشبه المضاف حتى لو كان النسب اقل لما يجوز لا فرق بين في اليوم مع قرب شبه المضاف من
لا فرق بين اليوم في اصل معنى لان الاضافة في اصل معنى قال المصنف ولانه لو كان نسبا فالزم ان تقع
النكرة بعد لا مكانه ذكر في الحاشية لانه معارض بانه لو كان نعتا فالزم عدم الالتقاء وجوب التنوين وكما يمكن ان يستدرك عن هذا

وجوب الالتقاء عدم التنوين بالتكلف يمكن ان يتعذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير الصدارة المضاف شبه المفرد
المفرد فلم يرفع ولم يكرر ق واما خصصه بهذا الخلاف لانه الحق فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق
الرضي قد سرد في شرح الكتاب باب الخليل اقلكم كلفا منه وقال صاحب العواكه يسبق الخليل فيما بين
على الحق مثله لم يختلف فيما بينهم قوله ق اولان الحق بيان الخلاف لا تعيين المخالف لا يخفى بعده من العبارة
ق ولا يخفى ان وجوه الرفع كما لا يخفى على الفطن الماهر وجوه الاسم بعد هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله وحسن لا
عليه تركيب فكرة فيه الخبر ق وهو اي خبرية خبرا والاجعل الضمير راجعا الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة لاقتضاء
على الخبرية وكان تجعل راجعا الى عاطفية واو لا فيستغني عن النكتة ولكن يجعل النكتة في الاقتضاء فيستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نوعا فجعل النكتة لاقتضاء
يستغني اي يجعل النكتة لتركيب بناء والاسمية على لغة اهل الحجاز فيجب اسم عاد لا رفع تقدمه وتأخره الى يجب
خبرا ولا ق وهو زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين وليست النافية بل التي تزاد مع عاد وما
المصدرية ايضا قاله الشيخ الرضي الظاهر ان زيادتها ايضا عند البصريين لتأكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات
ق او النفي التي بالاخلاق ليوس مشتهد بقوله ووالد بر منجفا بانها وهو والد ولاب وحاطب لحاجات الاهد بانواله
وجعله فيه حالت الكسر اي جعل هد بامصدرا وجعل منجفا قاعما مقامه اي دوران منجف ق وتقدم الخبر
او الاولى ان يقال ان على الاصح المتقدم على الخبر نحو قائم زيد عند البعض خلافا كان قوله تقدم فتكم في احد عنه
حاجز بينهما ق فلان فاعل منفيا او كالمنفية ابراز النافية في موضع الفاعل ق اي فتحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب
والجر لان مرجع فلا يكون الا بالياء الزائدة المختصة بزيادتها تأكيد النفي ولا نفي بعد الموجب بسأكيد باعتبار
المآل وقد ينبه بقوله واذا عطف عليه عوجب فالمعطوف بعد موجب هو الموجود لا المجلة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر
الجرجاني فجعل هذه قاعدة كلية قاعدة برأسها لا قاعدة في تقدير اخرى هو قاعدة واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه
غير المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم لتوهم بطلان عمل عاد ولا فيه الموجب بطلانه ق

ق اذا كان اشتمال ليخرج ما جعل الاشتمال بمعنى كون المجرور معنى عاما عند المتكلم فانه يجوز الجر والنصب والاول اخرج الى التعيين
والاول بكلمة ما او جعل الاشتمال بمعنى كون المجرور متعلقا به مذكورا والافادة متى فيما يحتاج اليه والاحتياج
يحصل بالجملة اخرج ما جر من الاعراب المذكورة بدل كل مجموعي نحو ضربت الاخ وجزء اخر للاشتمال على المجرور كاشتمال الاسم ق
بمعنى المجرور اعم من الكلمة لقوله مفاهيمها لا لفظه المصدر يوضحه قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يتوهم الدور
قوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ورأيت اخاه ومررت باخيه
بدل الجميع ق واغا قلنا فيه حيث لم يوجد مضاف اليه لوجود المضاف مقدرا فيما يحتاج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى
جعله غير الشيء الغير المذكور على سبيل القول بالمضاف اليه في وضع الظرف موضع الحرف واما على تقدير توجيهه فهو
في وضع الظرف موضع الحرف لتوهم التوقف في مقام التعريف ق والمضاف اليه وان كان مختصا عاجر به لكن المشتمل
اعم ربما يتعلق وان كان مختصا عاجر به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر عاجر به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم
مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه وعما هو شبه به يعني على ان يراد بالمشتمل عليه ذات العلاقة
لا على العلاقة حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي في مررت
ويمكن ان يدفع بان المراد بالجر المشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بجر فاعل حقيقة او حكما وان اعم
والاشتمال على علم المضاف اليه ليس بتقدير ان لا يختص المضاف اليه عاجر به كما يتضح كلامه او صلة ق وفي نسبة هذا
مذهب سيبويه وكانه اختاره ويصح فعلى هذا وجر علم المضاف اليه بقدر لا مكان بلا تكلف ق فالتقدير اي التقدير
المخصوص وهو تقدير الجر فراجعا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط اذ قد يوم الجمعة وضربته تاديبا
والاولى ان يقول والارادة شرطها اه ق اي مثلي ان يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا
يرد انه الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل قوله تقديرا بمعنى الانسلاخ ق تنوينه او ما قام مقام
هذا في الاكثر فلا ينتقض بالطول لان الخفة في الاضافة فيه يحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض
بكم رجلا وحاج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يحذف تنوينه لاجلها
لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين
لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام ق التعريف او التخصيص او التخفيف
كلمة او هما على الخلاف والتخفيف لازم في الكل ق ثم المتبادر من هذا التعريف اعم مما قال المتبادر
لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بعلامة حرف الجر لفظا وتقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما ق لانها
يفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى فاعل الاضافة فانها افادة معنى للمضاف فيجب
عليه ان لفظية ايضا افادة معنى للمضاف وليس كذلك فالاولى ان يقال نسبة معنوية الى الطرفين ولفظية
كذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيف اللفظ المضاف
فنسبة الاولى الى المضاف والثانية الى اللفظ ق علامة حقيقة ان يكون قد علامة ليصح الحمل والمشهور
العام في مسئلة تقدير فعل ولكن تقدير العلامة اجود نبيه اجزاه معنى بكما يخفى ق كاسم الفاعل او المفعول ق
في جعل المضاف المضاف وحليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا آه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا
لم يصح المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصح المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص
مطلقا ق والى هنا اي حاصل البيان في هذا المقام ق واما في كلية ذلك وان اريد الى آخر ما ذكر فيه
ان ذلك كما يصح التمثيل بالكسر والليث لترادفهما وان اريد الى آخر الاستعمال بان
يصح استعمال احدهما كما في الصحيح يصح استعمال الآخر لا بالاعم والاخص وبين الامرين
عموم وخصوص من وجه فيصدق كثيرة ق فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد
عبارة الكتاب في حد المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في حد المضاف بوصف كونه اصلا
له وفيه نظر لان الاضافة بالاعية لا يحتمل ثلث رجاله ويشكل المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل مائة
رجل مطلق لانه لا يصح جعله اضافة لاعية ولا بيانية لانه لا يصح مائة يعني رجل بل يجب بحسب المعنى
ان يقال مائة الرأس بجعل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة من هذا الجنس ق فقوله يوم الجمعة

وعلم الفقه وشجرة الاراك الانسب بحسب المعنى ان لم نقل ولا اضافات بيانية واظهار في قيد خاص عن التكلف الا ان
ائمة العربية جعلوه بيانية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل الاظهر فيه ان يكون بمعنى او كل رجل
وصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه متداول للمتعدد على سبيل البدل ق قلت نعم لكن ما كانت الاضافة
بمعنى في اكثر الكلام ظاهرة اولا وقع فيه قلة التدبر وتبعهم كثيرون ممن وقع رقبة التقليد عن التنكير
والتحقيق فالاولى اليه التجنب عن ذلك التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحرية منزلة الفاعل فيسند اليه فلا اضافة
اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام ويسند اليه جاز ما في نحو
خاتم فضة فافهم ق اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما سواه اصله ضرب اليوم اعم من ضرب في اليوم
متعلق بالضرب وليس صفة للضرب بتقدير واقع في اليوم ق اي تعريف المضاف مع المضاف اليه بالمعرفة قوله بالمعرفة
تقييد توفيقي مع معرفة ظاهره توقيف احد طرفي الاضافة مع معرفة بهما احد طرفيها الا ان خص المستفيد بالمضاف

والمعرفة بالمضاف اليه فعلة خص وشرطها تجريد المضاف عن التعريف ق قلنا فاذا كان المعرف باللام في صلة الموصول
عليه ثم قد استغنى بالاشارة الى معين فقد تبع في ذلك الشيخ الرضي وتركه حاصله عدم علم البلاغة من ان اللام
موضوع عليه اما لتعريف المعهد او لتعريف الجنس وقوله واقعا مع البيع من الالوان فانه المراد في البيع من الالوان
بيان لمعين ويكون البيع بمعنى المبيع او في بمعنى من والاول اظهر وقوله واقعا مع البيع بيان لكونه من الالوان
وهو ظاهر ان كان البيع بمعنى المبيع وان كان بمعنى المصدر يكون البيع ظرفا للواقع والمراد في البيع من الالوان
ما يباع من الالوان وهو ايضا ظاهر ان كان البيع بمعنى المبيع وغير ظاهر ان كان بمعنى المصدر ولعل وجه الظهور
ان المبيع هو الذي يقع عليه البيع والمصدر هو نفس البيع وهو لا يقع على الالوان ولا يخفى ما فيه

ثم ان المستفيد هو المضاف

فاعلة خص

كانه قيل اذا كان البيع موقوفا على وصف بالحلية فقال

واغا ذكر البيع ليشار به الى ان الوصف بالحلية انما ذكر لرعاية حال البيع في تعلق العلم به

علة الاختصاص

هذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام بمفهوم خاص كالشارح وسماه بمفهوم فستعلم العلم في هذا
المفهوم فيه نكتة كان يراد بالحاكم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا يسخر فيما ذكره فانه
قد يكون بارادة اشهر اوصافه فيما نحن فيه تنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد
من قولهم ان العلم يفيد نكرة بالطريق الذي ذكرنا في ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فافهم

علة المنافات

العلم بهذا المعنى لا يخرج كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير
العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة ق واذا لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
اي اراد بالتجريد ما يجرده والا ظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف ق واغا يجب التجريد لان المعرفة لو

يعني ان تنكير العلم ليس تعريف اصلا وفيه كلام وعن التجريد

فيقتضي ايضا سبق الوجود وعن

اضيف الى النكرة لكان طلبا للاخف وهو التخصيص باستعمال التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح
النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة

لا يحصله بالاضافة

الى ما لا يقال فلو اضيف النكرة كما طلب للتعريف ضاع وجه

الوجه في ان تعريف العلم بالاضافة قد يكون لمجرد التخصيص

تعريفا فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل محالا فينبغي استحالة الاضافة

ان تحصيل الحاصل محال اغا يكون محالا اذا لم يكن بوجه ما

الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فينبغي الاضافة اه ق ويمكن جعلها علما في النحو والشرط او وجه عليه ان مجموع
علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنحو حاصله

فلا يلزم تحصيل الحاصل

لا يخفى ايضا تحصيل الحاصل

نعم جعله علما لمجموع علما لتحصيل تعيين تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين الاضافة
المعرفة يمكن الجواب بانه جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعله خبر التعريف لازما باقيا فليتأمل في تضييع جعلها

يعني ان جعل المعرف علما

علما وتحصيل الحاصل واما جواب الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع لمحل اذ لا
فائدة في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واعادة التعريف بطريق آخر ق واما استعمالا فلما ثبت في بعض
نكرة اللام اما ابدا او الاكثر الاول واضح فلما ثبت في بعض ق قال وقد اوردت كتبت في الحاشية قال وقد اوردته

اشارة الى قول الشارح سلمي سلامي عليها حيثما نزلت الا ترى الى قوله بعضهم رواجع وسلمى يرجع التسليم او يكشف الغمام وانت

على سبيل الانكار

تغير يقتضي رجع التسليم

جمع اثنية وهو واحد الاصجار الثلثة التي يضرب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه
الاثافي غاية الثلث فكيف صح تعريفه واجيب التنكير الاتي يعاد الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان
اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان استعمل الثلث الاثافي في الراهن تنبيه
على انه ينبغي الاضافة الى التميز وفعا للتصاح تعريف التميز ق فهو مضارع البلد وكرم العرفا قلت البلد مفعوله فيه
للمضارع وكذا العرف مفعوله فيه للكرم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاتحاد فليكن المراد مضارع البلد وكرم
العرف فيما لم يعتمد او ايضا شرط عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وان كان بمعنى الاستمرار ولا في
فعله غير جائز فليكن المثال بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يعاد اضافة الصفة الى المعمول واجيبة الى اعتبار المتكلم فان
قصده تعلق العامل بالمعمول وهذا فلفظية وان قصده تقديره حرف فمعنوية قيل
اسم الفاعل وملغوله يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية وفي غاية الطرز هذا واضافة اسم المفعول
في المفعول به وغيره مما يذكر يعاد وهذا خلاف ما سيأتي في الاتي وقيل اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اما
السببي غير فيقال زيد ضارب بطنه وتوجب جهة ام لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو ق الا تخفيفا لا توبيخا
ولا تخصيصا اعلم انه يجوز اما تقييد تخفيفا في اللفظ لا توبيخا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تقييد الا تخفيفا لا
توبيخا ولا تخصيصا فالاول اي يقوله او تقييد تخفيفا في اللفظ لا توبيخا ولا تخصيصا ق في اللفظ لا في المعنى
اه اشارة الى فائدة ذكر قوله في اللفظ وفيه بحث انه هو اي ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وفيه نظر
انه يجعل الضمير بظاهره مضافا الى صفة المعنى اي لا تقييد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تقييد انه لا تقييد توبيخا
ولا تخصيصا فما يعاد انه ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقول بعد واي كان تقييدا فاصله الاقرب ان
يعاد لو قال لا تقييد الا تخفيفا لبادر الذهن الى تخفيف في الحفاظ على قياس افادة الاضافة المعنوية
التوبيخ والتخصيص فيرد بقوله في اللفظ او في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا للمتكلم ق
كان اصله القايم غلامه ولا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القايم غلامه وانه لا تخفيف

تخفيف في المضاف اليه لا بتجريده عن حرف كان لانه جاء في التعريف في المضاف اليه بتجريده عن حرف
اللام ق واضيف القايم اليه قيل بوجعل شبيها بالمفعول ليلزم اضافة الصفة الى موصوفها او الرفع في
الصفات نقلت المرفوع بخلاف الناصب فانه منصوب فرع في الاضافة اللفظية عاد وعي في الاضافة
المعنوية عن امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا لم يلتزم الاضمار عند استتار الغير
في الصفة بدله مرفوعها ليلزم بقاء ما هو فرع على ما هو فرع ويتفرع على هذا انه لا يكون ما اضيف اليه الصفة محل
رفع ق واما ما ذكر من قيام الفاعل مقام الفاعل بلا مجرور (الهداية) فانما يتم اذا لم يكن الفاعل ضميرا
رفع ق واما ما ذكر من انه يشترط الخ قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لشيء لاحق على سابق وثبات
سابق بلاحق ولا يثبت الوضع لها بما ذكره ثابتا اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يعاد عدم
افادة التوبيخ يستلزم عدم افادة التخصيص لان في واحد من الاضافة يوجب التعريف والتخصيص واما قوله
الايجاب يعاد الضاف اليه في التعريف والنكارة ق فلا يرد انه لا حاجة في ذلك الاستلزام الشيء للتخصيص
نكرة وقوعه بالاحق بالاختيار ق وفي جعله انها تفيد تخفيف الاولى ان يعاد في جعله انها لتفيد توبيخ و
تخفيف افترق الضارب بازيد والضارب زيد في الجواز والامتناع او لو افادة التوبيخ الترويج في الامتناع و
لو افاد التخصيص تساويا في الجواز ق وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا وقيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا
دلالة وافادة التوبيخ والتخصيص وتقديم المتروع على المتروع اولى من تقديم المتروع على المذكور ضمنا ويدل عليه
ان الشيء ينتفع على الانتباه فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما نحن فيه الطف ق واما لا وقع في شعر الاعشى
الخ اعلم ان هذه الغنية شاعر المائة عشرة قبايله وتفصيله في القاموس ق وضعف الاولى ان يكون في التخفيف
في نحو الفتى فلم يكن موثقا به يستدل به على وجه لا يتوجه معاورة ق لما عرفت في امتناع مثل الضارب زيد
في امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي به ان يرد به ما يخالفه وان كان قوله الاعشى فلا يمكن ان يرد بقوله
الاعشى وهو الاصوب للمعاورة ق اللهم الا ان يعاد من قال ضعف الواضح لوضوحه كما بعده في العبارة
الجواز والضعف الوجوب الاية الرجحان احتمال الوجوب في نحو ستعلم الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ

للمضاف اليه في العموم والخصوص واراد بالعلامة في العموم ان يكون مدلولا اي كليا يتحد افراده اي سواء كانا
متساويين او متساويين وبالعلامة في الخصوص ان يكون مدلولا اي شخصا واحدا والاخر الاعم فخرج ولا
يضاف الاعم الا فيما او المتساويين بما الى الاخر وينبغي ان لا يتقرر عليه بل يرجع اليه ان لا يضاف الا خص الى اعم
وكانه اتقر على فاقده لانه وقع في اللغة عاريا عن اللام وقوعه في نحو كله الدراهم وحينئذ سعيد كرز فاراد
وخرق ق فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لان ما في قوله المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بال
ضافة المعنوية ولان الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف اليه اخف ق بخلاف اضافة اعم الى الخاص جعله
قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالاضافة اي لان اعم الى خاص كليت وسد بخلاف كله
الدراهم وعينه الشيء خلاف الكل لان فيه بعضا لله الدراهم والعين ليس بعض الشيء بل يخص بالاضافة
ق قاله المضاف فيهي يخص بالاختصاص التوبيخي او غيره واليه اشار بقوله سواء اه ق واعا اذا كان للجنس
فقيل اضافة يزيل الخفاء عينه للشيء ونفس الماهية والخفاء اعا جاء من جهله الشيء ش طالما يوجد في الخارج
كما هو في اللغة فان الشيء في اللفظ ما يصح ان يخبر عنه نحو قال الشيء بخلاف المعلوم في الخارج عنه جماعة فالعين
اعم بالخبرة فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين
اعم عنه لصدقه على افراد الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها ان اريد الطبيعة في ضمن الفرد فالعين
يصدق عليها دون الطبيعة من حيث هي ق ديره على قوله ولا يضاف اه عائد للمضاف اليه في العموم والخصوص
قوله اي سعيد كرز فان سعيد اوكرز اسمان لمسمى واحد الورود ولا يخص بهذا الحكم بل كان يسبق على قوله وشرط جزء به
المضاف في التوبيخ وكانه غفل عما ورد وه ثم فاقره الرضي ق فاجاب عنه بانه معاد له محمل اعم على الله لوله
والمراد على اللفظ فكانكم اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه ان اريد بالسعيد مطلق
المدلول وهو بعيد بهذه الطريقة تنكير العالم ان يراد بالكرز مدلول هو دون اللفظ ويراد بالسعيد بعض زيد فيكون
من قبيل اضافة اعم الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه ق ولم يقولوا الرز سعيد لان قصدهم بالاضافة

بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون
الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماع من افراد اوضح سواء كان اوضح او مساويا او
دونه فلا منافاة في قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد لانه لم يرد الاستدراك الاعلام بهذا الاحق والا فالخ
خلاف القياس وكون اللقب اوضح واغا يظهر اذا لم يكن مشتركا كالكرز مشتركا في العاقول الكرز للبيطار
والخارز وابن علقة وابن دبرة وابن جابر وا غير منسوب على ما يبدو لهذا والاظهر ان الكرز هنا يقبا
لهو لانه مع الخارز كلاهما في البيطار ق وهو في عرف النحاة اشتهر في عرف العرفيين والزام التقييد بما لم يلحق
بلزم ان لا يتبادر الفهم في عرف ق واختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مقدم اشعارا باختيار ان الاصل
فاتحة كما في قوله ودفتحت لكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل ق او حكما لانها لا تستعمل ابدا
في حال الابتداء بها ق ش كلمة ياء المتكلم لان من كلامها حركة الكسرة فلما تعذر اللتزم الياء التي هي اختها
ق متى سلم اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التحتية كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان
تقييده لا يطلب اذ جوابا فينبغي ان يقول وهذا مسلم بالعطف ولا يجعل جوابا لاذ او كذا قوله متى سلم ان
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء ق ولكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء كسرت يوجب ياء الفعة قبلها تنز
وقال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فبقي الفتحة كما في جيء الاعلى افعل لصفة
التي للفاعل ليتميز عن فعل بفعله ق وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للكنين قال الشيخ الرضي
وقرأ محياي وعاتي بسكون الياء عند النحويين ضعيفة ق واختير الفتحة لتخفيف الظاهر ان اختيار
الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء ق والاسماء الستة التي هي البحث عنها سميت بذلك لانها في الاستثناء في قوله فان
باء ارغت وان كان واو قلبت ياء واو غت فانه في افراده سواء الاسماء الحروف الستة في الاحوال الثلث
اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم فتي الاضافة الى الجائي ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فا
تستثنى وهذا بيان حكمها او عبر له الاستثناء اضافة الاسم المعرب لانها يجدها في الجملة فانها نسبا

وكذا نظائره فاعرفه بتأمل وقوله فيجب ق فانه يجعل النصب حملا على المحل فيه تعسف لان مدار الاحسنية لا على نقل الموثوق به بل ولانه يجعل الاية من الهجاء النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب المبهم حملا على المحل ق وعبده لها اى راعيا في اضافة العبد الى الاية فريد مدح للمدوح بانه يرتب عبيده ائمة في الابل للحديث الناتج مع اطنابها وبهذا اعز من الاية اذ الاية كثيرة فالتقييد بخلاف مثل هذا العبد ق واما انه قال عطف على قوله اما انه تقبح عندنا مع قوله فلا فالقراء ق اذ من قبيل الشتة الانتساب وقد يكون وجه اذ نصف البيت ق ويستوي فيه الجمع والواحد قيل اى بوفتره كبيزى كالفلك ق لانتفاء التخفيف اذ واه التنوين بلا لام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء هاء في تم اطفاف اليه لاضافة كما في الحسن الوجه ق حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه واما قاله على الوجه المختار ترويجا للمحل الوجه المختار في الاضافة لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن كما انه مع الجر احسن لكان بشعا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبقه نحو العالم ان اضافة الصفة اليضا الى الفاعل بعد تشبيه بالمفعول ليلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان الاول ما ذكره بناء على ما هو خلاف الاصل وهو متعين فلذا اطلق اصل العبارة ولا يخفى ما فيه على الوجه المختار في الحسن الوجه في الحسن يعني يسويه واتباعه لسكنه اذ بعض النحاة ذهب الى ان الاعراب الا بالمفعولية وفي الرضي ان الاعراب بالاضافة الرفع والجر وفي احد قوليه والنصب ق صح فيمن قال اذ في قوله وقال جعله تقديرا للضاف لان الجواب هو قوله فيكون ذكر في الاقوال ويكون بين الاقوال الثلاثة الاظهر ان في بمعنى عند اى عنده في قال ق فانه لا يحتاج في جوابه الى جعله اشارة الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قيل الفعل على الضارب كذا وجه اقول ويمكن ان يكون مضافا ق اى الجر بالاضافة على ضارب كذا فاحد فاعل المفعول له الخ كانه عطف على قوله جعلها على المختار فاقرأ الثاني ويمكن ان يقرأ الثاني بالرفع فاعل قيل الاتي مستتر في النسبة ويحتمل ان يكون مفعولا له لعاد اى اذا جاز عنده في قال كذا الحال ق في غير اعتبار حذف تنوين ضارب متعلق بقوله يحمل الى قوله مضافا ويمكن ان يتعلق بقوله العاد ق وفي يحمل الضارب زيد

زيد عليه الخ قيل يتجه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فاذا النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضارب كذا وضارب كذا وكان مشاركا وهذا الاشتباه عدم التأمل المورثة للاشتباه والا فكيف يثبت مثله على فضلاء الخ ويمكن ان اضافة ضارب كذا فيها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضارب كذا وان لم يشاركه في تخفيف المضاف لكن يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وبهذا اندفع ما يمكن حمل الضارب كذا على المختار في الحسن الوجه من كونها في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقي انه لا حصول في الضارب كذا التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بسبب ما يتعلق بالمضاف فافهم بالتأمل ق لان الكلام في تركيب الموصوف والاضافة فيه فلا يقع جواب الاخر فيه بحث لان الكلام في تركيب الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معا فوقع في الاضافة المعنوية معا في تركيب العامل مع المعمول ق وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فاذا اطرد حذف الوقت الجامع فرجع الجميع في الجامع وكان الابهام الى نوع تخفيف فيكون وقيل اضافة بيانية الى الاخر وفيه بحث لان المنتخب كاتبه في هذا المقام سواء جاء بيد العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الجامع وقيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الاضافة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سنا وصلاة الوتر وصلاة العتمة الكثيرة وجانب الربيع ق لصلاة العتمة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس اولى عن فرضة فيها الصلاة ق وبقية الحجة الخ في الصحاح الحجة واحد حجب الحشفة وتمامها والحجة بالله يزور الصحراء ويقول هذا وما ضمها بالحق لانها تثبت في مجاري السبعة وهو على الاقدام ق ومنه مره قطيفة كتب في الحاشية بره وفور شبان كهنك وزسودكي ق حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه ضرورة العيان قضيته فان الجوع قطع النظر عن الموصوف فاسم يطلب موصوف ق والحجة في الصحاح والقاموس الحجة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان ق ولا يضاف اسم عائلة

منه احترازا عما يجيء ان بعضها يكاد لا يجيء الا صفة ويجوز في واو في وابي على ما اجازه الاخفش ويجب
عليه ان ينبغي ان يقول في الجر واو في وابي وفي والترخيص بالبناء عارية الغاية ق فاو في وابي قدم الاخ لان
البعد عن خلاف الجر صار سببا في تنزيله الحكمي كيف وقد يستعمل في بالتشديد واذا اجازه الجر وعلى ما ورد
به ابي كلامه جاز ان يرد ومنع فقال قدم الاخ لتقدمه في قوله تعالى نجيه الجر في اخيه وام وابيه واقتفى
منه العجب واراه عجب كله عجب ق بر ولام الفعل فيها واو في حاله الرفع وفي حاله الجر الياء فيما قبل
ان يقول في حالة النصب اياي ق وابيه فاكرم ذا المجاز بعد قيل خطأ لانك تنت كتب في الحاشية اوله قد راعكم
ذا المجاز ولا ارى قد راى قضاء ذا المجاز اسم سوق عباد وهي اد راه طي النهر وار بضيعة الجزيرة
ق واجاب الحلبي بان ذلك خلاف القياس اه على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر ق تقول اي اداة غائبة
جعل صيغة غائبة مع ان الجار وان اشتمل في عبارة الحنفية صيغة الخطاب وفعا ما يجب ان القصد بقوله
واحترازا عن بعد ما قيل ان اه فيه حذف مضاف اي حكم ذي جهتي ولو قال الحلبي ويعاد لكان اوضح ق وفي بارة
الثلث لكن بمتابعة الركاتة الاعرابية وغيرها فصيح يعني عايد الى غير المذكور لقرينة الحرجيج في حاج ه الحرجيج
العاتج ق واذا تطلق قبله اي سند بحث عن غير الحفاذة ذكر تقريبا ويعاد ترتيب اللغاة في الفصاحة هكذا اولو
عصاد بر وخبأ ولغة اد لغي فيها هي كسوء ق وهو صلة عند الزواوة ذر كفلس وعند غيره كزبرج ق وكلامه خفة
كان ما ذكره مقتضيا الاختصاص به ياد الحكم بالاكثر في عوام اللغة لان ثبوت بعض الاحكام اغا كان بالاضافة
اليه فلما افاد الاكثرية كان المناسبة اذا د حق التحوله ق كالكاغير سهل كتب في الحاشية الكاهل حاية الكتفين
الشهر وهو اي بحسب الاصل بخلاف التابع فانه هي بالسكون وما يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة لا صيغة
ايضا يجمع على فواعل ويصلح تاء تانيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لكان كل ثانية باعراب
سابقها ويجعل جنس السابقة وول التابع ق وهو اراد بها التابع المرفوع والمنصوب والمجرور التي هي في الكلام
اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجملة الموصوفة والجملة التي هي معطوفة على جملة اعراب ق فلا تتقض عدها بالجمع بان

ان وزيد وزيد يعني فضرب زيد لا في زيد فزيد فضرب فاضرب ولا اعتباد الى تخصيص الموقع بجعل ان وزيد
في التوابع والدليل عليه قوله المصنف فجاء بعد يجيء يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وان اي جعل التاكيد
كالمعطوف داخل في التوابع الهوان في جعل التابع اع ق كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يرد على التعريف من
الثالث فصاعدا وله فيه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى ما بعده
لان الذكر والصفة الثانية في المرتبة الثانية في الوصوف وان كان ثالثا في الذكر واوله كلامه ناظر الى الواقع
الاول واخره الى الثاني وبعد تقريره بان المراد الثانية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن
قال يشكل عليك ورحمة الله السلام الا يراد السبق والتاخر بحسب المرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان الحصر
في قوله كل ثان باعراب سابقه اي المراد بالثاني المسبوق حينئذ اعم من ان يكون باعراب اوله او من قوله المراد الثاني
في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب ق اي بحسب اعراب
سابقه فرورة انه الاعراب بالواحد بالشخص لا يمكن ان يجر على كلتيهما ق نا الحلبي اي مرجعه واحدة وحدة
شخصية فمحل مجيء زيد العالم ان للتحقق ان فاد كره لان الصفة الواحدة والذاتية والتاكيد للرفع والتاكيد فان القصد
ليس الا الحاق الفعل الناقص وتابعه بالي المطبوع وفوائد التابع للمدح او التاكيد وكذا الايضاح في التاكيد وعطف
البيان وبعض المعطوفات وارد عليه نحو قرأ الكتاب جزء جزء فان الثاني باعراب يقبل فجزء واحدة
وذرة شخصية بهذه الحالة العارضة باطلوع وبعده لان ثانيا في الرتبة بل كل جزء يستحق الاعراب غير
متاخر عن الاول في الرتبة وفي قال باعراب يقبل بعضها حيث اعراب يقبل اي وجه لانه يوهم اعراب يقبل لان اعراب
واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد اتحد بخلاف نكلام لا يتجاوزه فرع على ان محل قوله باعراب يقبل على نحو
بحسب اعراب يقبل اعم مما هو بعيد اعراب يقبل ولا يجعله معللا بلا ق شمل التوابع اه ما وزات كانت هذه الامور
او قد تا لان المراد الثاني في الرتبة على ما عرفت ق اعلم ان الاعراب المعتبر في هذه التعريفات لما هو ان التعريف لا هو
التابع في الاعراب ولما لم يكن شئ من حالات التابع حركة المتاخر وروتابع حركة اسم لا توقف اي في محلها ولم يرض بما ذكرته

الى هذا الباب ق ثم ان لفظة كل مرادي ليست في موضوعة لان التعريف انما يكون للجنس لا للافراد ولا الافراد ايضا
لا يصدق عليها تابع انه كلما كان فذكر كل عين صحة الحمل فافهم فانه دقيق جدا جيد لدرك الفرق ق فالحد وهو الحقيقة
السابقة لا فرده ولم يعرف ان لفظ التوابع ليس في معنى صفة لانه ليس معرفا بل علما وزان امر فوعا ونظائره بتقدير هذا
باب التوابع والمعنى هو المخبر وفاعل هو كلمة كان فمن المستبعد كل الاستبعاد ان رجع باء فوائد التوابع ايضا في محل فقد
الذي يستدركه ق لكن ما وقف عليه كل عين لفظة كل مع ان زائدة الشيء بزيادته الى كون التعريف فاسدا ق والظاهر
انحصار الحد وفيه ان هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له لمحة اوفى ادنى تأمل ودقائق التركيب بل ما
يليق البحث عنه وجه الاعم المضاف الى الاعم اجيب ق السنت قدم لكونه اشد مطابقة واكثر استعمالا اوا وفائدة
ق يدله على معنى في متبوعه اورده عليه الوصف بحال المتعلق كمن فرت برجل حسن غلامه فانه لا يدله على معنى في متبوعه بل على
معنى في متعلق متبوعه واثر ذلك رفع فيحا بعد الى رفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحاله اعتبارية يحصل
بسبب المتعلق لانه يوصف بحاله قائمة بالمتعلق حقيقة بيانه في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن ويوصف له حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع
والحق ان يقال حسن يدله باعتبارية اسناده الى فاعله على حاله قائمة متعلقه وبهذا الاعتبار يقال له الوصف
بحاله المتعلق لكنه يدله اعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه ق اي يدله بهيئة تركيبه مع
متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان في عجبني زيد علمه وعجبني زيد وعلمه وعائد القوم كلهم فرجعت بهذا القيد في
التعريف لانه دلالة علم على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبية مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول
في القوم ليست بهيئة تركيبية بل لاضافته الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم فائدة في بيان فائدته اي دلالة متعلقه
جعله مطلقا صفة الدلالة ولا يضر عدم العبارة لانه يجب في تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر اوبتأويله
مما لابد له في الدلالة على معناه ق فان دلالة التوابع في هذه المباحث على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص
مواده لا في مجرد الكلام كما ظهر لان تركيب التأكيد في المتبوع يفيد تقرير الشمول فلم لا دلالة على حصوله الشمول

الشمول في متبوعه لم يقربه الشمول الذي دل عليه المتبوع ق وفائدة ادراج الفرق بين النعت والخبر فانكلا منهما يدله
على معنى في متبوعه لكن يفرق بينهما في الوضع الاعلام طلبه الخبر بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وصيفة نحوية
للبيانية كما تقدم وانما يكون وصيفة بيانية لو كان الزايا التي يجب ان يقصد بها المتكلم بالتركيب زيادة على
اصل المعنى هذا والفرق بينه التخصيص والتوضيح جروا اصطلاحا فقط فان الاكثر اكد في النكرة والثاني
رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد دليله بالبقية كما يستفاد من عرف
التقليل ق ولما كان غالب مراد الصفة هذا حاصل كلام المصنف شرح قال الشيخ الرضي اعلم ان بعض النحاة ترك لفظ
الوصف لاشتقاق فلذلك استضعف كمسيء في قولك مررت برجل اسود وجائني زيد احمر احمر واعترض على الفرق وهو مذهب
بانه بناء الفرق على مراعاة الاشتقاق في احد هذين دون الاخر قوله ولم يكن هذا اعتراضا على الجلبي على الجلبي لما اوى و
لما لم يكن الاولى صحة نظر والاظهر ان تركه لما في قوله ولم يكن فتدبر وان كان ق رده بناء الرد على انه لا واعي
الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب لذلك وبيانه باشتقاق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها فتنبه
لما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح لرده الا ان كونه نقضا باعتبار انه في قوة المشتق ق ولا فعلم اي لا فرق بين
ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره ق في صحة وقوعه عدم الفرق بعد صحة الوقوع
لانا لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبة راجح على غيره ق او الكاف وصفا اي وضع غير المشتق في التركيب
فاعلم او بالوضع الاستقلالي سواء كان بمجازيا وغرض المتبوع قبيل خاتم فضة والغرض فاترتب والوجه على شيء ويقصد
بهذا الترتيب سواء كان وجها عقليا او خارجيا وترتب وجه المتبوع غرض فوضع المنعت في التركيب للتنبيه
على ان الغرض باعتبار الوجه العقلي قال الرضي في نحو غرض الدلالة على المتبوع فنحو بيان حاصل المتبوع لان تقدير الدلالة حتى
يتجه الزاحة الى التقدير الذي لا يخلو عليه التقدير وبهذا تبين ان جعل الوضع مقحما في باب الافتعال في الكلام اما
قرينة المتبوع فلا نه لا يتعدى لشيء لان الوضع لغرض المتبوع لا يجب ان يكون المتبوع فاعلا بقرينا وضع لغرض المتبوع عموما
لانه تارة او في حاله او موصوف الى غير ذلك ق مثل مررت برجل اي رجل لو كان في الرجولية بفتح الراء او ضرب

على ما في القاموس اذا اضيف الى لفظ موصوف يفيد بكونه مجازا في الكلمة او حقيقة وله عليها لفظ موصوفة
فاطر او عقله هذا التركيب فيكون قوله في متنه اي رجل عندكم له يدل على هذا المعنى فلا يصلح ان يقع تقدير عليه ان في هذا
التركيب شيئا يمكن ان يجعله موصوفا حتى يظهر وجه عدم الصحة وجانب اي وجعله فالاولى ان يقال وفي متنه دون
بضارب اي رجل له يدل على هذا المعنى فلا يصلح ان يقع نعتا ق وفي الموضع الاخر الى له يدل على هذا المعنى والاولى ان يقال متعلق
ق وقوله صفة النكرة اي النكرة وفي حكمها في قوله لام يقصد الى فرد هم كما في قوله على البيع بينهم واشار الى وجه تخصيص
الجملة بالنكرة بقوله الى تنبيه في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي
لافادة فرد مجهول وانما جعلت صفة يجب ان يكون معلومة النسبة للمخاطب حتى يتعين موصوفة عند المخاطب عالما في
نسبة وليذا قيل الاخبار بعد العلم بها او ضمان الا ان يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موصوفة لافادة
نسبة مجهولة واستعارها في النكرة النسبة المعلومة من ظاهر على وفقها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قول النكرة
احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يجز عنها لانها لا يوصف بالجملة الخبرية سواء لانها لا يوصف بالجملة اصلا
فعبارة الملخص غير واضحة ق لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل
مشترك بينهما وبين الجملة الخبرية اذ المحمل التي لها محمل من الاخر في تاويل فورد مسبوكة منها كما هو المشهور وحمل ما ذكره
ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخطاء الوصف بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار احتياجها الى تاويل بعيد لان الوصف
وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا يقع صفة وكلامه في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق
الصفة ومفعول لها ق اي مقول في حقه اخبره فانه قلت سواء كان تاويل يوجب وتاويل الجملة الخبرية بانه يقال رجل
اخبره في تاويل رجل مطلوب خبره فهو احق بالاعتبار فيجاب بانه درجة الاشتهار قلت كان لزم لم يلتفت اليه
لاختصاص الوصف بالانشائي بالجملة الحكمية فلا يقال رجل اخبره الا اذا اريد بخبره ولو كان ملغى على التاويل الذي ذكره
جاز استعماله وقوعا الا ويقربه وقد يرجح في بعض الموانع بتخصيصه بالطلبية الحكمية ق اي مستحق لان يؤيد بقربه ظاهره
ان تاويل المقول المحذوف بمانع عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل فاذكر ولا حاجة اليه لانه خاص بالجملة

بالجملة المحكية فتقدير القول على حقيقة صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف قدر على حقيقة بل اراد
التنبيه على انه لا يوصف تلك الجملة المحكية الا في مواطن الاستحقاق لان يؤمر بان يقول اجبه فعلى ق
واذا لم يكن في الفعل الطلبي يكون اجنبية اي غير مقصود النظر فانتزع الغير صراحة ان غرضه ان يقال المخاطب اجنبية غير قابلة
لكونها صفة ولم يحترز عنه في الجملة والكتبة بما يقع مقام الغير لان توجيه المخاطب الى الخبر فوق توجيهه الى
الصفة فيلزم مطلق المتعلق بالاولى بالاجنبية توجيه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق الجملة في رابطة
وجاء حقق الدفع ما قيل من انه في المعارضة مقابلة بجواز حصول الرابط بغير الضمير فلا فرق بالابتداء ق ويوصف
بجاء الموصوف كسواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا آثر البحث عن بيانه كونه جملة في قوله في
الثاني يحتاج الى تاويل والمراد بجاء الموصوف جعله حالا له ولو جوز ان يريد الوجه من قبيل الوصف
بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجه وكذا المراد بالوصف بجاء المتعلق جعله حالا عن الموصوف
بحسب ولاية التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن وجهه او ابوه فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق في الحسن
قائم بزيد فانه في حال قوله اي بحال قائم به ق يعني بصفة اعتبارية يحصل بسبب متعلقه آه لما اشكل عليه الوصف
بحال المتعلق فانه نعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في متبوعه اذ قوله بحال متعلقه اما كرر
بالزعم ان لا يكون النعت في نحو جاءني رجل غلامه الحسن بل هو ما وله به اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا
الوصف تابع للموصوف في الاعراب العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلام
وهو بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق
انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري على اعراب المتبوع ويجعل نعتا ويتطرق في صدق المتوقف عليه النعت
بانه يجعل وصفا في اعتباري حاصل بالقياس الى المتعلق في متبوعه ق وانت خبير بجواز الكون فيه وصف النكرة
مطلقا بالمعرفة والاخص وصف النكرة المخصوصة بها ق والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث انما
اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وامرأتان عدل افعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو جاءني

فانه مفرد وذكر لاغير واذا فعل التفضيل المضاف للزيادة على مؤنثه افيض اليه او فعل لا يثنى فاعله نحو رجلا صبور
وامرأة صبور او فيثنى ويجمع مفعوله كرجل جريح وامرأة جريح وحاذ الشرح في نحو الطلاق سريعة بينونتها وقع في
صفة الاقلام ق فان قلت اذا قدرت حق النظر وجدته للاصل وهو الوصف فيه بحث لان الالف التي يلحق
التثنية في الفعل نحو الفاعلة والفعل مفرد مذكر والالف التي يلحق الصيغة علامة تثنية حتى والضمير فيهما مستكن
واذا ان تثنية باعتبار تثنية فاعلهما دون موصوفهما فمنع بل الحق انها ملحقة موصوفها كما يدل وجب تثنية
الفاعل تثنية المسند بالمباشرة في نحو جاءني الرجلان نعم يتجه على
كون الوصف بمعناه الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في نحو البارحة يفيد انه لا يظهر في الوصف المجملة فان يقرنا
في رجلا يقرنا ان لا تتبع رجلين بل الحق به غير الفاعل فخصص صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة تقديرا
او صورة او يقال المجملة التي وقعت صفة ما وله بمفرد مطابق ق حتى قام رجل قاعد غلمانه ولو على لكن كان الفعل
وكان تابعا للموصوف لو جيء قام رجل قاعد غلمانه واقتضى قاعدة غلمانه ق وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو
لم يكن كالفعل لاقتضى فاقهم ق وحاذ علامته اياه الالف كالحق بفتح اللام ق ويجوز غير ولا ضعف قعود
غلمانه لانه لا يجمع بل كالفعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع فقام رجل قاعد غلمانه ولو على لكن
يكن كالفعل لاقتضى قرب رجل قعود غلمانه لوجوب مطابقة موصوفه ق اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ان يرجع
الاول تركه في الظاهر لاستغنائه بلا كلفة ولما يأتي ان جعله الاسم الظاهر بعد الضمير به لا يسلم خلاف الظاهر حتى يكون
الظاهر اجتماع فاعلين ق او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ الاول ويجعل الجملة وجهه باقوه العام استغنائه
في المطولة واذا فاعوا له الشنة كثيرا يطلق الفعل على الفعل مع فيه المتصل ق فلا حاجة لما قال الى التوضيح فيه فاغنا
عرف العهد الذي فوق الجميع فيه المتكلم الواحد وفي السيد ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب اشرف رتبة فلو سلم عدم
حاجة الى التوضيح الترقي في الوضوح فلا يتم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليسلم رتبة المتكلم الواحد فالاولى
ان يقال لا حاجة للاحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه بالنسبة الى الغائب ق وحمل عليهما غير الغائب واجاب الكفوي وضعف

فانه مفرد وذكر لاغير

مثنى زيد افضل الناس

او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل الناس جاز

وكيف اضرابه الواو في الآية الكريمة الى الاولية وجعله الفعل خبرا مقدما والمبتدأ محذوفا خلاف الظاهر

وضعف متعلق بقوله وحمل الا لانه الا لانه العزيز الحكيم وحمل الجمهور عليه على البدل ويمكن ان يقال سوء سمع
الله وضعف فهو فيه تعالى اسهل مما لو حمل الغير على ضده ق لانه زيد في المعنى الوصفية اورد عليه ان الغير الراجح
الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه ثابت بالنسبة ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه فيما قيل
الاولى في التمثيل اطلق وصوف يجب ان يكون اعرفا ومريا والغير اعرف فلا يصح وضعفه بانه ان اشتمل يتركه
لهذا الاولى بل عرفه نفع فاني ارى الاشارة الى انه الموجود من قوله وضع الضمير النائب للاسم على ما يتبع
المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتبعه باطلوصوف فلم يجتمعا ق ثم الموصوف باللام وهو صوابه الى
المضاف الى الموصوف باللام لانه لم يجيء بعد المضاف والقياس ان يكون في مرتبة غير المخاطب لكنه وضعه دون غير المخاطب بدليل
علامة الفقه منه ق لم يوصف واللام الا بمثله اي في ورد اللام الا فراد الموصوف اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف
فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروجه بالمضاف عن مرتبته فاقاد ان
المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه لام والاولى ان يقال الاخير الاوضح ولم يوصف في اللام
الا بما ابتدئ باللام ويرد ايضا انه يوصف واللام بالموصول ايضا فيتكلفون بان المراد بمثله مثله او الموصولة ق
بالاسم بمثله في قولنا الرجل صاحب الوسيم او بواسطة لا حاجة اليه على ان سيبويه لم يشترط المماثلة في الدرجة
انما اشترط وصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على ما سيجيء ق لان تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه
وانتقض منه فاقاد انه انتقض منه تمكن الجواز ووصف المضاف الى النكرة دون مثله وضع الضمير النائب للاسم على ما يتبع
المرجع باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله جاز ان يوصف بالمضاف الى المعرف منه الا ان يقال المضاف الى المعرف
قد يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فلا يتبع المعرف باللام ق ثم اسم الاشارة بدل اللام حيث يراد بدل اللام
وانتقض منه واقاد قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بدل اللام او بما هو كذلك نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قاله
كذا وبهذا اولى قاله كذا على اللغة الطائية لهذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا اسم الاشارة لان يراد
بهذا اسم الاشارة فتأمل ق مع ان المعيار يقتضي جواز وصف اي وبمثله في سمي الاشارة وبالمضاف الى مثله ق

بل وجعله متصفا بالعلم ق اى قصد نسبة المبدأ بالنسبة التعلقية والنسبة التعليقية ليشمل غلام زيد وعمرو جاءنى
فيشمل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا عطف فانه كما سيجئ يشكل بالعطف فى قوله
وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة بالصفة لان قولك الجمع غير القيد
بصفة كل فهم والمعطوف مقصود بهذه النسبة فقوله بالنسبة متعلق بالمقصود المفهوم من الحق وتوضيحه انه لا تعلق
بالحق والا لكان المعطوف غير مقصود بالنسبة وكذلك ان تعلق بالنسبة نسبة المعطوف فلم يبق متعلق بالمقصد
المفهوم من الحق لانه عبارة عن نسبة الشئ او نسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من الحق اشارة الى ان المفهوم من لفظ
الحق اذا كان مقصودا فهو ق فقوله حق بالنسبة احتراز عن غير المبدأ لان المتكلم لا ينسب السامع شيئا ولا يسند الى شئ لان نسبتها
غير مقصودة كالمبدأ فانه اذا اراد المتكلم ان يقصد بالاخبار عن غير المبدأ لابد من البيان المشترك بينه وبين المبدأ فارجع
القهقرى لا تعمل ق والجواب انه فهم من هذا المعنى فيكون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه
ان بدل الغلط حق بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق فى المعنى بين قولنا جاءنى زيد حماره وبين قولنا
زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا فى موضوع التعريف بهذا التقرير الاخير تحكم ق ولما لم يرد ما ذكره جماعة
منهم اورده لزيادة التوضيح يجب ان يكون قوله بتوسط شروعا فى بيان حكم المعطوف بعد توفيته حقه اذا
اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف ق ولم يكتف لعدم الاكتفاء
فكانت منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد فى ايراد المعطوف فمنها انه اذا جاء بعد الحروف
العشرة فيطلب واما ان يجعل فيبقى موقوفة المعطوف موقوفة اى دقت موقوفة العشرة فى قطع الحروف واما اذا ذكره
فيمكن منع كون المعطوف فى الشرف فتأخر يا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتبة فاما ان يؤخر
فى الرفع لوجود كالمقتضى فيكون اثر المقتضى واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يوجد احد ق لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطعى زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه انه توفى
العطف ق وقيل قد جوز الزمخشرى ان يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسطه احد المعطوفين كما سيجئ

كما سيجئ والعاد الى تاكيد اللصق فى الشرة بالمعنى الذى سيجئ قلت لا خلاف فى جواز هذه ثم
بين المؤكد والمؤكد فيتقض التعريف به ق ونقل عن الصفى الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة فى وجه ومعطوفا فى وجه وبهذا الوجه جعله صفة لا محالة فى
غير ان يكون معطوفا بوجه ق اكد بمنفصل فانه قلت التاكيد معلوم وواو ثم فاء لم يكن بيانا على التاكيد
كيف يعطف على الغير المتصل قلت يجوز عطف المفرد على المفرد على عطف الجملة على الجملة فيجاء ضربت وضربت
زيدا ولما كان التاكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال
فقال مثل ضربت انا وزيدا اختاره على ازيد ضرب هو وغلامه لان الداعى على الحكم بالتاكيد فى زيد ضرب
هو وغلامه طلب الربط والفا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون فى قبيل التفصيل الغير للعطف لان قبيل تاكيد
المتصل بالمنفصل ق لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا فى النسخ والاظهر بوجود المنفصل ليقول
الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختيار فيه اى طول الكلام حاصله لو اخر الفصل عن المعطوف مع ان حيز التاكيد
تبين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه
الاتيان بجواز العطف على الهو كما مر فى الفصل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ق واعلم
ان مذهب البصريين منهم على ان المسئلة خلافية والتاكيد المتحتم لا واجب قطعا كما فى تقييده مقابلة اكد مع جواز الترك
وليس فى بحث المفعول معه انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد ق فان قلت اذا حكى الشيخ
الرضى الاجماع العاطل الكلام الا اذا لم يشكل انه لا معنى له وانى جلب هذا الوهم كيف لانه لا يتصور الا بنية الشركة فاذا لبس
فى غلامك وغلام زيد وانت زيد غلاما واحدا لم يجز الا اذا جاء قرينة دالة على المقصود ق والمجرور لا ينفصل
فرارا ينقض بقولهم فى رحمة من الله وبقولهم مررت فى غير دار بهم ق بدليل قولهم بينى وبينك انه بينى لا ينفصل
لانه تقدر وهذا اغلبى فليس لهم ان يكون زيادة بين الا فى صورة العطف على الضمير وليس لهم كذلك لشيوع بين زيد
وبين عمرو الا ان يقال هذا الضابط قيل عادة المحاة غير مفروزة لها فى العطف على الضمير ق مستدلين بالاستقراء فى اشعار

بضعف استدلالهم لكن لا يتوقف المستدل لهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى ان الله
به والارحام واجيب بحمله قوله والارحام قرئ ق جاؤني كلهم فيه ان لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجواز اعجبني
جاؤني كلهم وجود الفصل فالاول التمثيل بجاؤني كلهم زيد او اعجبت جاؤني كلهم زيدا ق وقوله الظاهر ويقوى ق في الاحوال
العارضة انظر الى ما قبله الاولى نظرا الى غير ملائم في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة انظر
الى نفسه غير ملائم ايضا لان قولنا زيد هو القائم وعمرو في حكم زيد في الاحوال العارضة انظر الى القائم فيكون زيد
واجب التعريف بحضور القائم بقصد الاعلام اقوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون وتتمته تفسير عبارة
الميتم ويحتمل ان يكون وتتمته المسئلة فكرار ش ح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعادة
مور في عبارة الخلاصة لا تفرح فيها وغير ضرورة ثم اعلم ان الاشموني ح قد افرط في التكلف وتصحيح كلام الميتم كما
ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب
يستحقه المعطوف فيقتضي ان زيدا وعبد الله يستحقان المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا لنفس فكذا المعطوف
وفي يا زيد والحارث يستحقان المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلامه يا فكذا المعطوف ق كالاعراب الاعراب
من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب فلوضوحه تاركه اولى فرفع في الاحوال العارضة نظرا الى نفسه
الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه في الاحوال العارضة انه في نفسه تأكيد لان للعامل وخلافه فيه نفي فائدة الاعراب
كذلك ق واما خذ ربستة وسنخلة فبقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الغير عبارة عن نزع
المذكورة وقولا ومحمولا على نكارة الغير يعني ان الغير راجع الى النزعة المذكورة فهو بمنزلة سنخة نزعة
لا بمنزلة سنخة هذه النزعة والظاهر ان يراد بالغير فاقصه بالظاهر بعينه واما فقوله عبارة عن الذي لا
بعينه فقيل اما على الشذوذ وهو شاذ في حمل الغير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ في الذي
جعل جوابا ثالثا فهو شاذ وفي عطف المضاف الى الغير على حد قول رب وبرد الدفع فاقيل اعلم ان الغير جعلوه الحق
على نكارة الغير جوابا واحدا وفي جوابا آخر والدفع ايضا اعترض بانه ان الغير انما يكون نكرة اذا لم يكن في مرجع

رجع لان الغير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة وما يحمله في بعض الحواشي الى قائل ان قوله الذي مبني على مذهب
الشيخ الرضي في ان الغير في الراجحة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ وعلى
فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب الاولى تقديم قوله او ربستة وسنخلة بستة على قوله على الشذوذ وفي
بقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الغير وجوابا ثانيا لتعذر التنكير ولا يجعل عديلا له فتأمل ق
تقييد الرفع على انه يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك جواز ان يكون الرفع
لكونه مبتدأ والخبر العامل مقدر وهو عمر ولان الصفة اذا طابقت فهو جائز فيه الاوان ق ولما كان لقائل
ان يقول بهذه القاعدة منتقضة آه يحتمل ان يكون قوله الحق وانما جاز خبرا بالمنع عدم جواز قاعدة الرفع في
زيد بقائم ولا ذاهب عمرو لمنعه جواز الذي يظير فيضرب زيد الذي ق وانما جاز الذي جعل جواب السؤال الثالث
احتمالا الاول مع الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بغير ان ح بمنزلة امر واحد
فيكون الواو المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان فاء السببية تفيد ضعفا في الجملة الثانية رابطا لها جاز ربط المعطوف
عليه دونها لضعف سبب طيرانه وانما قوله ويكون فجواب اقرينة الرابط ولا يخفى عليك انه كون الجملة الثانية مع
الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا السببية وما هو رابط للجملة الثانية جاز ربطها بالمعطوف
عليه لا بخصوصه فكون الفاء العاطفة فاء فعناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى لوحدة كذلك
التعقيبية الثانية في قوة ويضعف زيد عقيب طيرانه ق سبب الغير راجع الى طيرانه اي يضعف بسبب طيرانه ق اي انما
رفع المعطوف في قوله انما عطف على مضمره الى ضميره في قبيح صيل يا زيد الويل والنزوان وقوله على عامله ليس نائبا عن الفاعل
بل مضمر عطف اي عطف مبنيا على عامله ولا يخفى انه بعيد جدا وانما قاله بعض شراح الكتاب الباسيخ ابله منه
الوقوع الكثير الذي حيه فلا ينبغي ان يتجاوز ق مختلفين اي غير متحدين حاصله في توجيه مختلفين فلا عجب ان
يتخلف عنه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب الوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون بيانا للمقصود
بالنسبة نحو الخبر الذي يوسف الحسن ذكره ليبان عمرو الحكم ذكره ليتبين وقوله القائم وما هو ذاهبة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه

وصف الآية بوصف الجناح تأكيد لما يفيده لفظ يطير

فوصف عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال امتنع زيد عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر
خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز
العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعنى ق الكلام في تحسين ازيد
تحسين قبح يدل عليه قوله فكل منصوب وليس مرفوعا على حذف المفعول الاول للتحسين لا يجوز الاقتصار على
احد مفعولي باب علمت عند بعض ونادر توقف مفاد عدم التقيد على حذف احد مفعولي ظننت والتوقف لازم وعند سيبويه
لانع لعدم جواز حذف الثاني المجهول ق فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه ممنوع عند الجمهور بحسب الحقيقة وفي
كلامه ذكره الفاضل الهندي اشارة الى ان في ترتب الجزاء على الشرط نظرا لان كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والفاء
عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والحاصل وقيل
اذا عطف عبثا اذا اريد العطف فلا وجه لترتب على الارادة ورجوعا عدم الجواز لا يستلزم الارادة بل ثابت
اريد اولا وهو منفي بانا عدم الجواز علة للجزاء القبيح فعلا والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فاجتنب
عنه لانه لم يجز ق وعدم جوازه وذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع الحروف عند الجمهور رده لما يتجه على الحصر
انه قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل عام للحكم لانه اتى بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم
الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة
الفراء في هذا التركيب ويكون محملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز مطلقا ومخالفة
الفراء في جميع الصور الا في نحو ذا الدار زيد والجارة عمرو فلا يفيد وهو ظاهر فتدبر عدم الجواز عنده مطلقا جواز ان
يكون المستثنى مخالفة الفراء في عدا هذا التركيب وانا نقول فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوضح نقل الحصر وتعلق
المسئلة انه اتفق النحاة على انه جاز العطف الا في كان فصل به العاطف والمعطوف والمجرور
وخالف فيه الفراء وسيبويه باطلاق مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا قدم المجرور فالمعطوف والمعطوف عليه
فعلى هذا حصروا المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظ ق التاكيد جاء بالهمزة والواو

والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في
لفظ حرف العطف نحو والدتم والله وكلا يستعمل مع كلا يستعمل فيه نحو لا تحسبنّ الذين يفرحون بما
اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب
التوابع في بيانه بيانا لكثرة ترتيبه وقد عرفت في التراكيب وقد راعى في ذكر المفاعيل الخمسة ق فثبت
عنده وتحقق الطاء فثبت ويتحقق ق او في النحو اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في نسبته بنحو على اذكر
او في النحو بعد قوله في النسبة ليعم الظهور اذ جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ونفيه اذ
نسبة الجميع الى الجملة وفاء التبعية ان تقرر امر المتبوع في النسبة شرع في بيانهم في التفصيل المذكور و
ان النحو حيث نفى عن ذكر النحو ق نقول جاء القوم فلنفهم اذا اريد العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
الى المتبوع وذلك في الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يوفى الى طبقة العدد وقبل ذكر التاكيد
والا لكان تاكيدا بخلاف الوصف فانه يجاء به اثلث ق فهذا هو المراد من تقرير امر المتبوع في النسبة
او النحو هو الوصف في جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع جميع الافراد وقوله واذا عرفت هذا اي كونه
جامعا جميع الافراد فنقول اذا عرفت المص الصفة والعطف آه فظهر ان التوابع جامع ومانع وقول اذا عرفت
توضيح قوله في بعض المواضع يأتي توضيح لتوقف التاكيد متبوعا كان انت ق لفظ مختص
بالمعارف الا في الحكي هم وكذا المبهمات مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفر وعنه منه عند الكوفيين
ق او كما في ضربت انت وضربت انا فان قولك في حكم تكرير اللفظ وان خالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصدا به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في
حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع اكتع وزنهم ولم يثبته ليؤخذ واعترض بوجوه الفرق
بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان مرجع الفرق في انت هو التاكيد وان عاد فالتاكيد في ضربت انت
واجمع بتكرير اللفظ الاول حقيقة ق في الاول لفظا كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل جاز الابتداء به

اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعل اى البدله على قصد نسبة بنسبة فانسب الى المتبوع وهو المنسوب
ع جواب بما
ع وبعد فيه نظر لان نسبة الجئ الى الاخر ليست مقصودة نسبة الجئ زيد مقصودة فيه الى المسند اليه الذى هو زيد
ونسبة الاب الى فقصودة فيه فلابد من زيادة تحمل وهو ان المقام فى نسبة الى المتبوع الجئ نسبة
اليه كما فى بدله الغلط فان المقصود فيه النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا او عمدا
ق اراد البدله فى بدله الغلط
نسبة وتقريره وعكسه فى المتن كما فى البدا ق دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع
ق اراد التابع فى الابدا ل البدا ق
مقصودة ففيه دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر فى الحق اى متجاوزا عن المتبوع فى كونه مقصودا
وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قوله دون فرق بين ان يكون حال من المستتر فيه اى متجاوزا عن المتبوع فانه يكون
فاعل غفل وهو الغلط
الحق انه يجاوز ما نسب الى المتبوع فانه نسب اليه والحاصل ان نسبة الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى
المتبوع ولا محصل له كما ترى ق بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد لنسبة اليه التابع اى حقيقة او حكما
كما فى بدله الغلط فان زوال الجهل توطئة بل كان سببا له لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط
موجب التقدير والتحكم فى حق الحق ق وايضا نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بقوله
الطائى يقول على طبق ما ذكر فى شرح التوضيح ان المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة احد فى الكلام
قلب ويمكن ان يقال والقلب فى امثال هذا المقام بعيد غاية القلب والمعنى وليست نسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام
مقصودة بالنسبة الا ينسب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان
يكون قصدا باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك ان زيدا فى الاشكال عن توقيف البدل على ما كشف فى
توقيف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دون ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه
على طريق اقرع فى الدفع ق اى بدله هو كل المبدل منه ولا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة عبارة اخرى للاقسام
الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل فى قبيل العطف على جزء الكلام ليستفاد منه سهم القسم الثانى وهو
كذا فى افضل وهو من تمحلات شارحنا العطيف فى كلام المصنف ولا يكاد يحتاج عنه فيما ان الاضافة فى الاولين
اى ان عطف الاشتمال والغلط على الكل فى قبيل العطف على جزء الكلام ليستفاد منه سهم القسم الثالث والرابع منه

اى اضافة المقدرة النسبة الى المتبوع او حال النسبة

170

الاولين بيانية وفى الاخيرين لامية لانه ينبغى ملابسة بيان فاسد اصلا ومعنى الاضافة لا معناه
الحرفى فى المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة
البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة فى الاولين ايضا لامية فهو بديع اذ المقام لا يقتضى الاضافة
اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين المعطوف المجرور والمذكور فرقا فتطف المجرور بالباء المقدرة على المجرور
بعن المقدرة وان كان لا يخلو عن شئ عطف على المجرور عن المذكورة اذ لا محصل له ق اذا استشهاد البدله على
البدله منه فى جائنى زيد حماره فانه لا استشهاد لاحد على الاخر فكان جعل وجه التسمية اكثريا غير معتد فى
جميع الافراد والمشهور استشهاد البدله منه على البدله باعتبار تسمية البدله وكونه دالا عليه اجمالا
بحيث يتبادر من البدله منه فتذكر او كر البدله وبهذا وجه تحقيقى مطوى بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام
ظاهرى غير مطروق ومن قال ينبغى ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد رضى بما لا يرضى ق وبدله الغلط اى
بدله عقب الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم جعل الاضافة اضافة الى المبدله
منه فيكون الملابسة قوية اذ هو الذى يتبادر فى اضافة البدله ويمكن جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا
من هذا القبيل بدقة نظر جئنا بها على سهو الساهى فضلا فى النفع كل نفع وقرب وجلب فقوله بدله الكل
مغناه بدله من كل المبدل منه حيث جئ به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثانى بدله منه بالبيان الاول فتركه
جميع المبينة بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من المتروك بلا بدله فاجئ به من التابع
برمته غير متروك فى المبدل منه شئ بلا بدله البدله الكل وبدله البعض بدله عن بعض قاصد بالمبدل منه
اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد قصد بزيد يده نسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدل اليد المبينة اجمالا
بالياء المبينة تفصيلا فتفصيل اليد بدله عن اجماله فهو بدله البعض اذ تميز اليد عن البدل منه متروك بلا عوض
وان يبقى شئ من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدله الاشتمال بدله عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حيث ذكر
المبدل منه اشتماله عليه فهو بدله عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا فالمراد بما المبدل منه

والوقف عليه او غير مستقل فيغير المستقل اذا كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول ما بعده في الكلام
او باخر ما بعده فيما تكرر لتكرر ارعاده في السعة نحو بكا بكا وضربت وضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره نحو ان ان زيدا قايم ق ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي فكانه على تاويل
يشكل بالجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ووقوعه بتاويله الشمول المستفاد من كل بالتقرير
للاستغراق لا بجميع الاشخاص قوله وهو نفس وعين وقد يزاد الثاني في عين وكذا في اجمع فيضاف الى غير المؤكد
وقد نبه الحلبي على ترتيب الفاظ التاكيد اذا اجتمع لكن الجمهور على تقديم البصري على البغدادي خلافا لمن خيّر في
تقديم البغدادي والحق تبعا ق قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بعد الفاظ التاكيد
لان التاكيد من الالفاظ الموضوعة لرفع المجاز وليس هذا منه ولهذا لم يذكر الحلبي مثل حسن في التاكيد والحق
ان راجع لهذه الالفاظ في التاكيد يقرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الالفاظ التي هي آت مستعملة
في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطأ في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي
على قريبين احدهما ان يعيد الاول والثاني ان يعيد الاول وحده ويتلو احدهما في الاول والاخر في الثاني
اخرب لانه اما ان يكون للتاني معنى ظاهر يخالف ما بدا به شيئا او لا يكون له معنى اصلا بل هو في الاول لتنزيل الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن حسن فيه او يكون له معنى متكلف غير ظاهر
نحو جئته بنسيء بنسيء اي استرجوه واستفيه مما فكره ان مريبا تاكيد لفظي مع انه ليس كذلك على ما
بعض فكره الشارح في اذ ليس الفرق ما عينه اليه ويمكن ان يقال ان الحلبي جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان الثاني
اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ق ويمكن استنباط مناسبات لاشتمال كل منها على فوائد جمة في التفنن
وعلى تقدير تسليم العموم المستلزم لصحة النسبة ق اي يقال ان يعم جعلا عاما على بعض الواحد والاثنين
والزيادة والمذكر والمؤنث ق في تغيير يا ويه صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وسره اصالة في كل مضاف
الى ضمير التثنية مع الاتصال التاء به نحو ضربتهما وضربتهن ق اي لتقصد النسبة الى البدل فقصد وانما نسب الى المتبوع
لكونه المقصود في نحو جاءني زيد

لا زائد الا متصل فقط

لفظ وقع فيه الفرق بين وعمرو وغلامي ولا يعاد نفي بل النفي ق باختلاف التقدير في كله و
جمع وعامة كذا في تسهيل ابن المالك ق وهو اجمع لدلالته على الاجتماع عند الجمهور خلافا للحنفية
والبرهكذا في الرضي ق واجمعها في جمع المذكر العاقل ق او الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع
المذكر العاقل ق وجمع في جمع المؤنث وما في حكم من جمع المذكر الغير العاقل وجمع الاناث في العاقل الغير العاقل
ق وجمعي في جمع المؤنث وما في حكم من جمع المذكر الغير العاقل وجمع الاناث في العاقل الغير العاقل ايضا
ق ولا حاجة الى ذكر الافراد لما يصح ذكره لانه يفيد جواز مجيء الاثنين كلا من غير ارادة الاجتماع
فقد ذكر في الصلح قوله وزوجا آباء وبلا بد حينئذ من ارادة الافراد كما في اجزاء ق يصح افتراقهما حكما
فيلا يكفي الافتراق للحس ولا الافتراق الحكمي فذكر بعض الفضلاء وفيه نظر لان المحصل يصح في المفترق حسا
ولا محصل للاولى عليه من غير نقل فاية العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق
فلكي لا يكفي وفيه بحث الافتراق في الحكم من باب الرأي فيجعل التاكيد بكل لهذا القدر
ق فلان جاءني زيد كله ومثله اجتمع الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالف فيه بعض
وقيل هو خلاف القياس والسماع في مخالفة القياس نظرا لان الافتراق حسا حاصل فذكر التاكيد لرفع ما يوهم
الافتراق الحسي الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم ق اكد فذكر القيد اولا كانه قال عليه المحصل بالمشاهدة ولا يخفى ان
وجه الفصل بين هذا الحكم وبين بناء النفي والعين ظاهرا لوجه للفصل بينه وقوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع
الواو مع تاء التفعال اكتع وافوه باجمع وتاء التفعال نحو الحكم بالحكم ان يعلم من ان الحكم الذي
اكتع وافوه واجمع واجمعون ق واكتع واخواه اتباع لاجمع وذكر بعض الحنفية ان اجمع وكل تاكيد
كلية ترتيب ان يقول فصاعدا فاعرفه ق البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع نحو في التعريف البدل ما قصد
بالنسبة ق اي يقصد النسبة الذي نسب اليه بنسبة ما كانا نحو البيع الى البدل فقصد وانما نسب الى المتبوع لكونه المقصود في نحو جاءني زيد

لا زائد الا متصل فقط

عليه المتروك فخذه راعيا ولا تتجب من تتبعه بل كلما صح غيره فانه ثمرة الانتساب الى العبد له لكلمات الله ع
ولا يخ ذكرها فيه كلمات زيد اه فالاولى حذف قوله الاولى لم يقل قوله لانه اريد بالاولى الثانية غير
الاولى وفي قوله هذا المقام يوهم بالظاهر للغاية ق يعني يتحدان ذاتا لا يتحد معنى اه لانه لا يلزم
اتحاد معنى هما بل قد يكون كون زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله واختلفا مفهوما يشير الى انهما
قد يتحدان ووجه تجويز عدم افتقاد مفهوم زيد واخوه الخ فتدبر اعلى وجه التسليم ق والثاني جزؤه
اي جزء العبد له منه اير وان الضمير راجع الى العبد له من العلوم في المقام لانه راجع الى الاولى في قوله قوله
الاولى وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني قوله جزؤه وليس بعطف الثاني على الاولى وعطف
جزئه على قوله الاول كما يوهمه الظاهر والا لكان عطف على معمولي عاملين مختلفين بدون ما يسوغ لذلك جوازه
عند المص ق بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الطالب اعلى زيادة القيد في عبارة المص العبد له من
لا خراج به اللفظ كما سيشير اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه ق بغير ما الاولى والاولى حذف تركا بالعلامة
والقول بانه بغير ما يقوله بغير ما طالبة غير ما ق نحو نظرت الى القوم فلك قيل فيه ان النسبة الى العبد له منه لا يوجب النسبة الى البعوله
فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قلت اذا لم يكن في الفعل ضمير وعلم المخاطب فكيف يكون الاسناد
الى القوم موجبا للاسناد الى ضميرهم فلك اجمالا وكذا اذا سئلت عن متكلم بهذا التركيب بسيل رأيت بزيد الاسد
فقال نعم رأيت وزيد الاسد كان المخاطب منتظرا للبدل ق والراجح ان تقصد اليه بعد ان غلت بغيره فيه
نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط واغفاله خلافا فاقصد بالقصد اذا النسيان او سؤال ان فكانه اراد
ان يقصد الى البدل فحيث انه بدل يعني ان يقصد الى الا الابدال بعد ان غلت بغيره فافرغ ولم يعد بعد ان
غلت بالاولى تفنن ق اي نعت البدل النكرة واجيب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا فصل بدل الكل بلا عند
ابي علي بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فان اشتمل عليها فخفوق نحو يا لواوه ان الفتى طويل
اي فتى مسلم يتيم قوله ليتأتى كون الطالب اعم من الاسم فهذا اتى يتم لو كان معرفة بعني الاصل موقوفا على معرفة

كما فعل المص وقاله في بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه يخصص البدل اما
بالاضافة اليه او بوصفه به نحو اعجبني زيد علمه او لا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة اليضا كالوصف فانه
جائز لفقدان الملكة والاولى ان يقال لما ليس عين النعت مقتضى النعت فلذا اضفته به ق نحو اعجبني زيد
ليتيتهم اياه اي قال الرضي ان هذا الضمير تأكيد كيف وهو منع اسكوت وزوجك الجنة واتفق على
انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المتصل وذكر المنفصل توطئة
فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيدا ق وبراء ثبت
ريش عجفاء لا غير فيأسوة باي قوله ان كان فجاي كذب يعاوية فاجر اكذب منه يعني اي كاذب
ق قال اللهم صد قاصدق الطيقول لان فيه اخفاء المقاربة لا يكون الا مضارعا ق وعلى الطيبة الثاني
قول التارك اي جعلناه بمعنى المصيّر تركه جاعنى وقع وبمعنى ترك حرج بالثاني تسهيل ابن الحاجب
وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر دون التواسخ لان تركه يكون بمعنى جعل دون لم يوقف قال اجعله
التارك بمعنى المصيّر لتضمين الترك معنى الجعل ق وبهذا الحد لا يصح الا لم معرفة اعلم بمعنى على الاطلاق اي
بهذا الحد لا سم المبني كما هو المطابق قوله اي الاسم فهذا انما يتم لو كان معرفة بمعنى الاصل موقوفا على معرفة
المبني الاصل لكنهم لما لم يمكن معرفة طائفة فيما بعد من غير توقف على معرفة مفردها المركب الاضافي ق افلو
لم يوقف لم يكن لم يوقف معاوية المبني لكان اي توقيف الاسم المبني توقيفا للمبني بالمبني فيلزم توقيف الشيء
على نفسه بمحصل كلام وفيه نظر لان لزوم توقيف الشيء على نفسه انما كان توقيفا للمبني المطلق واما
اذا كان توقيفا لاسم المبني فليس التوقيف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان توقيف المبني المطلق
يلزم ان لا يكون جامعا طرد وجه مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل ق مبني الاصل وهو الحرف والفعل
بالاضافة الى المبني مفردها المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفردها في توقيف
المبني والاضافة الى تقييد الاول بقوله بغير اللام اذ لا اوقع في عرفانك الا باللام ق والمراد بالمتن ما

ما يخص المص

المبنية في تعريف الطرف بهذه المناسبة الاولى لهو المناسبة فافهم ق او غيرها وهو الاشارة الحسية ق
فكلها اولها منع للخلو لانه لا يخلو المنع الجمع كما تبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد ما ناسب
مبنى الاصل وما ناسب مناسبة وجبة للبناء وما وقع غير مركب فايكون سببا لبناء عدم التركيب ولا خفاء في
ان سبب بناء شيء لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن حاله ان ليس له شكل حتى يبنى في التعريف فقد بقيت
الوصف فان قلت يرد في التعريف عكس هو الاسم ليست الاصوات مبنية لانها ليست موضوعة فليست
كلمات فضلا عن كونها اسما وانما ذكر في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يتعلق على بيان المركب ولا بمثله ولا بغير
مع ما ان الا خلوها بحكمه في بعض الظروف ق المفرد او ضع المتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه
العلامة المفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق ومنهم بعض مبنيات معينة لهذه المفهومات والتعريف
الظرفي هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف ان رد لا فراجعها فخذ فانك لن تكتفي ان اركن وعلى
طريقة النحاة ينبغي ان يجعل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا
ايضا اندفع لفظ المتكلم والمخاطب بنحو اولي مشكل ثم لا زيد نكم وعلى التحقيق يرد لا بد من لفظ متكلم وخنوبه
على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة هاهنا فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب ق
ويرد بهذا القيد لفظ آه اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة وبهذا قرر والقيد ولم يرد ان الموضوع منه اخراجها
لفظ لا نزد في جميع انحاء الغايبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب المذكور فلا يرد ما استشفى بها وقوله
فان الاسماء الظاهرة آه بيان لصحة خروجها به مع انها داخلة في الغايب وجه الصحة ان الها موضوعات
للغايب مطلق فيخرج بها بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كلام تقرير
المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المتكلم ظاهر واما المخاطب فحتى لان المخاطب موضوع
المخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب لا يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه
لفظ المخاطب وهو ايضا خارج بقيد الوضع فافهم ولا يخفى ان هذا كله بناء على ان المخاطب يتوجه اليه الخطاب
فانه موضوع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب دم

قيل وينبغي ان يقوله وبعض الكنايات اليفا ليخرج فلان وفلانة ق فهذه غاية البواقي في بيان الاسماء
المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية على الشرطية والاستغراقية والصفة والاضافة وخرج بها
سوى الموصولة لانه المراد بالموصولات الموصول بل هو بحث في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة
كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بافعال التي ليست عند الاول المراد بالاسماء الافعال ليخرج الماضي بل هو
بحث في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لا يدخل
في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يتعلق على بيان المركب ولا بمثله ولا بغير
مع ما انه لا خلوها بحكمه في بعض الظروف ق المفرد او ضع المتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه
العلامة المفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق ومنهم بعض مبنيات معينة لهذه المفهومات والتعريف
الظرفي هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف ان رد لا فراجعها فخذ فانك لن تكتفي ان اركن وعلى
طريقة النحاة ينبغي ان يجعل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا
ايضا اندفع لفظ المتكلم والمخاطب بنحو اولي مشكل ثم لا زيد نكم وعلى التحقيق يرد لا بد من لفظ متكلم وخنوبه
على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة هاهنا فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب ق
ويرد بهذا القيد لفظ آه اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة وبهذا قرر والقيد ولم يرد ان الموضوع منه اخراجها
لفظ لا نزد في جميع انحاء الغايبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب المذكور فلا يرد ما استشفى بها وقوله
فان الاسماء الظاهرة آه بيان لصحة خروجها به مع انها داخلة في الغايب وجه الصحة ان الها موضوعات
للغايب مطلق فيخرج بها بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كلام تقرير
المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المتكلم ظاهر واما المخاطب فحتى لان المخاطب موضوع
المخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب لا يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه
لفظ المخاطب وهو ايضا خارج بقيد الوضع فافهم ولا يخفى ان هذا كله بناء على ان المخاطب يتوجه اليه الخطاب
فانه موضوع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب دم

اعرف المعارف فتم الاعرفية ضمير المتكلم الواحد ق ومنهم ان اجماعا سكنا ذكره الباب وقال ش ومنهم لعبارة
اى اجماعا من البصريين والا فالفراء جعله تقيد انت قائما لكم وباقى الكوفيين ذهبوا الى انه الحال
بتضاريفه وانما عاد ق كما يجئ في انا الكلمة المشتركة ظاهرة يده على ان الفاعل المستتر هو لمحذوف وهو
الذى ذهب اليه البصريون وقال الاان ذلك المحذوف في المستتر كراهة حذف الفاعل وليس كذلك
ظاهر عاد التحقيق كما سبق في اول الشرح وبالقفا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت
اهل التوفيق ق خاصة في الغائب المخاطب عند العامة وهو حال وفاعل يستتر او في ابتداء والتأنيث
او طائفة خاصة وفي الرضى التأنيث للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة
معترضة سواء كان ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا ض اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لما حاجة الى هذا
القيد لان الكلام في بيان استتار ملرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر في بيان وجوه
المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره ض مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان ان ن ه غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق
في الوصف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فافهم صحيح
ان زيد في الشرح مثنى او مجموعا والاولى بالشهور تفسير مطلقا بوجوده او وفي الفيه وهذا ايماء الى انه مطلق
حال من المتكلم لا ظرف زمان ازمان مطلقا ولا منصوب بقوله يستتر مقدرا كان او حالا او ظرفا ق وفي الصفة
مطلقا حالا من الصفة كما يشير به قوله وسواء كان اسم الفاعل والا لوجب ان يقال سواء مطلقة والى الخبر المرفوع كما
يشير به قوله سواء كان او الضمير مرفوعا آه لسواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مؤنثة او مثناة او
مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصلح ح قوله سواء كان اسم الفاعل بل ظرف زمان فمطلقا سواء كان زمانا كقوله
كونه الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان طرفية المتصل مرفوعا او غيره فقوله سواء كان آه بيان لمطلق
غير زمانا فمطلقا بحسب الظن ق فلو كانت ضمائر لاتسع الفتوق لما اتسع وكانه سهو في النساخ ق فهذا ايراد الالف

فاعله ليشمل مقصورا والاستغال الذى فيه وجوه
معناه العدد والرتبة وفاعل ما انا
الحال اذا كان لفظ العدد مقدما فهو حال والا فتمييز
ارزنا جعل تقدم الخ
عطف تفسير بقوله زنا جعلا الخ

ارباللفم
وهو تقدير لما صنعه بقوله بما ذكر
حيث قال يعني بقوله بما ذكر
بعد
فحيث انه مخاطب بسيد ومنهم فقال ويخرج آه متعلق بالتوجيه الثاني واخرج بالتوجيه الاول
ارلفظ المتكلم
فكلاهما المراد بالمتكلم والمخاطب انا بي ولفظا بي موضوعان لذات ما ظهر بها لذات التي هي قائمة بالمتكلم
فيكون المعنى ما وضع لذات الخ ارلئلا يكون
لاحرام زيدا فاعجب بي المتكلم بي عم تنفق وقس عليه حال المتكلم وبهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لانا نقول
ارلكيلا يكون قيد الخ كذب
زيد المذكور الى قوله يحكي عم تنفق تقييد المتكلم واياك واياك وان تحمل كلام الشرح على ما قاله كره بهذا الحاشية بث بهذا
متعلق بقوله انا
الى العائل فانه كلمة فعلها كحي هيء لانشاء وة البيان احد ق وحده اللفظ على ما هو الصحيح اليقاني ق
ارزنهذا الحاشية
او تقدير امثال ضرب غلامه زيد جعل التقديم رتبة واخلاف التقدم لفظا ممكن تقدير الاية انسب منه بيت
علة اياك
الاقوم لم يتجه عليه انه شاع معاملة لفظ بقوله تقديرا فجعله تقديرا واخلاف تحته فليتحمل بالبيان ق فحيث
ارلكن تقديره تقديرا
المعنى لان حيث اللفظ اراد به بالذكر فحيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا بالذكر ابالتبع فيه والا فيفنى
ويجعل تبعا بالتحقيق
اللفظ باعتبار ما دل عليه اللفظ مذكورا بالعظ ق فكانه متقدم فحيث المعنى تعليلي والا فيفنى انا نقول فكانه تقدم
ارلدلوله التقدم
متقدم فحيث اللفظ ق فكانه تقدم ذكره معنى الظ فكانه تقدم ذكره بلفظ ق فانما جاء في ضمير الشان لانه كالعوض
قبيل التقدم بلفظه
عن الجملة المفسرة له ق فكانه تقدم ذكره معنى لا لفظا ق فانما جاء في ضمير الشان لانه كالعوض
ارزنا جعل تقدم الخ
عن الجملة المفسرة له ق فكانه تقدم ذكره معنى لا لفظا ق فانما جاء في ضمير الشان لانه كالعوض
لحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة الجي كما قيل لانه انما جئ به في غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة
الحيرة فانما جاء في ضمير الشان قصد الخ والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون على التقطيع بل لا حاجة الى ان نقول ضمير
الذكر او عدة الفاعل كما في تسابع الفعلين ق وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخير الاوضح والاول مرفوع
ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب ق اللول غربت وغربت يعاد الاول اى يقول غربت وارب الى
غربت ويقرن ليكون افراد الخبر المرفوع المتصل مستدركا قلت اشار الى بيان الفائدة المتصلة بانها واردة على
المعلوم في العرف فلم يفد فائدة الخاصة والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الخبر المرفوع قد يكون فاعلا وقد
يكون مفعولا وعلى هذا قياس المجرور وله فيه لطافة فلا تجهل ق المتوسطين اولى بدله في المسئلة في المتن مبني
بدله البعض من الكل وانت ربما الى ان كلامه الى الاسقاط لا لعدم الحكم فلا يلزم عدم دخوله فابعد بما في الحكم ق فربما
يراد بالمتكلم والحاضر ويبدل وبالغائب يجب رده غائبا على اسلوب الترقي ق لان ضمير المتكلم عرف

والواو في الصفة عن الشيخ - وفي الطاهر في التثنية والجمع ق لاجل شيء به على الله اللام في قوله الا لتقدير
المتصل للتفصيل الا لوقت لانه علم في التفصيل فتح اكن لا يعوله عنه وفيه تعريض على جوزها على السواء ق وذلك
ان تقدير المتصل بالتقديم قيل تفصيله قام لانه لم يشمل اداة النفي وفاعل المصدر اقوله اقائم النحو واخذ في الفصل
لوضوحه وهو في الاثبات اولى لعلم السامع ان المخاطب او الغائب اذا المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس
بالمفعول الاول بالاتصال واحالة الم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه
فصل الضمير بعد اما فانه يجب عنده الالتباس ويجب عند عدم الالتباس شرذمة نسرعا المفتاح واغايتح الثاني نوجهه
فاعل المصدر الغير مضاف اليه المصدر ق او بالفصل الواقع لوضوح الحاجة الى تقدير العامل للظرف لانه يلزم
اليه الوضوح بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بعامل مقدر غير فصل ق اي محذوف عامله ينبغي ان يريد محذوف عامل
ومنه اذا على حذف عامل يفسره في الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا ضربته يفسره الضمير بعد حذف عامله
الاتصالي ق او حرف والضمير فوعه لا يقاء الاول غير مجرور او منصوب ليلا يتنقض بضمير انه قائم فرفوع المحل كما ان منصوبه
المحل لانا نقول الراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الفعل ق او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى
ذكر الضمير منصوبه جرت المحلي بالجر بان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه مسندا اليه صفة
لم تجر على غير من هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فانك لا حاجة الى قولك او بكونه صفة جرت على غير من هي له
بعد قوله او بالفصل لوضوح ان الفصل فيه لدفع الالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له
لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي ق لانه لما انفصل الضمير على خلاف الاصل اذ الاصل ان جعل الانفصال الضمير
علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نوع مناسبة لجعل الانفصال علامة اخر خلاف الاصل وهو علامة لخلاف
والحاصل ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر يتصل الضمير
ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل جوابا ما ذكرا ق اما قائم انتم له لما قلنا له لا خواه فان الاول لم يقل المفعول الثاني
وما ذكره في الشكلة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقائل صلة في جريان الصفة عليهم مما لا اصل

اذا لا اصل فالمعول الاكثر ق احترازا عما اذا اتى بما اعطاها اياه قائم يعبوبه ان كان غائبين جائز
الاتصال وهو غير عزيز لكن الانفصال اكثر وان يكونا غائبين لم يجز فلا فالمجرور قيد على الغائب
ق للتحرز عن تقدم احدهما على الآخر بين في غير حبلى قيل يرد حبلى الاولى في غربته اياه بكونه فاعلا في الاصل في
اعطيته اياه بكونه فاعلا في الحال قلت الاحتراز عن التقدم بلا وجه في باب الرأي والترجيح كما ذكر في محله
الى وجه الحاجة ق وعلى كسيبويه يجوز الاتصال لم يعلم على الاتصال يعلم ان حكاية عن النحاة لا عن العرب
وحكاية كسيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه ودليله ضعف كما مر به فحال اعلم يرتضيه فاضل ولم
يتكلم به العرب فهو ضعيف الورود غير موضوعها واستجاده المرء مذهب النحاة ق وان شئت اورده منفصلا قال
الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال ق لان رعاية الاصل اولى
من رعاية الشبه بالمفعول لم يعلم من رعاية العارض اشارة الى عدم اولوية احدهما بالاشارة بذكر الاصل
الى الترجيح بالاصالة وثانيهما بالاشارة بذكر المرجح بالمفعول الى الترجيح بالمزية لان المزية حقيقة و
المفعولية شبيهة ق والاكثر لولا انت آه لم يعلم لولا انت وعسيت الخ ان يرد عليهما فيكون اخص ليلا يلزم ان يجب
استعمال احدهما ولا وقع سيد الوجود جمعهما في قوله وجاء لولاك وعسى الا ان يدعى لعدم فوت المبالغة فيه
ق لكنه يرد الكسب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وفي تعريفه نظر
فوته كما لا يخفى ق ابراهيم مبتدأ خبره محذوف اي المتكلم عن الحكم ق الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كان جعله في حكم الجار
ومجرورا عليه فانه وفي للام التعليلية كما في قوله لولاك لكان كذا في مغني اللبيب كذا الوجه وكذا ق فهم منها ايضا الحشو
تعرف الضمير والتصرف فيه ليكون محمولا اولى لان المحمول محل التصرف وكذا الكون متأخرا لان التأخير دليل في الخاتمة
تأدى الاولى عند الحاجة ق ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حالة من ضمير الغيبة المفرد
وقوله ان اتصل مع النون اه وقوله ويختار في ليست آه وقوله عكسه لعل جملة معطوفة على الحال وقوله ويختار مستثنى من
التغيير ذكر العكس لعله اولى ونبه على انه اراد بالوقوع ان قاعدة ليست ق لعله ق لتتضح اضافة غير الكسر المختصة بالاسم
اي النون الوقاية

التي بها حلت اخت لجوبه كرة تكون في اخر الكلام لا مطلق الكرة ولذا يتحاشى عن نكرة بنو الوقاية مع ا
الحرف الصناعي الى يضاف الى اخت الكرة لانها لكونها على حرف واحد ليست كسرتها اصلية للجر وذهب ظاهرا الوقاية
لتلي الياء في الكرة آه تبع وا، فذكر الالف مما لا يحتاج اليه ق ولهذا سميت كوا، الوقاية اي نونه بهذا سبب الوقاية
او نونه بهذا للوقاية تأمل ق بخلاف كرة تقريبا لانها في الوسط حكما لشدة اقتراب ياء الجر فيه لانه فاعل
بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء الصائر عنه ق وبخلاف كرة لم يكن الذين كفروا
وقد الحق لعوضها لانتفاء العوض مشركة بينه وبين فاعلية الياء وانه يقوى عمالتها للجر فالاولى الاعراض
عنه والتمسك بانها كالكسرة حيث لم يعد معها للحذوف لالتقاء الساكنين ق وليست لاتغيرها ليست لعلة لانه
عبارة عن ذات الاربع بخلاف الاخيرة فالاولى اختيارا ليست ولعله مستثنا ان عنها ق تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما آه اوطى لعله على لغاتها ق وبيد بشرط المبتداء والجر فيه بحرية اذ تأكيد لان حد المبتداء
والجزاء لا يقع بينهما فصل ق قبل الواو اعلم ان اللفظية لانها المتبادرة ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله اذ
بعد بها وهي اذا، لم يكونا بعد الواو حد مبتداء وجزا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والجر حقيقة لان المبتداء والجر
ليست متقيدة حتى يجب اتصافها قصد بها عنوانهما حين تعلق الحكم بهما دليل التركيب في قيل رأيت هذا
الرجل في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وعبر به لان الحقيقة والمجاز انما يكونان في حكم خاص فيه حقيقة
بكون هذا التركيب حقيقة فقد عقل والقول بانه قيل للجمع بين الحقيقة والمجاز انما قيل عند المجاز بعيد
عن الصحة والجواز ق مطابق للمبتداء والاصح ان يجعل مطابقا للجر كما يكون في الغير فلا يصح كون ضمير
الرفوع المبتداء فمن تمسك في وقوعه انه قد يطابق الجر فقد سها ق لم يعد ضمير مرفوع فاراد بيان ان الفصل
على وجه لا يكون فيه خلاف اذ كونه على ضمير مرفوع متفصلا متفق واذ اختلف في كونه ضميرا فمرفوع
الا فكما مستتر وفيه اذ قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع واجرا
عنفا فاضيفه للتنبيه على ذلك صحاح عنده ق يسمى هذا المرفوع فصلا الاولى يسمي صيغة هذا المرفوع فصلا

فصلا وكان اذ ذاك تسمح لظهور المراد ق وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق
بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام الصيرورة بعد ان اللام كي ومعناها بسببية ما قبلها لما بعدها
والسبب فصل بين كون المبتداء نعتا وخبر التوسط لا التسمية ق لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان
المبتداء على اصله وهو التعريف وما يحتاج الى الفصل فيه هو الاصل في المبتداء هو فيه للجر النكرة محمولة عليه فما احتيج
اليه في المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل ق اذا فعل كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج عمدا
بقوله تعالى وما يكذبون هو يسوء ر، بالرفع يحتمل كونه مبتداء او تأكيدا لما في انه هو ابكى واضحك وزيد با، تأكيد النفي
بالفصل ليوهد ولا يخفى ان كلام على السند الاصح ق اقتصر على مثال افعل منه اذ قوله اقتصر لان الدال قوله فيه مع الاستثناء
ان الاصل الفصل كل استثناء فيكون فيه ايضا على الغير بطريق الاولى ق وبعض الوجه يجعله مبتداء اي مستحقا بحيث يحكم
النحاة بكونه مبتداء لو كان هو على الجعل مبتداء للحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه اما لو كان نعتا كما هو الظاهر
ان يجعله الاستغناء فاراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشيء مقصودا بوصف شيء لا يدل على وقوعه
فعلا ق وهي الرفع متعينة لعدم الرفع متعينة بالجزئية لتعينه عما سبق ق ويتقدم قبل الجملة اي الجزئية الاسمية
او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر خوفا من التوهم الابصار ق ولا يبعد ان يقال
من الكلام ويقع متقدما غير سبق وجه متقضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخر فهذا خرج في هذا التوجيه
مقتضاه وجعله بحيث لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج متقضى التقدم وجعل الجملة غير مقتضاه اليه
التقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب الصناعي مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سمى بعض الناس
بها وجيها ق وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشترط في التسمية بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم
من الآية للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع بين قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه وان كان ما يحترز به عنه وهو
ضمير رجلا وغير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وفي ذكر السيوطي بعدم جواز
الفصل بغير الشرع والجملة ضمير للافراد ومجملة معترضة ق قبل الجملة اي قبل هذا الجزء من الكلام وهو الكلام بتمامه

موجودة في خمسة من الاسكارة فيكون خمسة عشرين ق واما قلنا انواع اه يعني ان تعريف الفصل يجري
للخلاف بلا خلاف في ستة فلا يرد ان عد هذا واحدة سبعة ق وذلك للبعيد وذلك للمتوسط ق لا يستعمل الكاف
الا للمتوسط كهذا او البعيد واللام للمتخيل على البعد ق ولما راى الصفوي ان نقول ينبغي على ان حكم نحو استعد الرتبة
وشبهه ان لا يستعمل ويؤيده ما ذكروا انهم لا يقولون في المذكر الغريب ق ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة وذلك
يبعده ان ذلك انما اشير اليه متوسطا يستحق ذلك ق على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك لانه زمان ما فيها لك
الولاية لله الواحد القهار او غيره ق واما ما عد ابن الحاجب اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ
وهو انها غير موضوعة للاشارة الحسية حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عد ابن الحاجب فرق اذ هي استعملت في المكان ذهنا
ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظروفا في المكان فما عد ابن الحاجب لا يلزم ان يكون ظروفا ق اولا يعبر جزءا انما هو اذا كان
يتم الافعال الناقصة بنى تقييد الكلام على القول في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا عبرة بها والاول اظهر
في ضابط وما عد ابن الحاجب التزم بوقوعه منصوب افعال تامة لا يتعلق غرض الاحد الا فاضطر بعد بها احوال
وقوع ما هو الراجح في لبيان الا انه جعل المنصوب بها تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل
بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والله اعلم بمعنى كان وجعل الجزء الثاني بمعنى الجزء الاول وادى به بان قصد
جزاء الجزء وهذا انما يتم لو كان ابتداء او الجزاء المفهوم من مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة
تقييد ولا تقييد اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا عقارنا بها لا الا خذا فيها وعلى هذا ينبغي ان يستدل
في بيانه فالمشهور في امثاله لا يتم الدليل الا بضم البيان اعني ان البيان تمام به وذا التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والله اعلم
فالمعنى هنا كما لا يكون جزاء الا مع صلة ق ولقائل ان يقول يمكن ان يوقف الصلة لا بعادة ان تقييد الصلة بعيدة
عن الشرط لكن مع الشرطية قد من تقريره اقرب وما تعقل افعل الا غير فذلك لانا نقول في قولنا نقرب مفعوله
تقرب فهو جزء بدون الجملة وبهذا عرفت انه لا حاجة بل لا يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض
الحد عن الشرطية فقد سها سهوا اجنبيا ق ذكر العايد وفي انه جاء فوقه في فوعدم الصلة آه لا يخفى انه تكلف

تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء لفوات جزئه في مفهوم الصلة ق ولما كانت الصلة تعين ليس المقصود
تعريف الصلة بل هو قيد احترازي تعريفي غير مانع ق يعني ما بقوله وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا الا
بصلة جملة خبرية تنبيه قال لو قال الموصول ما لا يتم جزأ الا بجملة خبرية وغيره لكان اوضح واخصر ق
او واو في مقام الحاجة الى تاء التأنيث لان مع الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مركبا ناقصا خبريا ق
والعايد ضمير لا غير ضمير فوق الملكي في التسهيل بدليل العايد الى المبتدا وهو الموصول فالحق ان المراد بالضمير منه
وما ينوب منابه ق وصلة اللذ واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول
وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة ذي بمعنى الجملة فالتعريض لها ليس لانها بل لما في تعريف الصلة وان
الصلة الموقفة عدمها على الا لاقتضاء اللذ واللام بمقتضى الجملة وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع
مرفوعه والاولى ان يقول وصلة اللذ واللام اقتضاء اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة
واسم تفضيل لان بسببه يخرج الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا بيانا ولان بالفعل فلا يعبر ان يخرج للجملة ق وهو
اذا لم صلة اي الوجه المأخوذ من الرق ق واي اذ مضافا الى معرفة لفظا وتقديرا يعني الذي وذي وكذا
قوله واية يعني التي يريد به التي وذيه ق المنسوب الى ذي قلبت في النسبة ياؤها الفا واذا وقفت عرفا
عن تحرك الياء ق وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذو بمعنى احد الاشتراك وموصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم
يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من استفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا ما من الذ زائدة اذ بعده موصوله ق والعايد المفعول كسر عايد اللذ واللام فانه لا يجوز
اللذ قرضا موصوليتها والضمير العايد لا يكون موصوليتها ق الا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل
فلا يرد ان اللذ لا يخصص بل يعم المجرد وما مر فوعه ايضا ولا يخفى ان عند التقييد فنفيد اللام في اللذ قد في اكثر قلنا
خصصه وعند اطلاق فوعه اذا كان مبتدا يجوز بشرط ان لا يكون الجزء جملة ولا ظرفا او ان يكون بعد اي او يكون
الصلة كونا عاما وهو الذي في الدار اذا كم فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر

عجز فى جر متعلق بطلبة الصلة او بإضافة صفة ناصبة لتقدير اى نحو الذى انا فاضل بزيد اى عنايته به ق باب الاخبار
بالذى يتعلق الاخبار به لانه اولا وبالذات مفعول ثانى لانه جزء العائد بالتمرين به والا فهو جائز فى كلا المفعولين
فقولك زيد قائم وفاضل جزء قولك او يقوم مقامه يريد به اللام الداخل على المراد بالذى الذى هو فى قوة قولك يقوم
ان يخبر بالذى ان مثلا وكان قد رجح فى قولك او يقوم مقامه وقوله فى تعليم المتعلم فانى التعليم لا مفاد علم فاعرفه
ق لعله بيان لفهم الرتبة الاخبار بشئ بان تريبا المتعلم كان بعد تعلمه طريق الاخبار وفاعيل لانه لا اولوية بالاخبار
يجوز ان يكون قيد التعليم فيه ذكر فى مسئلة تصدير الذى ودفع الغير هو دفع المجرور عنه وتأخير المجرور عنه لانه من دفوع
المتعلم
الى الله النجدية وهو احد اقوال فى هذا الباب تأمل ق اى باستعانة الذى اد عا يجر عنه بالذى فالباء صلة الاخبار
فى هذا الباب
ق هذا ايضا سهو اينبغى بان يكون من دفوع وجوب تقديم المتبدء اذا ان يكون موصولا ولم يذكر فى موضع من شئ من كتب النحو
فلعلهم اراد والتصدير عملا جاء الاصل فى باب المبتدء اى ق اى فى موضع ما هو مجر عنه بالذى يريد ان التعبير بالمجر عنه باعتبار
ما يئول ولكن ان قرينه بكلمة عن التعليل اى المجر عنه عجمة ومسببه ق واو فتة اى المجر عنه عن الغير اعتبر التأخير بالنسبة الى الغير والا
اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ق ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يشتركلام يا بانك لم تخبر
عن زيد فى المثال الا عن ذكر كائنه اسم الفاعل او المفعول فتقوله القائم بابا زيد او تقوله المضروب الى زيد فتنبه وتنبه
بالتعليل على ما مر من ان من شروط الجملة الفعلية ولذا التجا به مع انه زيد فى مثاليه تعليل المثل ق كما يسبق
حرف الشئ فيه بحيث لان الشئ يسبق بما تأخر عنه كما ان صيغة المستقبل يسبق فيه فلك وصيغة الماضى التقدم فاذا اتم بيانك فى
اما اخبار بالالف واللام بقوة الزمان الدال عليه الجملة جاز لا بيانك لا بقوة ما فيه من الزمن فاذا قلت عن زيد
الخروج ولا يجوز ان يوقف من الفعل لمنع اسم الفاعل المعدوم فيقال فى الاخبار عن زيد فى لم يقم زيد الا قائم زيد
فان قلت ينبغى ان يصح الاخبار عن زيد فى زيد قائم بالالف واللام فتقوله القائم زيد قلت القائم الذى جزاء الجملة
الاولى مفرد والذى فى القائم جملة وفى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر ق وفى على الموصول او صفة
سهو اعند التأمل اما ان دفع الغير موقع المجر عنه وجعله الموصول فلا بعد ان ثقة فاحفظها يسهل عليك الاعتبار

فسيد كر نسخ

استعانة به بدء جميع ما ذكره ق فى غير الزمن قيل الانفع فى المفرد المجرد ق المصدر العامل الاصغر الادون
والعامل ق والحال الاولى دفعى يجب تنكير فاعرفه فى ذكر تمثيل ق والاتيان تحقيق لما هو صوله و
بيان انه يتخصص بالموصوله وكذا ما ذكر فى افادات فليتأمل لما يوصله فى بابه توتيبا كما ظن وبنى
بوصف واعلم ان ما هو صوله فسرته بما يتم الكلام به فى ايضاحه والمراد بتحقيق الموصوله الى استيفاء شروطه كلها
استغنى عن وصفه بباب اسم الفاعل وقد علمت البيان فعاله غير اسم الفعل فى باب اسم الافعال ق فانها اما كافة نحو اغا زيد
قائم آه فيها انها قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا ق استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى
من معانى فعل الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف فى النوعين حرف الجر والمضاف اقاما يكون مع غاد
اشباهه قليل ق ربما تركه النحاة قيل جاز ان يكون حاكاة قال الصفاء النحاة اضمروا كونها موصوفة
يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه وهو من الاوفة لكن قليل الاشتراط فقدم كونها والاولى ان يقال
يعلم ان النحاة اضمروه لاستغنائه عن تكلف حذف المبين او تفسير نكره قاعدة على كلمة من او الحكم بزيادة من
او جعلها للتبعيض والمتبادر من البيان بعد كلمة فاذ قوله لم وجب جملة فعلية حالية متعلقة بالاول وذى حاله
صفة الامر ستاذ وله بالمنكر لكفى بالا بينة ق وتام قيل اى غير محتاج الى صلة او صفة قلت او هو مفرد قوله بعض
من صفة لتامة فكره تنصيصا على افتيار مذهب ابى على ودون سيبويه ولكن اذا تجعله بيانا لمعنى ما هو سور الموصوله
وبعضها الفائدة الباقية ق وصفة نحو اغا به ضربا جاوا ضربا اى ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من ضرب
فان التوصيف بها اما للتعميم او التعظيم او التحقير والنوعية وتتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص كونها صفة
لكونها اعرفية كما ذهب اليه البعض ق ولم يعد ولم الاكثرية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم احتياجها الى البيان بل الاولى اشتراطها
بعدم ق الالف اللام ردا على ابى على حيث اشترطها دفعا لمباحث المرية التى لا ينبغى ان يدعها الناظر فى هذا المقام ان عدم
فى الموصول لانه فى صيغ وجد ولا يتفق على ما لا يعلم الا تعقيبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقوله عالم به فى السؤال
ما لا يعلم ق والمجرد اما حقيقة وهو ما لا يتبادر الى الذهن منه الا المعنى الحقيقى نسبة الى اللفظ او الاضافة نحو زيد فى

ثنائي تقصد لمذ يد به نفسه فيقال لفظة هاء ولاء قلبت الهمزة هاء او نقول انها منسوب الى ما هو علة تقدير جعل
الكلمة ككلمة كذا في الرضي ق وهو صفة محذوفا يها الرجل فحصل الرضي لكونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش
نكرة موصوفة ق وهو موجه بالاتفاق وهو سماعي لخص بقوله وهو سماعي على رواعز الملذان وذو والطائية وقد
رضي كرده
ضيع الرضي رحمه الله ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم ق الا اذا اتفق صدر عليها وكانت مضافة
فانه كان مضافا يبنى على الضم يجيء
ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فانه لم يكن مضافة فالاعرب ق فيمن قرأ بالضم اي عند
بعض من قرأ بالضم فافهم فهم وجعل الجملة صفة شيئة بتقدير يقولون فيهم ايهم اشد ق وفي هاذا
صنفت وجهان احدهما ان لا يجيء موصولة ولا زايدة الا بعد ما وفي الاستفهامية والاولى فيهما وفي غيرها
منع الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولكم في فاتحة سورة الاعراف فيه اسم اشارة لا غير ويجعل فيما في الذي
ان يكون زايدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فانها انما تدخل الاعلى اسم الاشارة وهو لقة من نبا
الوجهين فيها صنفت الاشارة الى انها اثبات فاعلة مبنية على الاحتمال وليشبه بها يجيء لجواز الحكم بزيادته فان
قلت فما وجه رفع الخبر قلت جعلوا صنفت خبرا لمحذوف كما العايد اليه المبتدا وان كان قليلا واما قال فيما اذا صنفت اصرارا
على مثل طاب اكارم اصلها فعل شحما على غير المفعول فانه الرفع فيه لازم وجعلوا ان حذف فعل مصدرا وفوعا بمعنى الرفع على
وكان جعله فعلا مجهولا ق ما كان اي اسم كان النكاء يعاد اي اسم كان يعاد النكاء نحو يجيء الحمام دالتقضاء والدورة
والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسم الافعال ان لا يكون لها اعراب كما ما مضى والاولى وقيل بها مرفوع المحل
بالابتداء او هو مبتدا فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقايم زيد ونحو انهو الذي عنده الصفة الفضلة واذا كان
فاعلا يبنى فاتحة بيان المبتدا في نحو اذا الكتاب - وقيل به مضمر مضمون بما بعده نحو نعم رجلا زيد في نعم فعل
ق مثل رويد زيدا اي امهله مثل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى المصدر لكون اسماء الافعال مشتملة على معاني الافعال
او ما انها اسم فعل وغير اسم فعل وما هو اسم فعل فقط وما يستعمل في معناه الاصلي وما لم يستعمل فيه فقط ورويد اما
تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدل الى المفعول لتضمنه معنى الامهال او جعله

جعله بمعناه ق العتق في الكاشية التي لها وفرة اقاموس العتيق بالضم الجارية الوفرة ق وفعال بمعنى
الامر مشتق من الثلاثي بمعنى صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون خلافا غير مبني لا
بوجه ما ثلاثي ولا يخفى ان كونه اتى قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان يجب التحقق
في اخذه على السماع فلكل ان يأخذ فعال من كل فعل وانما تسمعه من العرب فكونه فعال قياسا لا يقتضي ان يصح لكل ان تأخذ
قوام معناه وانما يجيء فلانيا في كونه قياسا سماعي قوام بمعنى ثم على انه يصح ان يكون اظهر او بكونه قياسا ان بناؤه
وكون بنائه على الكسر قياسا غير متوقف على السماع فافهم ق الا الاناء وانهو فرقا عن صنت التصغير
وعن عار اي تلاعب الصبيان بالعزة وهي لعبة لهم قال الطرماح وقار عكاية صوت الرعد وعن عار حكاية
صوت الصبيان فيه ان الحكاية لا يغير فلو كانا صوتيتين لقيل قار قار وعار وعار وفيه ان معناهما حكاية صوت
الرعد وحكاية صوت الصبيان في معظم اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فانتفت اعلى انها ليا ت الاناء وانهو
ان اسم الفعل عن الامر يوجد في الرباعي كالاناء وانهو فعال عن الامر ليا ت الاناء وانهو فعال عن الامر ليا ت في الرباعي
وفعال وفعار وعار ليفعال كما لا يخفى ق ولم يتعرض الى الآخر وليل قاطع على تعريفه وقال الصبان كان فيه
ان جميع اسماء الافعال اعرافا او صفة او مصدرا وعلى هو نشة فاذا سمع بها ذكر وجب علم انها فيه وعند
النحاة جعلها معرفة وليس اخراجها دليلا على عدم كونها هو نشة ق وقال كونه صفة هو نشة في فعال صفة
في المذكر وجيئها مستعملة موصوفا وغير موصوف وهذا لا لازمة للمذكر ما فاق واما عدم لازمة لها على غير ذي
الذكر فلا يصار على جنب بالعلبة كحياء للمنية وهي في الاصل لكل ما يحيى اي يحدث ثم اختصت بالغلبة بجنس
المنايا والضرب الثاني ما يتبع على وصفيتها نحو قطاط اي قاطبة كافية ق كيف والاصل في كل عدول عن شيء انه لا يخرج
عن النوع الذي فاق اليه وعليه انك عدلت عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثم جئتها ليست بكلمة بل لفظ ركب مع اخيه وفرق
ان التركيب الى الاحيية الان يقال المراد ان الاصل انه لا يخرج عن نوع اصلا او عن نوع بالتمام فهو كلمة ق على اللاعيان هو نشة
عاما فرضي وقوله وهو مستفاد من التعميم بجعل ضمير واصحاب الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل الضمير فيها

مبحث اسماء الافعال

يستفاد من قوله مرب وبناء يختلف فيه الا يجمع على مفعول واحد عامل او احتيج الى حذف مفعول احدهما
كما عرفت في باب التنازع ق وقوله مؤنثا صفة على وذكره للتنبيه اه فان قلت الاظهر ان الاحتراز عن قطاع اذا
سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت لو علم مؤنث لان الزايد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث
بقي ان الاظهر ان احتراز عن فرس اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للعيال يقتضي بناء
اذا جعل علما لمؤنث فانه لا ينبغي التعاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه على ذات اصلا وصفة فتأمل
العلمية وفي شرح كلام ابن ه ايضا ان قيد مؤنثا ليس حتما ازفعال ق كقطام وغلاب بنيا على اوآة ق فاكتفى
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يزقوله بناؤه ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابه الكل فمعنى قوله الحص
مرب في تميم كلام الاخفش اه فانه ليس بعرب في تميم كلام بل عند اقلهم ق وجه الاكثرين ان الراء عرفت آنفا
لم يذكر الفاضل الهندي واوضحه ابن ه دلالته في كتبهم وجه اخر وهو ان الالف في فواتح الراء مستحسنة
وللصحيح لكسرا فالتزم ق اعلم ان الاصوات اخبارية على لفظ الانشائية بل على لفظ الامر فقط ق اما الزجر اه وعاء او غيره فكما
في تسكين البرجمة اذ علم على الشرب او اناقة كما اذا علمت نخ لانا خبة البشير ق لانتفاء التركيب فيها فهي مفردة خبة
في قوله او وقعة غير مركب ق والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها في غير نقلها على سبيل الحكاية قاله الفاضل
الهندي لانه اسم للاصوات وبه يشعر قوله وبهذا الاعتبار ليست باسماء وفيه ان وجه ما ذكره الفاضل هو انه لا تفاوت بين
بين القعقعة فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فتأمل والوجه الاول نظرا لان الغرض من الصوت حضاره
بذاته اما الحكم على المخبر او ليطلب منه ما هو الموضوع لمعدوره كما هو فالالفاظ دليل كلي تقديري فهو صوت وليس باسم
لا يقال يرد انه اسم حكمي او في احكام الاسم يعتبر الاسم حقيقة او حكمي لانا نقول الاصوات مطلقا اسم حكمية وكذا
عد قسمي الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمي بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة
مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحقان المراد بالاصوات ذكر الكلام قسم
من اقسام المبني والمستعمل لما هو الغرض منه والاكان بناء المبنيات في الكتب اللغوية عاطلا

قاطرا وتوقف الصوت يشعر كلمات باعتبار ما له الحكاية بل لانه يصدق على الجميع حكي بعضهم ق او صوت البهايم يعني
مثل الاول لانه لا يجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التقييد للتحقيق ليشمل دواعي الحمر للتعدية
بهمزة فقضاء التعجب او مسكين توجع او تخفيف تحقير فيشمل القسم الاول له ايضا بتكلف واحد لانه قد يوضع لهذه القسم
داعما وجه بان نحو اقتضاء للفاضل الهندي فهو عنده حاتر فذ فاكه وفكهة فاحص ق قيل فاكه لانه
لما كان هذا القسم تأبى الفاضل الهندي وكان اذا اطلق المتعلق بالفتح كما في تقسيم البهايم فانه اصدق على
الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه للاصوات الغير فلكل الصوت اقرب من المركب بعض الغير لانه يتفرع الغير لانحاء وعالم
يتعلق بالغير كون للاتقي فانه يتعلق بعضه بعضه بالطبع وغير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب بالغير فاعلم ان
ما هو اقرب الى الغير موما فما هو البعد منه بطريق الاولى ان لا يكون موما دونه فان بعد ع الاعراب لا يوجب اولوية
لطافا بالمبني لجواز كون طباع ورجحة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية اليضا ق المركبات اي المركبات
المعدودة من البنيات ويشعر عبارته بهذه بانه جعله اللام للعهد فتحمل على كل اسم آه عليه عما لا يصلح فلا يصلح التوقف لتوقفها
على صحة الحمل وجعلها بتقدير بهذا باب المركبات وجعله كل اسم تعريفا لحذوفا اي المركب كل اسم لا يلايم جعله التعريف
انواعا تذكر آه على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الاول ه وجعله اللام للجنس وبطلانه للجميعة لا يلايم جعله نظيرا لما
هو موما فهذه العبارة في بعض نواحيه الى حمل اللام المذكور آه على الاجناس لا على المعهود ق كل اسم وضع بجنس المركب وبالعبور
عنه عما هو اعم اعتمادا على قيده بالتركيب كما في اخواته لان التركيب تخصصه بالاسم المبني لانه نوع الاسم المبني والمركب
المعدود منها نوع الاسم المبني لا يرد ان يعطيك ثوب وبهذا اسقط ما ذكره الرضي من انه قطاع ذي ثلث قوله اسم غير محتاج
اليه كما ذكر لان المعدود ثقة لانه نوع الاسم على ان ايهام قولنا كل ما هو موضوع كلمة يرد عدم صحة جعلها قسمي الكلام يدعوا
الى التوجيه بقوله كل فتأمل بقي انه لا يصح وصف المركب بالمعدودة في البنيات الا ان يراد بالمعدودة في البنيات نوع المعدود
منها المبنية فافهم ق فوضع كلمة حقيقة او حكما اخبر او فعلية آه فاوجد من نسوة الاوقع التركيب حقيقة بعطيك
الا الكلمة هو نوع من اسم وفعل وحرف فانه مركب بحت بالضم وهو مركب يوخذ بعض الابواب وبعد عنه ثم اسم

لغير فنسب اليه فرع بيت القدس على ما في القاموس ونصه وما في التفصيل ق وليس ببعيد نسبة اصلا لا في الحاء ولا
لا قبله التركيب ره بيان الرضي حيث قال اي ليس بعيد نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عدم العبارة
بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاتم مستفاد من الوضوح والتقيد بالنقاء والتنبيه بالنقاء لعل وجه التقيد بالنقاء
النسبة قبل الاضافة فحمل على العدم بقرينة حذف التاء في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية
لشيء خمسة عشر ق ولا يخفى انه يخرج به نحو خمسة عشر اداه بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت وبيت مما يتضمن
الثاني منه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان جزئيه قبل
التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تقييد النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمقيد ولا
متعلق بما يستفاد من كلام لان علة تقييد نسبة غير العطف لكن يرد عليه ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تقييد
النسبة على وجه يخرج نحو لزيد لسبة فانه لم يكن في الصورة في شيء نفع تقييد عما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي
لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة مغنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه
يخرج نحو خمسة عشر ق والاحسن ان يعلل اخراج بالشبه نسبة معهودة آثر عليه انه لو كان لهيئة خمسة عشر مدلول
لبيان مفاد العطف فانسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لان ظاهر الهيئة ولان باطنها فما حاصل
لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجيه والجواب انه ليست خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة
عشر بل بين عشر وما نسب الى خمسة فضلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كعلبك
مركبين وخمسة وعشر تركيب للحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر يغلب فيما
الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحروف بخلاف بعلبك وهذا هو التحقيق الذي
افاده التوفيق وبهذا الاعتبار جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا محل فاعتمه وان كان مخالفا لما هو المشهور
بين المحققين فانه بعد ظهور كل المطلوب لا فرق بينه وبين ما يكتفي به والمقصود ولا بعد في هذا كما ان المنهج التركيبي ق وهذا
اولى من قول ق والاكل بعض لا فرق بينه وبين ما يكتفي به والمقصود ولا بعد في هذا كما ان المنهج التركيبي ق وهذا
لم يعلل بعض الكتاب بقاء ما وجه الاصطلاح في الكتابة وقوله الحروف ق لكونها موضوعة مع

بحث الرضي

اشتق من العدد وفي حكمه بالاعلى تفصيل في الحروف وان لم يكن شيء منها عددا فيخرج نحو ثالث ثلاثة فالاولى ان يقال او ما
مثالية اهـ ح لتضمن الحروف في التركيب والا فتضمن فاعل كما في حاشية عصام ق وجوابه المراد بصيغة الفاعل ما حاصل
الجواب ان المراد بتضمن الثاني في الحاء او في العدد فخمسة عشر في الاصل خمسة عشر الا انه غير لا لاصل الحاء فضمن
العطف وانما لم يوجد في المغير اليه لكنه وجد في المغير عنه والاولى ان يقال ان العطف موجود في خمسة عشر لكن ليس
معطوفا على واحد لتضمن الحاء وعلى الحاء اذ المعنى على افادة الواحد والكثرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل
الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيح واختصار فايدة على قاله ولم ر ما حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة
يعني الحاء الذي غير اليه لا الحاء الذي هو معطوف في حيث المعنى على العدد الذي هو الفاعلة منه فهو عدد ومعطوف فتأمل اهـ ره
لا معدود ولا عدد على معدود ولكن يتحمل ان يقال ما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف فتأمل اهـ هذه
عبارة ق والاعراب الثاني فيه مجاز والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو
مجموع المركب لا الجزء الثاني وقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر والا فالمبني قبل
نقل الى جواز اعراب الجزء الثاني الذي بعد التركيب كما هو فاعلم وقد يقال ان المعرب في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف الاولى ان كان قابلا
للاعراب وكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لانه كالاسم منه قبل التركيب عينه الخ ق والاصح اعراب الثاني مع منع
الصرف وبناء الاول اعرابه وهو اصح للفاء تكلف في عبارة المتن تلك الفائدة والا فالواو اصح عند الاكثر حيث جعل بناء
الاول واعراب الثاني على غيره لا يصح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعله قولا بكعلبك تقييد
للاعراب الثاني لا تمثيلا فحسب ق جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في العامة كنى به عن كذا اذا لم يذكره باسمه الخاص ويكتفي كناية
تكلم بما يستدل به على ان يتكلم بشيء وتريد غيره او بلفظ يحتمله حقيقة ومجازا ق والكل ما يكنى به
او ترى منه كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستحيا من ذكره وفلان وفلانة وكنيته من ذلك الباب كالمفر
والهنادي ق وقوله والكل بعض لا فرق بينه وبين ما يكتفي به والمقصود ولا بعد فيه وكان المنهج التركيبي ق وهذا
لم يعلل بعض الكتاب بقاء ما وجه الاصطلاح في الكتابة وقوله الحروف ق لكونها موضوعة مع

ثنائية فيسمى بهذا الاسم اخا اضافة العاقول اسم فاعل بنى على السكون او مائنة مركبا مع التشبيه وما قدرت و
اسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا وللجر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجلا كريم اياه بهذا
وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الاستفهامية وابن بناء الخبرية فتأمل ق وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا عند من رغب
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اجاجر ومعطوف على يوم النسب او مرفوع عن عطف على محل فاتحي عطف كتب الضفادع
العاقول كتب وكتب بكسر اخرها اي كذا او كذا والتأخير هنا في الاصل هذا وتفصيل ازهاق في الاصل كية ودوية على
وزن المرآة حذفت اللام والبدل عنها تاء التأنيث كما في نسب وزنرب يستعملان على الاصل والوقف عليهما
ع بالهاء ولا يكون ان الا مفتوحة حيث كذا في الرضي ويأتي جواز بنائهما على الفتح ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف
ق واما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واحدة آه لا يخفى ان بهذا الوجه لا يغير من شيء في المبنى لانه ش بنى على الاصل ولا ما
وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل ق فمرتبة في البناء نحطة عن افعال لانه في الاصل مركب
والكثرة فيه اعراب والتنوين جعله التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كأنه مبني على السكون ويجوز ان لا يقول الاصل بناء
بناء ق لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما او حكما بلا حاجة بل اويل فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط
لا يروى شيئا من الطرفين فلو جعل طرفا ويميز عنه بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله
الفاضل الهندي انه اكثر ولا اجد ذكره الرضي ان ائن في الاغلب لا يعرف العلة والكثرة فجعلها على الدرجة الوسطى اولى
والاوجه ان يقال نصب يميزكم الاستفهامية لانه جعله يميزكم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعله يميزكم الاستفهامية فحينئذ
او مثله احرى لا لتشبيه الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا او لم يعكس لان حمل الخبرية معقدة على الاستفهامية تكون الاستفهامية
فرع الخبر فجعلت كالطرفين تحمل على الوسط ق لكن بعد الزمخشري ان يكون كم هذا وقوله الرضي ولا حاجة على جوازه كما
مر كتب بهذا الهوامش بانه رد عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية وعبارته وما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز في خبرية كم
الاستفهامية المجرورة بحرف الجر المتعلق على كم جذع بنى تميم وبكم رجل درت والمجد تقصد تطابق كم ويميزه جرا والجر عندنا لازم جاء
بسبب اضافة كم الى يميزه كما في الخبرية وبهذا ظهر حتى وجه وعند النحاة نحو مجرور من قدرة ويجوز في الفارسية قصد التطابق

(٧٦)

التطابق بهذا وبهذا ظهر حتى وجه حملة قوله وكم الاستفهامية تميزها منصوب مفرد وغير مشتق بكم رجلا درت لانه
داخل في قوله ويدخل مفرد فيما ق والخبرية ايضا يدخل له على انشاء التكثير بهذا الوجه ما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية
نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المتن بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب
لانشاء التقليل لا يخرجان كلا منهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله مطلق الحكم
يجوز ق لو قال وكلما اي نفع فاعل احذف فذكر كلما اي لان تأنيث كم غير حقيقي التاء ودليله ان تأويلها
بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر التذكير فقوله فهو تاء ولهذا يدخل التنوين عليها كما
ترى لكن ينبغي ان يقال بالتأويل فلا حاجة كلا هذين الفقيهين او الآخرين ق او كل واحد منهما اشارة الى الوجه الجاري في
وجوه هذا ان كلا منهما للفظ وفيها وجه لطيف قد خفي للطفه وبيانه بنى على ان كلا اي واحد بالتاء والتذكير باعتبار
وذكر كلا اي بتطلع لاعتبار التعدد ليكون يتعلم تخصيص اعتبار الآخر بما جد اعتبار ذكر ق فكلا بعده صفة او بدله فعلى بدله
على انه اظهر بالفعل فالهم وشبهه يشمل نحو يوما انت سير وكم رجلا انت ضارب ق او متعلق محذوف في النسخة الصحيحة
غير مشتق عنه فهو يعم المشتق بالتمر والمتعلق وفي بعضها بالتمر فهو قاصر لا يصلح الا لزيادة او متعلقة وعلى ان المشتق
عنه اشمل يتبادر منه الصالح للاشتغال به المرض عنه بالاشتغال بغيره بانه تشتغل بعد لكم جاد كم ولا يخفى عليك ان المتبادر
من غير المشتق عنه اشمل الصالح للاشتغال به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا تناقض نظرا الى الطعن
المتبادر فهو الاوجه حذف الاخير فان كان بعده فعل مشتق به ق وعلم لا يكون الا بحسب المخبر اشارة الى الوجه فاعتبر خبره المضي
انه تشتغل بكم يوما فرغت لان ان منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبا بالتبعية وليس نصب الاسم الطرفية فاجاب
ان ما ذكر باعتبار اقتضائه لكم يوما على الاباحة الظرفية وعلاكه اقتضائه المميز ق نحو كم رجلا ضربت في المفعول بواسطة الرضي وليس بموقوف
انتصابها الا على المفعولية اي ظرفا او مصدرا او خبرا كان نحو كم درهما كان مالك او مفعولا ثانيا باب اعطيت نحو ظننت مالك
ق وانما جعلت الفعل او شبهه اعم فانه يكون ملفوظا او مقدرا كما في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اي اجاز نحو فاضل
الهندي جعله حالا فانه قوله والا فرغت عن اي يجوز نحو فعلا قوله منصوبا على وجه النصب ويرده ما ذكره انه كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه

ضعيف ق وكل حاصل لم يقل وكل عامل مضاف اوجه خروج انه اضمر واضمر ضمير شان جواز تقدم المضاف والجار عليها
مع اقتضائها للصدر الكلام ق نحو ابوه نظير لاضاف وينتقض ذلك القاعدة بكم رجل صحبك فان تمييزه لم يتاخر
لانه النكرة لا يكون مبتداء للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما ق فكم لهما مفعول
فيه ولا يلزم ذكره اذ كره الرضي وهو غير صحيح لان المرفوع محال ان يكون ظرفا ق وهما متلازمان في ثاني
الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المتن اليه بكذا قوله فكل ما بعده صلة لان يجعل المتن اليه قوله وهي عند الكلام
الرماني وتمام تخريج الوجوه الاربعة في كل منها ستعرفهم وشرط اولا الترجمة بان المراد ان يبين تلك الوجوه في جميع الاسماء
وجعل غيره بيانا وهو في التبيين فقال منه ولكنه ان اختلفوا في بعض تلك الوجوه او جعلها اسماء الشرط والاستفهام والاخفش
انه في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قرارة كلا انه لابد ان يراد بعضها اسماء الشرط وباقيها اسماء الاستفهام ق واذا كانت شرطية
فلا يكون لها في تلك الوجوه الثلثة وانما كان اسم الشرط مبتداء فعلى اربعة مذاهب اما الشرط والجزاء او الشرط فقط
وخبره ان طابيا ان لم يكن فاضرع او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتداء لا جزاء ق وفي بعضها ومن تميزكم عمة ويليه قوله وقد
يجر فيما يجاء التمييز دليلا ذكر التمييز انما الكلام وقد يجر فاطمير ق اي سوء تميز باعتبار بعض الوجوه والا ظهر ان ما هو تميز
بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وعدمه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض
الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه اربعة ذكره نصبا وجرا وعدمه ذكرك فلما يجعلها ثلثة ق فكان الاليق تاخير هذا
عن قوله وقد يجر فيما يجاء مثل كم مالك وكم عربة لبناقة تمام النوع عن الاصل فتع هذا التوجيه مع التحمل في التمييز يحمل على التمييز في
بعض الوجوه فوله حسن الترتيب فالاول لزيد ان يقال لزيد او بالاوجه الثلثة نعم عمة وجر بما مع الافراد وجر بما مع الجمعية وزيد او
بقوله وقد يجر فانه قد يجر في مثل كم رجلا عمة لكن بالجر وضالته فانه انما يسبق انفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر بانا
عتبار التمييز المجرور ويكون تقدير كم مالك وكم عربة تنتظر ايجاد فانه هذا التمييز وبينا لاحتمالات المحذوف بانا يكون المحذوف
المصدر كذا في كم عربة او الفعل كذا في مالك ضاقلا ق فلا حاجة الى قول البعض بهما في حذف فلا اللام ينفي تعلقها وهما
فيكون ذكره وذكر الحاجة اليه عبثا اقول عند فانه لا يلزم كون بعض الوجوه اسمي كما في الاشارة ق حاصل

اي فرق جعلها بعض الظروف وكان تبقيه على عمومه اشارة الى ان الظروف في الآية المبنية قطع عن
الاضافة لفظا ومعنى حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في عوض من المضاف اليه شيء فانه كان لا قطع فيه خلافا لهما فيما
اجرى مجراه ق لان غاية الكلام كانت مضافة اليه الخ يعني ان غاية الكلام في كلام ونسبتي بحيث يكون المنسوب
اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان يكون المضاف اليه فلما حذف حذر غاية آخر عاد حذف حذر غايات
واما اذا عوض فيه عن المضاف اليه كل وبعض او في فالغاية هو المضاف اليه بعد ان تعذر وجود العوض كما مذكورا
والغاية العوض قوله بشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف فغير واف باعتبار النسبة ظهور الاضافة ارجحية
جانب الاثر بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور
اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وحاله قوله في الظروف المسموع
قطع عن الاضافة مبني على ما فسط الرضي مما ذكر آنفا وسفله وعوضه واولا وقبل وبعد على وزن قبل وحول
هو مضمومها لاوله وقوله ولا يقاس عليها ما بعضها يرد فضلا عالبا على عضاه ق فخر اي سهما وهو خطاء كذا في الواقوس
ق الكاد اعض فيه باب علم او قبايح على فاعل التعاقوس ق لشبهها بغير في اثرة الاستعمال وعدم توفرها بالاضافة الاعجب
ان لا يعامل لانه خشب عجب لا غير او لا فرق بينه ان يعامل جاءني عندك وبينه ان يعامل جاءني زيد لا غير والفطنة ترجح عدم الذكر
وليست بشيء لانه لم يجعل حسب مناسبا للغاية في الابهام لانه لابهام له ليتوفى فكيفر ق وهو اذا الكلام بناء اذا استعمل لا في
غير شرط هذا الاستعمال يعامل في الحكم ببنائها حيث ما ذكر في فوجب البناء بخلاف فتح وابن وانى
وكيف فان عدم التنوين فيها شبههن البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سواء اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي
اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح قولهم في فاسوء اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول
قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل هو في وقع الجزاء ق وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو مرتب مضمون جملة على اخرى
لكن فرق بينه تضمن اذا اسم الشرط فقط ونظايرها فان اذا غير مستعملة في معنى الشرط والزاقة بها في اذا جاء
جزاؤها الآية بغير فاء واذا لكونه تعاقبا واذا اخاف عقبه بهم يوفون يعقد ذي وقوله والذين اذا اصابهم البغي بهم

والظرف المقيد بالوحدة نحو قام أمس يوم وعندي يوما ذو ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقدار بالمرور
في تعيين الاعداد ق وقد يقع بعدها المصدر لايقاع ما يقع بعد ما هو منزه الامور بتقدير زمان مضاف بحسب
اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احوال ولا يفصل بينها بيان الحسن الثاني لانا نقول نحو قام امس فدرت
ان اريد زمان حدوث ان السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر فاول الاخرة فهو بحسب جميع
المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفره ق او الفعل الاول او الجملة ليصح ان الزمان المقدر
مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته ق اوان اي كاتب على نمط هذه الصورة اراد اي نحو عبارة
ان مثقلة ومخففة قوله الكتابة بالاستعمال فانه لازم مفعولها اي كاتب على نمط هذه الصورة قولا يخفى انه يوجب
ان يقرأ او كاتب على نمط الصورة ولا يشكل عاقل ان عبارة الكتاب ليست كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار
الكتابة بتقييده سابقا بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يحذف المضاف ق فيقعد زمان مضاف هو زمان او عند
او وقت او يوم او ليلة بخلاف عند الوضعية فانه انما يقال فيه قعد الزمان ولم يقل فيقعد الزمان المضاف ق
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك عندي فلان نكرة والخبر معرفة فيمكن دفع الثاني بجعل من
بعض جميع مدة زمان فان رأيته فيه ويرد على الصفة انه يلزم تأخر المبتدأ عن خبرها كما هو في تيمي في دارنا
وينبغي دفع ما ذكره في الجواب والله اعلم بالصواب ق له ابا الانف المعقورة وهو يعني عنه فلا حاجة للحكم ببنائها
على الضم وافقتها في بعض الوجوه بلدن مع عدم الموافقة في بعض اخر لدن يعني عنه فهو متمكن لغة فلذا بنى ولا
يرد عدم الحاجة لبناء لدن لانه يكفي لحجة البناء كون لدن في لدن على نمط هو مبني على انه لا يوجب خلوه عن علة عدم
تمكنه بطلانه فلجواز ان يكون الدخول للتأكيد ق ولدن بضم اللام فيهما غاية ما يقال لا يحتمل بيان الكتابة الكسرة تانيها
حاصل في بيان الاسم ق فلدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى بالمصل في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا
لم يكتف في بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بل بتقييد الدال بحركات ثلثة هاليلا لغوة التنبيه على اصالة لدن
بضم الدال ولا يخفى ان الانسب بذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع كدن بفتحها فقد

فقد كفاه شرح ان ذكر الانسب ق وكلها بمعنى عند لان يجيء لغاية بمعنى عند ولدن بمعنى عند على ما
في الرضي وغيره ق ولا يقال اطال لدن زيد اولدن زيد لم تشرف في كلامهم على الاسناد الى لدن وما ذكر في لدن
وعند ق وله لكن يحذف عنها ويثبت بعد اذا كان منصوبا وقبل الحذف واذا كان الحذف قبل فيها شبه
لزومها بعند التنوين لانها تشبه نكرة ويحذف تارة ق نسبة بفتح الباء وسكون الحاء النسبة الاعلى
والنسب قيل الصلح كذا في القاموس ق لكونه منقطعا عن الاضافة بعد ان يقتضيها استدراكا ذكره بعد الغاية
ق به ليدل الاعراب مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون قاصرا منصوبا فتعدى بالتثاقل عدى فجاء
متعديا وجيء على منعوتا بعد ما كونه منقطعا عن الاضافة لان نظايره لا يكون الا محكوما ق لظرفية
النكرة اي بسبب ابهام بيان الظرفية والنكرة التي هي موقتة لانها للكثرة ذكرها في سبق معهود وكان
كثرة احتياج المباحث المتعلقة اليها داعية اي تقديمها على بيان المفرد وغير المتعرف الا انه اخرها لتوقف
ظرفية بعضها قدم الظرفية على مباحث المبني الى هنا الموافق ق او وضع جزئي الوضع الجزئي هالوحظ فيه الموضوع له
لجزئي بعينه وسمي وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي هالوحظ فيه الموضوع له الكلي نسبة او الموضوع له بعنوان اعم
كما يجاء الوحظ كلي مرآتي والموضوع له بعنوان المشار اليه وضع له بعينه اسم الاشارة وضعا عاما ايضا لان وضع
عام والموضوع له عام والثاني عام والموضوع له خاص ق شيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة سيئة بذاته المتعينة وسيئا
انما يتبع لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يعدى اللفظ اذ عاينا سيئ الطعام فمعاينة ذات الشيء او نفس
الشيء كما في قولهم جاءني زيد نفسه وجاءني زيد بنفسه وهي اليا زائدة على عامل حرف به فيكون الشيء ظرفية فاوضع شيء
نفس الامر متعلق به وهو في تناول كل لفظ موضوع اوفاوه موضوع عن شيء الا وهو وضع له كل شيء نفس لكنه
شاع في ما يلزم تعين قوله بعينه في اعيان هذا الطعام بالتعيين فلا يبعد ان يكون وضع الاب وانع يدر جوابه
ق المعلوم المتكلم والمخاطب لا بعنوان اي يعلم المتكلم في التعريف وله لكل يعلم حقيقة التعريف الشرعي قال ما يعرفه المخاطب
ق قوله بعينه يخرج بالنكرة بسبق بعد النكرة التي كانت علما نكرت ثانيا والثاني وهو ما جعلها المعرفة غير معرفة التعريف فقد

يستطردون ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ في قوله اذا الخمج أنبرى مائلا الدرأ انكب لاللمان في
المضارع الواقع بعدها والحق بها الصفة في الشرطية بقوله وفيها بقوله وفي الشرط خلافا له ق ولذلك اي ولكون
في الشرطية الاولى اي بقوله ولذلك اي ولكون في الشرطية غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها في الشرطية غير
بعدها الفعل ولم يجب بكما في حتى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها شاذ كما نبهنا عليه ق ففجئته
فجاءه بالفم والطرفية منه سعيد وعمرو واغا قيدت الفجأة بالفم والمدلان الفجأة كالفرصة تعتمد فجاءة فاخذ بيدها
بمعنى اخذه نقيبه ق واما اذا بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها لهذا البعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاخبار على
شرطه التفسير ق وقوله زمانا وقوف السبع اي مكان معمول فيه بفجأة لا معمول به والا لم يجز اذ الظرفية وقد سبقا
انه قال الرضي انما لم تعتبر اذا مجردة عن في الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد عدم بقائها ظرفية لا لحاظ في المقام
لانها عدة في الظرفية فلا لزم الظرفية سلما فقد منه قد عدا منه مع انها مبتدأ آن عند المحققين ق وقد يجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ونحو ذلك تنزيلا للمستقبل منزلة الماضي لكونه في اخباره
عن المستقبل كالماضي فتأمل وايضا عكس منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقوع فتكافا فيقال
فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فلم يكونا مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون ق وقد يجيء للمفاجأة اخذ من خرجت
فاذا زيد قائم في الدار والاغلب مجيء اذا في جواب بينما وبينا ولا يجيء بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي
وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وقد يجيء اذا للمفاجأة في غير جواب بينما وبينا نحو قولك كنت واقفا اذا جاء زيد
في الباب واما بعينها اذا فانما يأتيان للمفاجأة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما
وبين الزمانية ق اي حالة كونها كذلك للاستغراق والشرط كأنه جعل استغراقها حالا لها فتأمل ومحت بقعة بزاي اي استوعبتها
لان الاستغراق معناها الاظهر ان الحصر جعله ظرفا لها على قوله ومحت للزمان فيها ق وقد جاءني زيد بعني كيف ذا نحو قولك
بمعنى فتى فالاولى ان يجيء ان كيف نحو قولك زيد يجيء بمعنى فتى والاولى قوله اي ما يشتمل على الاوجه الثلاثة ولا يجيء
بمعنى فتى وكيف الاولى بمعنى حال ق والمشترك فتح الراء والنون وقد جاء ما يتبادر من هذه العبارة انه يجيء كما يجيء

كما يجيء فتأمل ولكنه قال الرضي وكسر الراء لغة بني كليب وقال الاندلسي وكسر النون لغة سيذكر وهي مختلفة في اصله
فقيل هو ابن زيد فيه ياء واو غم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اخ اخي فخفف
الى اوان حذف فاء الكلمة واو غم الياء في الياء وقيل اصله اخي آن حذف الهمزة وبقية الحرف بأسرها يجيء الآن حاليا
غالبا ومستقبلا كما يجيء اي مضافا الى الظرف الموقت وزيف الاول بانه ليس للمكان والثاني بانه لزم ق بعض اوقات المدة موقت وقت
اول المدة واغا يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بعض اول
زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول
المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه يراد بالمصاحبة ق اي اول زمان عدم رؤيتي اياهم فكيف رأيته وليس فاعلا فلا يتجه انه
اول زمان عدم رؤيتي لكما يتوهم ق الظرف اي اسم الظرف لا التثنية ولا الجمع لوارده بلفظ المفرد مطلقا بل التثنية والجمع مما يعلم
انه لا يصلح ما رأيته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بشهادة فينبغي ان يراد بالظرف الواحد كما في قولي في سيلته وقوله
في الظرف المفرد اي يقع بعد اي الزمان الواحد المعتبرة وحدته الغير المنافية تعدده ق او حكما كما في رأيته منذ اليوم اذ المنذ
حقا جنسا فيها وفي ما يوضح ما في كلام الرضي انه لا يخص ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى فما بعدها وما يليها المفرد عما سواه
من المفرد حقيقة او حكما وقد افاد هذا المآل وبقي في تتميمه الجمع مثنى بقوله او ان لم يكن الخ عدد او لم يتعرف الزمان
في المفرد وجعل المعنى المذكور مما لا يلتفت اليه الحصر لعكسه وقوله فما عام لا يلاحظ هذا ان اليوم ونحوه اما واحد او لا
يحكم عليها بأولية المدة حقا الا انه احتمل بيان وجه ملاحظة اليوم ونحوه او واحد ابلغ اوضح بيانه ان لفظ واحد ملاحظة
بهذين اليوم ونحوه بيقين او واحد اول كذلك فتقول لهذا ان اليوم ونحوه لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى
لتعيين الزمان زمان المصاحبة ق طفولة التعيين لعلة كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم اعتنيت فيه في قوة يوم الملاقاة
ق اما زمان الذي فقصد بيانه حال كونه مطيبا بالعود وجعل البدأ قوله بالعود للمصاحبة وقطعه عن قوله الذي يطيب جملة
الا ظاهرا اذ فيه انه لو لم يأول لهذا كان العبارة فيما يطيب العود فعلت المراد بالعود اسم العود بقرينة جعله
مفعولا به والكون متصفا به شأن المفعول واغا شأن الظرف كونه متصفا واضاف الطيب بالعود ليشمل المثنى والجمع

عنه الى ما يجمله المقام ببيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل
به معاملتها ق وانما ذكر بترتيبها في الذكر الى آخر ترتيبها بحسب المرتبة تبعا في ذلك الهندي وليس ذلك في
عنها حايد وذي فر اللام والمضاف الى احدهما معنى منه حايد وذي المعرف باللام ومنه مايفوته ق فالموضوع كلي
والموضوع له جزئي شخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق انه الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون
كليا وعما ينبغي ان يعلم ان الموضع الكلي للموضوع له الجزئي هو قارره بعض محققي المتأخرين والقدماء يعبرون
عليه حتى انهم جعلوا من قولهم شيء بينه لافادة شيء بينه وقالوا الواضع وضع لفظ مشلا لفرد ما كلي ليستعمل
في جزئي ما في ضمن ذلك الكلي وشرطوا ان لا يستعمل في مفهوم الكلي فرده الكلي موجود في الاستعمال واللام في قولهم شيء ليس
صلة الوضع بل هو غير صلة وان رجع ما ذكر امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق نشرحه به تعليما لما هو الحق
ولم يلتفت الى ما قصده بق فتحيث معلومية ومعهودية يتبادر من سبق كلام المعهودية في ذهن المتكلم
والمخاطب بالتحقيق فاعرفه فلا تشوش من المتكررين ويشكل تصور العلم الشخصي بانه الذي تصور انه
بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يتحقق تصوره تعالى ليوجه بشخصه فلا يمكن وضعه له كان الواضع غيره وان
كان اياه فلا يمكن معرفته وضعه ليوجه حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع
الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء حيث يريدون وضع العلم للشخص مع انه تصوره بشخصه
في اول عمره الى آخره يوجه فاقول تصور مسمى علم بشخصه حاصل وضع العلم للشخص فانه موضوع
بازاء شخصه المتبدلة في اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه حال الوضع فوضع اللفظ له بهذا الخصوص
ق فاعرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية
والعهدية الذهنية فرد من الجنسية حقيقة كما في اول الكتاب فنقسم الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشيء
الى قسميه وقس كذا الى العهدية والجنسية في وجه ق والصحيح في نسيل افصاح فما مر منه ان اللام
في سقط جائزة في قولهم وفي نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا لكان شرح حلا للصحيح الاتم بذكر

ماجاء تعريف العلم

بذكر نعم شرارة لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل لا بد لا عنه فلا يشمله حرف التعريف ايضا فلا يتحد لطرد ما بعده
من اللام في قولك الرحمن والحمد والرحيم الا غير فلك ق ولم يذكره ارجوعه الى ذي اللام سيذكر في ملحوق و
كانه لم يكن في متنه او نساخه سهو كاتب كان اصله ولم يذكره المتقدمون ارجوعه الى ذي اللام على ما
في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي فالاظهر فاقي الرضي وغيره من النحويين فلكونه ذي اللام
لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب ق ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف وجه واما بتاء وصحة الاضافة
الى كاف الخطاب فلان اجعل الهندي المرجع الاعم الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه معتاد التكلف في مثله
وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبقوا على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد المصنف واورد
هذه العبارة بعده اضطر الفقير ق ولا يخفى عليك بعد نظر الى ما سبق انه اضافي اذا كان لفظ مثله او الفرد
الشبيه فهو مستثنى فهذا الحكم قوله فهو مستثنى فهذا الحكم جزاء اذا والشرطية جزاء ولو قال المصنف وما عرف باللام
او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام
فيكون في معنى وعرف بالاضافة معنى ق اي كان هذا معنى ثالث للاسم اخص في العلم فلها معان ثلثة مترتبة
في العموم قد عرفتها فاحفظها ق لانه اذا صدر بالواو او الام كما في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو
العباسية كمكرمة لقب ابي اسحاق الصعيد ابن كيسان النحوي وهو الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع ق وتمرز
في المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح ق ليدل بحرف الاعلام
المشركة لان القول قد يجيء بقول غير متداول غير الاعلام المشركة كقولهم الوضع ليدخل لا ليخرج لانا نقول ليس
المذكور في الحد عدم التداول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الا الاعلام المشركة فتدبر ق اراد التنبيه على ترتيب
اضافها فيما يكون فيه هذا الترتيب بشرط كلامه بانه لا ترتيب فيما بينها اضافا اطلاقا وسيجيء به وقد عرفت
انهم لا يتكلمون اعرف المعارف وبانه لا ترتيب بين اضافات المضاف الى احدها في معنى وتوفيق المضاف بحسب تعريف
المضاف اليه لا يسعه هنا فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكون فيه هذا الترتيب وحينئذ الى التنبيه

ق ثم الحكم الخطابي بكون الحكم المخاطب عارفا في النداء ظاهر الان يجعل تعريف الكلمة في الاصل معرفا باللام

ق لكمية احاد الاشياء متفرقة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يجوز عند الواحد والاثنان لانهما وان وصفا للكمية لكن لم يوصفا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد و الاثنان ومحصل الجواب ان واحد او صف لكمية احاد اشياء متفرقة لا مجتمعة ومعنى قوله قد تحقق الرضي في كيف التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام ليشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء أيهما شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا واثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء او كل اثنين منهم او كل جماعة منهم واضافة المستغرق كالمحلى باللام فاحفظ الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال وقد تحقق الرضي ان الكمية كلمة نسبية اي الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فانك لو سئلت عن زيد كم فانه يجوز في الجواب عن تعريف العدد مع الالف اما ثلثة او خمسة رجال ورجلان على تقدير وجود واحد واثنين فانه يجوز رجلا ورجلين بادخال واو العطف بينهما لبيان كمية الشيء فحسب ورجل ورجلان وصفا لمجمل هو كمية كما ذكره ابن درستويه وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مائة الا ان يقال انما يكون ذلك بعد اعتراف بعد العلم بما سئل عنه وبيانا كما سئل عن بعد الاستطاعة ولا يستدل بالتنوين لان ما عبارة عن الكم ولا تسلم ان الم ليست مختصة بالسؤال عن العدد الكم لم يكن الجواب مما لان فذلك في التباس الكمية بالكيف اللغوي ق والاشياء جمع شيء لغة وهو واحد الاحاد بمعنى واحد منها كما ذكره الجوهري فيلغف افكارها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فيندفع ان يقال المراد بالاحاد الواحدة الغائبة بالاشياء وهم العدد وهو ممنوع كمية وحدة الاشياء لا لكمية ها ق وان يكونا عند بعض المحاسبة من العدد وان لم يكونا شيء منها عند بعض المحاسبة في العدد اذا الواحد فليس بعدد عند الحساب لان العدد مجموع حاشية عند بعض وبعضهم استثنى في التعريف فقال ان لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا ق اي اصوله التي يتفرع منها باقيها اذا بالحاق تاء التأنيث يجعل

يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصوله والعدد حيث لا تدخل في الفرد عليها بالحاق تاء التأنيث او الف وكذا لم يجعل في فوقها الى العشرة منها لانها يتفرع منها باسقاط علامة التأنيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه الرضي حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة في الاصوله لكن يجب على الزمخشري ان يقول كثلثة الى عشر وعد الاصوله في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع في احاد العدد او جعل واحد اصوله احاد العدد الغير المبرى قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها وما بين الثلثة الى التسعة له بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري كلها جاء في لفظ العشرة ذهب البضع فلا يقال بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود وهذا كلامه ق او اعتبر اجماعكم عشر جعله الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف وان رد آثره رعاية للحال على رعاية الاصل لكن العشر آد تقضا مكان عشر جميعا

ق تقول واحد واثنان في الواحد واحدا فالانه الواحد بدانة كما يجعل العشر عقيبا لانه واقع في الانواع المتكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد عند بعض للمؤنث والعدد المذكور ويستعمل في العدد كثير الفوائد العدد فيقال رجل واحد وقوم واحد وله ق اثنان او اثنتان التأنيث لتأنيث كما في ابنتان والالف والنون في اثنتان بدله من فك الالف كما انه في ابنتان بدله من اللام التي هي الواو وابدله الياء التأنيث قليل وهو كثير

ق احد عشر الاحد اصله وحد على وزن فعل صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ وعند الجميع واحد اصله وحد كذلك عند غير المازني واما عنده فعلى العكس والكثرة في الاول قياس كالمفعل ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النفي او مضافا نحو احد هذين واحدى هاتين ولا يستعمل واحد ولا واحدة في النفي الا قليلا ق وما عدا الواحد والواحدة يرد به ولهما التركيب والتصغير يجيء بقوله احد عشر واحدى عشرة ولهما بكلمة اخرى سوى ما ذكر وهو الوز والتثنية على ما ذكره الجوهري ثم بالعطف بلفظ ما تتم به معطوف العقود على الزايد عليها خمسة بضعة العطف فقال ثم بالعطف فقولنا بالعطف بالتبادر من تلك الصورة ولهذا لم يصرح في غاية والا فبضعة العطف يوجد بدون العطف ايضا كما في بضع رجال ثم بالعطف على ما تتم به العطف المطلق الجامع في عطف الملائكة على الاقل او العكس سواء على طبق ما ذكره الرضي

مقابلة لما في الحواشي الهندي اما على ما ذكره الرضي فان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والاحسن الاكثر فليتامل
لهذه النكتة قوله فتقول مأية واحد او احدة قوله واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومأية واثنان الى ثمانين
عطف على قوله مأية وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومأية عطف واحدة وتجعل واحدة ومأية عطفا
على مأية وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاكثر على الاقل لانه مع انه فيه تفويت المناسبة بين فأية وواحد او المناسب
له واحد ومأية يلزمه قوله فيما بعد ويجوز ان يكون العطف في الكل فتامل وجانقناه لكن غاية الرضي ان عطف الاكثر على
الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يكون العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يصح ان عطف الاقل
على الاكثر اريد على ما لا يخفى على الذايق وقوله طبق طوع السياق الخ وفي سلك السياق ان اصله فأية مأية
كسدرة حذفت لامها فاعرفها الا عوضا منها كما في عزة وشية ولا منها ياء كما هكي الاخفش مشايعا في فأية
وانما يكتب فأية بالالف بعد الميم حتى لا يشبه بصورة منه خطا ولحق التثنية بالمفرد وقوله للجمع قوله كما في
مقدر كرب مثال للتثاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان في مقدر كرب واجب وجه به الرضي قوله
قال الرضي بنى بذلك على ان ما يتبادر في عبارة المص مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه اخذ الياء في الاكثر غير
شاذ بله واقع غير شذوذ وعليه فحوى ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ في بيان حاله اسماء العدد شرع
في بيان حال مميزاتها يصلح فذلكة الباب فعقد لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والطائفة عقد لبيان اسماء
العدد وبيان المميز راجع الى بيان احواله اسماء العدد وكذا بيان المفرد والمعقود راجع الى بيان احوال اسماء العدد
والراجع في تلك المعرفة النظرية العلمية قوله مخفوظ اي مجرور بالاضافة الى العدد والياء لغير وزن كما ان المميز مجموعا
لفظ ومجرور بكلمة من في الاكثر او كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع يحذر بسط بعتاق الراء ويحركه فانه نوع الرجل وما
قبيلة ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او فوقها دون العشرة وخافيهم امرأة كذا في القاموس ولو سمي جمل بالتمر والفعل
قبل كونه جمعا مصحى واذا لم يكن للتمر الا جمع قلة فيؤتى بها واذا لم يكن الا جمع كثرة فكذلك واذا كان له كلا الجمعين
قال الاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد والعدد وان لم يكن له جمع التكثير يؤتى بما جمع الا وقت ان لا يكون العدد

ثلث عورات وقد جاء قولهم سبع كنايات مع وجود كنايه قوله الهندي اما في صورة جمع المذكر الى اخره
قال في صورة جمع المذكر السالم يعلم في صورة جمع المؤنث السالم انه يختلف في ستين قال الاخفش سعيد
فعلين كفعلين فهو عنده اسم للجمع قال بعضهم وهو فعيل كعصي ابله الياء الاخيرة نونا قوله وليا يجر باضافة
العدد الى جمع المذكر قد ينبه بذلك على ان قوله ملاص وكان قياسه مياسيم ومياسين غير مستقيم والقياس حاسات لا غير
قوله فلانه ملاصار منقوصا باعمار فصلة فاعتبر اوزانه ليكون الفصلة قليلا الى قليلة وتخصيص هذا
الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث عورات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفصلة صارت في الكلام كثيرة فاوثر التقليل
قال استعمال جمع مأية في الاعداد المفروضة لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل هذا اعجب الغرائب
لو لم يجز مائات رجل مع غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مائات رجل قاله الرضي وان لم يكن مأية مضافا اليها
ثلث واخواته بجمعت واضيفت الى المؤنث ايضا فاثر جمل قال مخفوض مفرد وقد يجمع على مأرة ومأرات رجال وقد يؤنث
منصوبا قاله اذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذة والغناء قال واذا كان العدد مؤنثا والملفوظ
المعدود عنه مذكرا تلقى أبنية الضابطة عنه بالقوة ضد الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث
قاله وثلثة واخواتها اذا اضيف الى مأية وجب حذف تائها سواء كان مميزه اذكرا او مؤنثا خذ ثلث مأية
رجل او امرأة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميزه الالف مذكرا او مؤنثا خذ ثلثة الاف رجل
او امرأة لان مميزها الماية والالف لما اضيف اليها طابقه والالف بهذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود
مذكرا وما بعده واذا كان المميز مذكرا يشمل الجمع ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة اشخاص ورد عليه بهذا الجمع حقه
ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا عند بيان الماية والالف بعد ما فرغ من تذكيرا او تأنيثا ق فان
قلت قلت ثلثة اشخاص وانت تريد الذات اعتبارا للفظ جعله الرضي الاقل الاكثر ق يجب ان مميز الواحد
من عشرة الى تسعة الاغلب جواز اضافة التأنيث كما في امة واحدة واحدى واحدة والثاني قوله لم لا يجوز ان يكون
مفرد الكلام ما تشتمل على حرف واحد جاء في الشرح شتا حنظل وفي نسخ المتن الذي ذكره الرضي حنظ واحد حاله واشتا

رجاله فاعرفه ق لما التزموا الجمعية في مميز شئ الاحاد آه الاولى ان يقال لما التزموا الخواقة بين المميز
والعدد في شئ الاحاد في الدلالة على المعدود ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم ق وتقوله في الحالات المختلفة
وتقوله انت فقد جرى بذكرانث شرة الى ان تقوله صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى الموصول اى
تقوله العرب ويريد حكايته ما اختاره قوله ان كنت قلت حادى احد عشر فتقرب الاولى ق وتقوله في الموضوع
باعتبار حاله اى مرتبة لا يخفى ان المتغير ايضا حاله في الاحوال فلا يحسن مقابلتي بالحالة وفي الحاله بالمرتبة لانه
لو قصد باعتبار حاله بعينه انه واحد من تلك للمعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحد
ثم ولا سبق له لفظ الاولى ولا الثاني الى غير ذلك ق ان فوقه مركبات لانه اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض
بحادى عشر احد عشر ونظايره اذا اخذ اسم الفاعل فاولى جزاء تلك المركبات وسنذكر ما لكاد وجه ق
حكم اسما الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التميز ق ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبار
الاولى لما المراد من اجل ان الاولى بمعنى حاصل به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه
المجرد اضافة اليه اضيف الى حاصل منه بمرتبة واقتصر على فاعل الفعل منه اذ فاعل ومن فعل فعليا لا بد ان
يشتق من فعل وذلك في اثنتي عشرة فانه جاء في تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا في لازم
حرف حلف فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجئ حاد وزن اثنين لامتناع عقلا ومحافوقه العشرة لامتناع
استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاق منه
نحو العدد ويصح اضافته الى مثله ومحافوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة فهو كالعدد ق قال اثنين
بالاضافة او التذويج والاولى تنا اكثر بخلاف شئ اسمي الفاعلية فانه الاضافة والنصب فيهما قد يكون
او الثاني اكثر كذا في الرضي ق الى عدد ويروى عدده اى العدد واما خوفوه فنه فالاضافة لانه ملابسة
ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد افذ من اثنا عشر لا مثل فوكل العدد ق والا يلزم
جعل اداة الواحد الاولى في عاشر العشرة يجعل اداة البعد اعتبر في عاشرة العشرة لانه في

في المرتبة العاشرة كلا منهما باعتبار حصة اى فينبغي ان يقول والا يلزم جعل اداة الواحد الثاني اداة الثالث
مثلا ق فيغلب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة او فيما آخره حرف
علة في حالة النصب فانه في البناء يكون الاخر فيه ساكن الاخر في الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حالة النصب ق المؤنث فانه
آه يخرج في تعريف المؤنث المؤنثة بالصيغة كهند ووتا والتي وانث وتدخل في تعريف المذكر ولو حصل التعريف
بالمؤنث بالعلامة ويقابله لعقد مباحث بيان الاحكام لانه يصير مخصوصة بالمؤنثات بالعلامة مع
عدم اختصاصها ولزم الطلاق المذكر على صيغة الصيغ ق وعلامته اى علامة التانيث التاء وان لم يكن بمعنى التانيث
فانها يأتي لاربعة عشر معنى فصلها وحقق الرضي في شرح المفتاح ق او محدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي
قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجمعوا عليه وان اختلفوا انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية
ففي قوله الالف محدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمحدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف المحدودة صاقبلها
وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او محدودة ينتقض بوفات وفتى وكرى وتقيه الحرف فيها سهو
للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله علامة التانيث رد على الكوفيين حيث جعلوا علامته الها او التاء خوفة
عنهم والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء فيه ق فذكر في جنب الحيوان اشارة بقوله في جنب الحيوان ع
النخلة فانها ما ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليست بحقيقي ق واقام سند الفعل بالفصل كما
هو الاصل مغتبار رقيبه بلا فصل في العبارة لاهمالية ولا يبعد ان يقال المتبادر في الفعل ايضا المتعرف فلا
يرد نفع المرأة ونفعت المرأة ق فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جيأت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ووجوب
الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاء اليوم زيد الكريم واعلم انه يجب ان يستثنى
من قوله وانث في ظاهر الحقيقي باختيار علم المذكر فيجب التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اختيار فيه بل يجب تذكير
الفعل اذ لا تاثير لتانيث علم المذكر الا في صرف العرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس ذكر به
مذكر فاوراده فانه يجب تركه التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان لسنده اليه مذكر فاوراده وبهذا يتم استدلاله

بحث التثنية

الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقران على انه غلط سيبويه كانت النسخة وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير
المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربه هي كما ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يستعمل الضمير المنفصل
كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يستعمل فيكون نحو اقائم انت ق فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه
يجب ان يستثنى عنه بنون فان تغير البناء فيه جعله كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل
وكذا الجموع بالواو والنون التي جعلت الى جمعها بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي
ق غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فلا دليل على تخصيصه بغير الحقيقي مؤنث غير حقيقي لا بغير المؤنث
الحقيقي ق في كونها جمع المذكر غير السالم الا غير العاقل فتأمل ق اي افرده بتقدير المضاف ولا يخفى انه يصدق
على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكاله بالاشكال ق قولنا مع لواحق فيه يكون التثنية مجموع المفرد
والالف والياء والنون فلم يسلم البلبلة تثنية اذ لم يوجد المجموع تلك اللواحق لا يقال ان النون مقدرة لان النون في حالة
الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون ق والا لا يصدق التعريف الا على فعل مسلم فلم يكن جامعا
لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد ق ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعل ان اراد
المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه ق لانه على تقدير تسليم هذا منع وانحصر علمه
في كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية
السخافة وكيف لا والغرض من لحاق الالف والياء والنون الدلالة على مجرد لحاق الالف او الياء ق اي مع مفرده
بهذا القيد تقدير المفرد في التعريف ق تحت جنس المعنى الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت
جنس المعنى الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذا الابوان على نسبه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى باب وهو
ليس موضوعا له لذلك فينبغي ان يؤول باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع اعم من الموضوع له حقيقة
او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين كالمستغنى عنه ق ولو اريد بقوله مثل ما الله في الوحدة
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنس هذا كلام الهندي وتبعه الشيخ ولينه الكلي لان هذه الارادة بعيدة بالنظر

بحث المقصور

١٨٥

بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال ليدل على انه مع اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل
الاكثر وبهذا اظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي ق وهو ما في آخره الف مفرده احتراز بقوله
مفردة عن المتروكة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في زيد في الوقف فانه لا يصير زيدا بها مقصورا لعدم لزوم
لاختصاصها بحالة الوقف ق ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود وهو ماخوذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى
اخذه من القصر بمعنى الحبس ولكن ان يجعل من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال
نفر لكرم فهو قصير وقصره كفرح جعله قصيرا كله في القاموس ق او حكما كان مجهول الاصل وامل كالواو
في المسمى بالى الالف في الاسماء الموغلة في البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما فعديم الاصل ومجهول الاصل ما عرف انه متمكن
ولم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان لا امالة
بسبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما يصح فيه الامالة ولم يكن
هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء ق بانه كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون
لامالته سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت ق كقراء بضم القاف وتشديد الراء جيد القراءة او المتنسك
في قراء اذا تنسك هذا سهو في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمع قراؤون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد
كالقارئ والمتقرئ جمع قراؤن وقرائي كمصابيح حم لكن قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والصحاح واللباب
او كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا ما في آخره همزة لا تخلو الهمزة اما ان تسبقها الف او لا فالتي تسبقها
الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف
تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والقياس في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة
الصحاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء
او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او غير جار مجرى الاصلي وسواء ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة
اللباب يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلم عند العليم كذا في الصحاح ق غير فارق في شرح ... مخ ...

بيان النفر

عقب المصنف له اصله وقد قال ولا يقاس عليه خلافا لمن لم يتنبه فلا ينفع في بيان القاعدة بهذا التعقب بل يكون ذا ان اشعر الخارجة
عن القاعدة ق اذ لا يحذف غير آخر المثنى اي آخر مفرده المثنى فلا ينافي في قوله وتاء التأنيث لا يقع في خمسة موالاة اذ
يقوله لا يحذف غير المثنى ق الجموع حاوه اي اسم دله لا يخفى ان مسلمين ليس اسم الجمع بل هو كلمة بل هو كلمتين ركب
فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وهو ركب عند نشأة الاعتراض اجزاءه اسما واحدا واعرب باعراب واحد
وعند نشأة الاعتراض ق على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة ليلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في هذا
التعريف كاستعماله في تعريف اسم العدد في اسم الاحاد جملة او متفرقة طائفة اثنين اثنين او واحد لواحد افيد خطه
في قوله حاوه على احاد بخمس رجال وجليل هذا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقولهم بحروف مفرده
لكن يبقى التثنية ق بحروف مفرده اي بحروف يتهجى حاوة لمفرده آه وحاوة له ايضا فالتقصد او الدلالة بحروف يخفى
المد خلية بحروف المفرد فيه للاستعلاء اذ الرئيسية ايضا له دخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف
مفروم محققة كما في رجال وفي حروف مفرده المقدرة كما في نسوة فانه بتقدير مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نسئ على وزن
غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واحد في اللغات الهندية اي المراد بالاحاد اعم في الاحاد
حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليتنبه اذ قد يجمع الاول يقصد به احاد حقيقة واما التفاوت
بين الجمع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري ق فقوله احاده
على احاد جنس يشمل الجمع واسم الاجناس آه المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله احاده اسم الاجناس ق
كرهط ونفر قد يبقى تفسير الرهط والنفر جمع الناس لا ما دونه في اللغة لذا في القاموس ق فنفخ غرة عما الفارق بينه
وبين واحده التأنيث فخمسة نفر اسم جنس واحده لفظ ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه
فليجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظه فاسم جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم وليجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو نفر مطلق اسم جنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع
وتقييده بقوله على الاصح لان السبب الكلي ايضا اختلف في بعض نحو نفر وركب جمع عند البعض لكن ذكره في التوجيه

التوجيه ضعيف واعرب ولك ان تجعله تقييدا نحو نفر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيه وليذهب عليك انه لا بد من
تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصلح تعريف قوله فنخ نفر وركب ليجمعا على الاصح عليه ق كجاءه هو جميع
جملة وبإقراسم جمع بقرء على ما في القاموس وكأنه اراد بقوله جميع جملة اسم الجمع او كلام في الوضعية على المذهبين ق فالجمع
الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر يرشد اليه قوله فالصحيح المذكر حيث يقول
فالصحيح المذكر فالاولى في تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح ق اي اخر مفرده فيه ان يصدق على جملة و
مسلمات ق ياء ملفوظة كالعالمين او مقدرة كالصالحين فان قلت كيف يصدق في نحو الياء المقدرة قوله حذف فينبغي
ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للالحاق والجمع او ياءين ثم حذف للتعاقب الكائن
بين علامة الجمع وبينها ويتعين على هذا ان يقال ان علة الحذف ان بقي التعاقب الكائن بين الياء والتنوين
وعلة الحذف بعد الالحاق التعاقب الكائن بين الياء وعلامة الجمع ق وان كان اخره اي اخر الاسم الذي آه جعلوه ميما كان
لآخر الاسم ولك ان تجعله للكلام وقوله حذفت الالف والنون عدنا الضمير الراجع الى الاخير زيده عليه ق اي الفاء مقصورة
ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف على ان الياء والالف اعم في المذكورة والمقدرة حيث قيل بقاضين ودون القاضيين
وبمصطفون ودون المصطفون فتأمله ق او شرطا سلم اريد جمعه جملة فيشترط الى آخره اريد جمعه والمعتمد جوعه الى
الجمع ليلا يلزم انتشار الضمير في قوله فحذف علم يعلل لانه في تأويل فكونه فذكر يعلل كما يشير اليه وفيه ان كونه ليس
راجعا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف في شرحه بشرط التذكير يعني انه مستفاد عنه بكون الكلام في جمع المذكر اذا
التذكير انما يلزم عند كون الكلام في المذكر واما تأنيثه فيحتاج افادة المتكلم انه جمع المذكر بجموعه كتسمية اسيده بالبيض قال
الرضي لهذا ان عذران بارون الابيرة قلبا بحروف الكلمة اشتياه وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما هو وصفا
المذكر دون نفسه كأنه قال شرطا جامع بالواو والنون ان يكون مذكرا احادا وحق نحو قوله جمع المذكر الى آخره
وارضين وتبين وقلين عامة مؤنث وكيف لا وهم يجمع نعوت لما لا يعقل جمع المذكر الى آخر بيان الاعراب كما في المواود وعشرون
مثلا فلو لم يقيد جمع المذكر السالم الخ كما في المواود وعشرون واخواتها فلا مستغنى بكونه الكلام

شرط التذكير ق فمذكرا اى فيكون مذكرا شار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر على
يعقل عبارة ركيكة ولذلك لانه لا يجوز ان يكون شرط مبتدأ او ما بعده فى الشرط والجزاء خبره لانه قوله فمذكر فى غير فمذكر
والضمير راجع الى الاسم فيبقى للخبر بلا عايد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل الصحيح
الصحيح ان شرطه ان يكون مذكر علم العقل ان كان اسما فالجزاء اما اعتراض فيه الشرط وفيه مخدوشة ثلثة الاول
وقوله الفاء فى خبره تبعه لعم يشترط فيه الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعله الظرف والعلم بمعنى الكون مذكر
او الكون على وتاويل العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فلا يجوز
فى السعة ولم يلتفت الرضى اجابا به الرضى فى جعله الشرط والجزاء خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل لقد لما نحوه
حصوله فمذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ اى لانه حاكم الرضى بانه تعسف كان وجه التعسف خافيه من المتكلف
الاطناب حذف العايد المرفوع مع انه مرجوح الرضى عنه فى بحث خبر المبتدأ وقاس اليه فى الجواب هواء فمذكر بمعنى كونه مذكرا
وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى عادته الرضى فى انه فى العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية
اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيئوله الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة
وكاد ان لم يلتفت اليه لانه منع الرهنى اختصاصه بالشعر بقى انه سهل سيبويه منع الرهنى لما ورد عنه الرضى فى غير سند
موثق به ق يعقل فحيث سماه الى انه مذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصفه بحاله فدلوله ق فمذاعوجج
للفرس فى العاقول اعوجج بلا لام وفى سهلا يسبب الاعوجج كان لكنده فاخذته سليم ثم صار الى بنى
سهلا او صار اليهم فى بنى آكل المرار وفى بنى ابن الحسحاس كلاهما ق واراد باللذكر ما يكون بحرف التأنيث لفظه
او مقدرة اه جاء به عما فى الرضى انه كان عليه ان يقول بدله فمذكر فحرف التأنيث يخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى
ووقر فاء على رجليه ولا يخفى ان الجواب ضعيف ق صفة فى الصفات غير علم لا فايدة فى قوله غير علم ق الشرط
الاول كونه مذكر العقل جعله التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان مطابقة لما ذكره الرهنى عن الاصل
الفايدة الوصف ورده قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون اللام فى جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان الاولى

المراد بالمذكر هنا ايضا ما يجب ان يكون والا يريد بالمذكر ما يقابل والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى بالتذكير هنا بالتجوز
عن التاء لازم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراكه قوله ولا يكون بتاء التأنيث ق اى فمذكر غير مستوف
فى صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لا يستوفى فيها المذكر والمؤنث فى الصيغة ولا يكون الفرق
بينهما المذكر والمؤنث بجمع التأنيث بل يكون بالصيغة بخلاف الاصول لان بعضها بالاسم فان الفرق فيه المذكر
المؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالفرس والاتان والجمل والناقة والانسان والانس كما ذكره الرضى
فالاولى ان يبدل عدم جمع احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء فى عدم استعداد المذكر والمؤنث فى الصيغة
وجعل افعل التفضيل بالواو والنون بانه بحر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر ق للفرق بينه وبين فعلانة
يفرق منه جواز جمع امثاله بدونها بتاء التأنيث بالواو والنون ولم يرض به الرضى وقاله فقد قاس من غير
مساعدة السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستوفيا فيه اى فى هذه الصفة بما ذيل
الوصف قاله الرضى هذه العبارة استحق التخفيف نسخة العبارة الباقية لانه ان لم يكن خبرا ان لا يكون عايدا الى الوصف فمذكر
مستوفيا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجب الهندى بانه خبر ان لا يكون عايدا الى المذكر الى الوصف فلا يلزم ما ذكر
من وجه السخافة فان ذكر فى العبارة على ما اجاب الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى ق الشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور سلمت بتاء التأنيث ويغنى عنه شرط التذكير وعدم المروث فان العلامة سيستوفى فيه المذكر والمؤنث
ق ويجمع نحو مسلمات ونحو مسلمون بالاضافة وجوبا احاد فانه يكون المثنى تقديرا كما فى قوله الحافظ عورة العشيرة
واقبل لا حين كنت اختيارا كما جاء فى الشعر انكم لا تلقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب ق وقد شذ نحو مسلمين
من وجهين احدهما انه قد لا يجمع فانه بالاضافة نحو وعاقدى قرنى فانه نسبة وثانيهما كما وجه هذا على ان لا يتجه
ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان عدم الحذف لان لا تعلق له الا بعد ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له
بحذف النون ق اه وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لاوجه لتقييد كلام الناظم بما قيده به بالمراد انه ان لم يكن
لمؤنثه مذكر اصلا لا ان ما يكون له مذكر يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكن فمذكره جمع بالواو

والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون قد ذكره جمع بالواو والنون ق فانه لا يكون مجردا عن تاء التأنيث لانه
فانه يكون بالالف ق تغيير بناء واحدة حيث تغير امور الداخلة فيه كما هو ملحوظ وفيه التغيير في التعريف غير محوج الى ما هو
المتبادر والا لم يتناوله نحو فلك اذ التغير الاعتباري حاد عن المتبادر الا ان يقال لا فرق عن المتبادر الا لضرورة و
الضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري وقوله لتغير باعتبار الامر اللاحق فرع عن المتبادر في الاول وقوله الثانية يقتضي
ان تغير نحو فلك ازهر ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف وسكون الخاء اللا ان يقال لا نسلم ذلك فان التغير باعتبار
اللاحقة لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرف ثانيا بعد ان كان اولا فتفصل
بين الراء التي بعدها كما هو مشاهد بالعيان والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة
وهو المعتبر في تعريفه والاولى ان يقال المراد تغير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والنون ثم نقول لا حاجة
الى التكلف في اخراج جمع المذكر السالم لان تغير مفرده بتغير اخره لا تغير الصيغة لان ما يطرأ الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما يفرده
بناؤه اي صيغة لاخراج الجمع الذي لم يتغير صيغة وان تغيره بتغير اخره ق جمع العلة افعل آه قال الرضي نحو
الاوزان للقلة اذ اجمع للمفرد دون كثرة واما اذا انحظر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة قد اذا لم ينحظر فيه الجمع
والا فهو مشترك كالجاد ومصانع ق اسم للحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة
ق يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلق حدثا اذ ليس الاعلم او حدثا اذ السواد عندنا ليس
بل عرضا بل هو فرد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حققه المحاكم ق والمراد بجريانه على الفعل
اي بجريان اسم الحدث على الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه ذات نسبت للفعل وبخلاف جريان الصفة
على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي منسوبا اليه ذو احداث او موصوفا او متبعا على ما هو المشهور في
اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف ق وان كان الاخران منصوبا مطلقا اذا اراد وجوبه وقد عرفت خلافا لمن
له ان يقول يجري في الاولين ايضا اذ لا خمسة في المفعول المطلق واذا اراد وجوبه وقد عرفت خلافا لمن
للمطلق فتأمل ق سماعي اي سماعي لم يرد فيه ياء النسبة محذوفة اقوم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماع

سماعي يجوز ان لا يحذف مضاف اليه نحو ق وان لم يكن منصوبا مطلقا بين قيقة واما المنصوب المطلق الجائز حذفه نحو ضربت
الا ابا اللص فيجوز نصب على الرفع ق ولا يتقدم معموله عليه نحو اكلا النحاة وخافوا الرفع في الظرف وجوز تقديم لتوسعهم فيها ق
فيلزم اجتماع الشيئين اعترض عليه الرضي بانه فليحكم في الفاعل المشتق والجمود كما يفرق في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع
الشيئين والجمع واجاب الرضي بان القوة بالاستقرار في اسم الفعل والظرف مجازي عنها لاستقرار فعالة زيد بان عنه
والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف فاعل خلف اخر فيه الا بتأنيث المحذوف قاله ق ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى
المصادر في العمل للمشابهة كما طرق به الرضي واما اضيف المصدر الى معموله الاخر حيث جعل تابعا ذكر المعمول تابعا للفاعل و
جاز جعله تابعا بعاطفه ايضا عند الاكثر ق فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي قاله
الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا كسواء كان للنوع فجائز او واجبا ق او
فيجوز فيه وجهان فذهب الجل كلهم وجمع منهم الجد الثاني لسيبويه والى الاول اشار في لكن وذهب سيبويه الى الثاني
الفعل الناصب وليه باء مع الفعل فيجوز تقديم معموله المطلق عليه خلافا لمن منعه الرضي ق وقيل على المصدر لانه مشبه
وعلى المشبه قد عرفت ان على للشبه بالمصدرية فهذا التوجيه ليس بجيد ق واما فصله بين قسمي المصدر فانما فعل
يكن منصوبا مطلقا وان كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنها فاجاب بانه ذكر عقيب
القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على انه مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت فان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم
الاول ق من فعل اي حدث اما ان يريد به ما حدث فاسبقية في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال
اللفظ على المعنى بشدة الملابسة بينهما وان يريد به المصدر لان سيبويه سمى المصدر فعلا وحدثا والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل
وفي التجوز في قولهم قام به اذا القيام بالشخص صفة المعنى المسند الى اللفظ قاله الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل
ما ذهب اليه ويذهب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قولهم
قام به راجع الى الفعل والقيام هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذكر الاسناد المجازي
الى اللفظ مثل ضرب يضرب لانه صفة معناه فلا حاجة الى رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب يضرب قلت

قد شاع في بينهم اسناد حال اللفظ المطابق للفظ وبالعكس وهو المعنى المتضمن او الاستزادة ق وهو عنوان ذلك الاسم
لمن قام به نبه على ان اللام للعبارة صلة قوله اشتق بتضمين معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة ذات قام به الفعل
فيستغني عن التضمين ق اي لذات قام به الفعل لكنه ايكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى انه اظهر او بدل اشتمال من
العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى واعلم قصد التغليب وبينه ان يعلم ان الظرف وهو من قام به الفعل
من قام به الفعل مع الفعل وقيام به اي اسم الفاعل للمجيء لا المجرد ومن قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة ذات قام به الفعل
اعترض الرضي بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا وقتر ب من فلان وتبعد منه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث نسب لا يقوم باحد المتسببين معنى دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف
بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وبهذا امتنع مضارب عمرا فالمضارب مشتقة من مصدر هو المضاربة
كذلك الاقتراب بمعناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب
به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قولك لا يقوم باحد المتسببين معنى دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث
لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء الا على التعيين ثم لا يتعين النسبة الحدثية معنى بل الواقع منها يجب ان يكون
منسوبا اليه على التعيين فقوله ليتعين انما قيل اشتباه النسبة بالانتساب وما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث
اعتباري والقياس المذكور في التعريف اعم في الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس
باعتبار قيام الضرب بالفاعل فتأمله ق قال المصنف في شرحه اي المصدر او التعريف ق وان يكون ذات قام به عام لمعنى
الموضوع له وآله فيه بحيث لا ينزع عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي وقد
غلبته بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو سلم فالانام نقله
عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي وقع في تحقيق تعريف اسم التفضيل بانه فاعل
للزيادة فقط مشتق لهو منه حتى جعله التعريف فنقد عنايه ق قال سند وا اعترض اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوثة اي يرد

عليهم في حدها اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث وهو به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل
راسا ق وجعله احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل عليه في اوزانه حيث انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا
مثل اسم الفاعل وبذلك لا يتوجه عليه ما قيل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيا انه قال وهو وصف من المبالغة
فرجع بالاخرة لفظة من الى صيغ المبالغة فاذا اراد اسم الفاعل وتبعه الشريف في الاول والثاني فتكلفه تطبيقه على ما ذكره لما
مر اخرجه مخرج التكلف ترتيب ق على زنة فاعل قال ملخصا وبسبب لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعول والمستفعل
فجعلوا اسم الفاعل بمعنى اسم المزيد اختصارا وهذه الاية وفيه نظر لانه وان كان وجه مقبولا لكن لم ثبت بهذا ان قصدهم
ليس الا ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الاسم الموضوع لذات قام الفعل وليس المفعول والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى وان سلم
هو سموا الصفات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد سيأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال
الرضي والاولى ان الماتي في الاية بمعنى المفعول فان اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده مفعولا
ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهله وعده مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد
الحقيقي المغايرة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد ق وصيغة قيل لبيان الصيغة في وظايف التعريف وقع في النحو استفراه
اقول لبيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية ق شرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي في ظروف
النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط وذلك لقوة معنى الفعل
فيه فيسبب الحرف لما لا يشترط وذلك فيه اذا وقع بعد هذا كلامه اقوله اذا قاله ظاهر كلام النحاة لان العطف قولهم او الهمزة
او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي يشترط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه ويشترط الهمزة او ما ق
فانه وقعت اللام الموصولة قيل اللام بالموصولة احتراز عن لام التعريف فانه اذا وصف اسم الفاعل لا يعتبر فيه شرط من شرائط
العمل مرفوعا به الرفع ولا يخفى انه قوله فانه وقعت اللام استئناف لمعنى فقوله يشترط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
فان اللام الموصولة واقعة في الصاحب وقد وقع فاسبقت على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى عنه اللام لانه يكفي الاعتماد

عليه وما لابد منه فهو فضلة ومنها المفعول به المشبه به الى آخر الفاعل والمشبه به الى المفعول به بانقضى يتعدى بالى وباللام
يقال انقضى الشتوية في غير ق علم وعرف وقدر وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التعدي بالباء
لجواز زيادتها في افعال ايضا فيقال علمت بان زيدا لقائم ولا يتعدى الفعل باللام الا اذا اقتضى مفعولا فيه آله
لزيد ضربت كذا الرضي ق كضرب وذهب ومر وسوء الاوزان الثلثة يعلم باتفاق في النحو بيان المبرد
واما علي وحذر فعلى ما ذهب سيبويه لا غير ومن عمل صيغ المبالغة فانه لا يشترط في عملها زمان الحال
والاستقبال بل السبب كالصفة المشبهة ق ووافيه في معنى المبالغة فانه مغاب مغافات في المنتهى اللفظية
فيه ان معنى المبالغة كالزيادة السفيلية بجعل الكم بعيد اغرب بزة الفعل فكيف يكون جوابا بل النقصان
المنتهى اللفظية ق لعدم تطرق الكمل الى صيغة المفردة آه لا يخفى فانه كم بوجه عمل جمع المكسر اللان يعتبر معه
قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي لها كان اسم الفاعل
بث به الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد ق مع العمل فرعا لبنية على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم
ولابد من تقييده بالنسب على المفعولية اذ لا يؤثر في رفع عمله رفع الفاعل لان حذف الاسطالة الصلة بذكر المفعول
وكان اطلاقا على محل قوله مع التعريف بحذف اللام الموصولة لا نفيه اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف الفعل مع لام
التعريف ولقد نبه على الرضي حيث قال يعني بالتعريف وجود اللام لكن قصر تنبيه فتنبه ق اسم المفعول في تقدير المفعول
على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث ويقع عليه مفعول به واما على ما ذكره المحشي فاسم الفاعل ان اضافة
الاسم الى الاثنية التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي رجحه على ما قاله ق لكن وقع
عليه يشكل بجزمه بمفروضة قوله لنا يوم الجمعة مفروض فيه والمعاصي يضرب فيه اللان يعاد الاستقبال على خلاف الوضع لتنزيله
الفرق والسبب منزلة المفعول قاله في العلماء على النسب قال الرضي عمل الرفع لما يتوقف على اشتراك ق دلالة الطعن بانه
الزمانين قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن اطلاق كابه على وزنه حرفه ابه وجعله كاسم الفاعل
ولو اكتفى بقوله واوه في العلم كاسم الفاعل كفى لكنه لان الاشتراط ايضا في امور في العلم وانما قيد الاوزان بالعلم

والاشتراط ليتوجه حذف النون مع العلم والتعريف تخفيف قال ما اشتق من فعل لازم كان الطان يشتق من الفعل
المتعدي ما ثابت ايضا فانه علم ان السيلا يبقى الصفات الثابتة بالمتعدية بالحقيقة للاثر فما كان المتعدي غالبا هاهنا
لم يلتفت الى الشبوتة احيانا وجعل لفظ اسم الفاعل مجازا ق على معنى الشبوتة اي المقابلة للحدوث على تفسير المحشي ومطلق
الشبوتة المشترك بين الحادثة والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي ق فخرج عن حد ضاربا آه ولا يتوجه
به مخالفتها لصيغة الفاعل ق وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل والصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد
على التوجيه الاول مع حذف شر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثة المجرد على وزن اسم الفاعل ورد بان مالكا
في التسهيل وابن يعيش على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة مبالغة اسم الفاعل ق اي كائنة على قدره
يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثة المزيد فيه والرباعي على وزن اسم
الفاعل الا ان يقال يجب ان يكون مع ذلك في غير الثلاثة سماعية بان لا يكون مجيئها في غير الثلاثة قياسيا بل يكون مقصورا
على ما سمع ق ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اخذا من عبارة الكتاب الا ان يقال بنى على انها لا تستعمل
عن الاعتماد واعلم ان يزيد عملها على فعلها بنصب الشبه بالمفعول وورد فعلها ق وعلى كلام استدبرين معمولها اما
مضافا او محلى باللام او مجردة فانه لخلو لاجتماع اللام ولا اضافة في زيد حسن الفعل ب الغلام بخلاف احفايه فانه
لانفصاله الحقيقي وينبغي ان يراد بعملها الظاهر لما يدخل زيد الحسن فيما بعده فيلزم كذب قولهم رفعت بها
فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في الجر وفي الاضافة
فلا يخرج عن المتن وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح ق او المعمول واحد منهما ورفع قاله الرضي ثم يتصور باعتبار اعراب
نظرا لان استوفى في مباحث النعت اقوله ليدخل الفرض فيان اعرب معمولها استيفاء اعرابه بلا بيانه لانضمامه بطة القبيح والحسن
بيقية على اعرابهما ومعمولها ورفع اعرابها ق وجه عطف على حسن الاجوه آه وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا لوجهين
فانه لابد في صورة العطف في اثبات اللام لكذا في حواشي كتاب الشيخ وهذا غاية توجيه لو كان واو الحسن بالاضافة الثلاثة
ما يخص صورة الخط اما لو كان واو الاجتماع الثلثة كمعمول الصفة في حيث الاعراب فلا ق اثنان منهما ممتنعان اي بالاتفاق

كما مر به الرضي بتردد واختلف في حسن وجهين وفيه بحث لان امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف
وهو عند المؤلف يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد ق اما اذا كان لفظة
باللام مضافة الى ضمير الموصوف نحو الضارب هو زيد فعلى قولنا الزيد الحسن اجماعا وعلى ما لا تخفف
فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون حسن وجهين ويكون مختلفا فيه ق لاشتماله على ضمير زايد
على قدر الحاجة فالقياس ان يقتضي الحسن لزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن زيد حسنا وجهه مثل
حسن وجهه اليه الا ان يقال المراد ضمير لا فايدة الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يجكم بكون زيد ضرب احسن من زيد
ضرب ابنه وفي زيد ضرب ابنه فايدة لان ماكسون ضمير ضرب للربط بل ليتعين الابوة وهو موضع الضرب ق وحاصل
ضميره انه لم يتحقق نفع الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن وجهه برفع الوجه وسيجيء في الاشتمال على
ضميره فيما نظم يتحقق نفع الرجل بالربط الا ان يقال لم يمكن الربط في نفع الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد فلا يتحقق
التعريف العهد النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يمكن الربط في نفع الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد فلا يتحقق
بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتساوى القبح في الحسن الوجه والحسن ق لان وجهها فاعلها
فلو كان فيها ضمير يلزم تقدم الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون الجملة بدلا فينبغي ان يقال يلزم تقدم الفاعل
او ابتداء البدل بالفاعل ق ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وسواء ان كان الوجه للاضافة الى الفاعل
لا يكون فيها ضمير واذ كان للاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة
الى المرفوع عالة رفعه على الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير
في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فارتفع حينئذ الضمير في الصفة كما يرتفع النصب فيقال
في تركيب الزيدان الحسن وجوههما بالرفع الزايد الى الحسن وجوههما بالجر ق فتؤنث انت الصفة جعلا التأنيث على حيلة
الخطاب والمفعول المحذوف زيد راجع اليه بلا انتساب بالسياق جعلا صيغة مجهولة مسندة الى ضمير الصفة ق هذا
الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره وغير اشتراط ازمان الحال والاستقبال وجوه به الرضي ق وكذا
الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب بالاضافة الاعم المادة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو سوء الفعل جماي

اي حسن الوجه وسوء قليل كذا في الرضي ق ملوصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصول اما محذوف موصوف بالفعل
او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء او وقع عليه الشيء فالتعميم لا يأتي الا على تقدير جعل
صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او من افعل المتصف بالزيادة سواء وصف
بها اولا والمراد بغيره غير ما سواه كان سواء الغاير حقيقة او اعتبارية كما في قولهم زيد ابو العيال رطبا
ق في اصل فوكل الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زايد وكامل
عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فايدة لاعتبار اجزاء لفظ الاصل والمراد بالزيادة
في اصل فوكل الفعل اعم من ان يكون له فوكل الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير شبهة كما في زيد افقه من الحمار
ق ملوصوف يخرج نحو اسمي الزمان والمكان والاله لان المراد بالموصوف ما حاصله في الاخراج جعل الموصوف على فوكل ان
اسمي الزمان والمكان والاله لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بالزمان او المكان او الآلة نحو مضاف وقوله يخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا عالم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه
على مذهب من جعل اسم الفاعل حقيقة للمبالغة لم يخرج لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة
على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة
اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه لاستغناء الذكر بالغرض ق وسواء اسم التفضيل في حيث صيغة
قد تجيء اليها حملا افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وسوء بتقدير وصيغة لانه للمبالغة ق وفعلاء للمؤنث
لا وجه للاقتصار على حكم المؤنث ليتم كلام الماتن لانه ليس بمتعين وجعل ايضا ق فيه خلل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر لا يكفي مجرد اكد لحذفه وشر مؤنث شر لانها ليست في الاصل اخير واشر بل فورد وشر سيء متعين فورد وفعلى
للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع بجمعي وخير وشر لغير اخير واشر التجيني لانها غير اخير واشر المستعملين بكثرة ق وشرطه
ان يجيء اسم التفضيل وحدت ثلاثي تام مثبت بقرينة التعريف ليخرج فعله وانه وارجله وانه لم يثبت
واحترز بالمثبت عن المنفي نحو ما احسن زيدا واوله لانها تحتاج الى تقدير الرفع لاخراج نحو الاعور بقوله ما فعله وفعلاه

الفلاح

لابد من قيود اخر وسوء تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه منفيا لعدم النفع وليس وكونه غير لازم
للنفي لعدم وجوب كونه خبرا بكلية اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يجاء الشيء اليقين واغرب منه ان اقول استعاذ
الافعال تتصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللمشتق صوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل افعل بمعنى حدث عن شيء لانه
مخالف فعل في افعل للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري فيه
الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر ق ليس بلون ولا
عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق في البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون
يجيء في البياض والسواد الذين هما اصل الالوان وقال البصريون فاجاء منها شاذ وفيه قوله صلى الله عليه وسلم فرد
صفة الكوثر وما بيضا في اللبن ق وعورا في العاقور العور في العين احد العينين ق فان قصد غيره اي غير الثلاثة
المجرد واللام للعهد اي غير الثلاثة المجرد الملهود اي الموصوف بما ليس فلا يرد مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثة المجرد
بل اخص منه ق ففيه شيء ثم قال ابن هشام قد ذكر ابن مالك ابن هشام قد ذكر ابن هشام وافقه سيدي علي الهندي انتهى
من غير ابن وقال العلامة في العين في الهمز على الاحمق وهمزة تقلب في الوعاء تزيد ياء شر وان فجعله لقبا لامكنه
وقال في العين الودعة وتحركه جمعه ودعاء خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات
الودع محركة الاوتاح وسنينة نوع صلوات الله عليه وسلامه والكبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع في
سقوفها وذو الودعات لهمزة يزيد بن شروان بفرجمة المهملة والمعجمة ووافقه وزاد انه دعا ابنيه قيس
بن نفاثة وكان يقرب به الملك في الحق قال الراجز عن بجمل وكن همزة سيدا وقد شفى الناظم رحمه الله تشفيا
شفيا للفاضل الهندي وذكر كان منه او العهد انتهى اقول يبعد ولا يرضى بمثله وقد افاد كثيرا من فوائد شرحه
هذا فوجب شكره واعجب منه انه لم يعلق في الهندي رضي الله عنه كيف وقد كتب فيه شكر الله تعالى القدح فيه كما هو دابه ق وهو
يستعمل اي اسم التفضيل يستعمل على احد ثلثة اوجه افعال يجعله مجردا لا كما افرى اسما كما في الدنيا والحلى اسما للحلية
العظيم لم يخرج عن معناه مجردا عن غير فتقول هما في زيد افرا واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات هو الاضافة وما طرأ

بالمعنى الاول ق واما قوله ليست باكثر منهم حفلا فهو وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام للعهد فلا فائدة لادعاء
لام الجنس هنا ومع ذلك قليل سربا غ صورة اجماعا عما لا يجوز اجماعا ق ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي هو غالب ومع غيره قليل ق ويجوز ان يقال في مثل ان المحذوف هو
المضاف اليه اي كل شيء اورد عليه انه لابد من تقدير المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير محذوف عناك للتعويض
وينتقض بالتعويض في جواز عند من جعله تنوين العوض على انه للاقارنة في الناظم على النقيض كما في قبل وعلم انه زيد يجيء بدله
اسم التفضيل ما هو في صورة مفضل عليه عن مفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع
المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشر فانه
ليس القصد الى تكبير الشر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي
يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا
عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله وهو اهون عليه ان
يشهد اهون عليه تعالى من شيء وهاكا بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثري فالمطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو
الاصل اما افعل من ق احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو لمق وجيب بوجوه
احدها اجعل احدهما محذوفا المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعلوا ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد
وثالثها جعل محذوفا المضاف اي فزوان يقصد وان رحمه الله فرق بقوله اي احدهما زيادة موصوفة بالمقصودة
بركاة جعلوا ان يقصد مقصد مضاف الى الزيادة بحسب الماده وجعله عين المقصود وجعل الاضافة بيانية وبانه عطف بيان
تفس ق باعتبار تحققه في ضمن بعض الاولى فخرج عن قاعدة المفضل ليلا يصح ان يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض
كان ق لان وصف التفضيل على غيره لا يخفى انه بهذا المعنى يفيد وجه لزوم الاضافة ولو الى غير المفضل كما في القسم الاضافة
ق مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده تعلم ان الاطلاق معناه الاطلاق في المضاف اليه وليكذلك بل معناه
الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه مرجوحا بالرضي الا انه ينبغي ان يكون الراجح بحيث يحس سواه الجميع حقيقة او عرفا مما

يتبادر عرفا قصده تنفيله عليه ق ويضاف للتفضيل ضمنا او لتعريف اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان
الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتعريف يشمل التعريف والتخصيص ولا
تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتعريف اغا التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص ع قوله نحو
قولك نبينا صلى الله عليه وسلم آه اقول ونحو محمد افضل البشر حيث مراده انه افضل جميع المخلوقات وهو من جنس البشر ق
ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يصلح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه بمعنى لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر
لا يتصور الا بالفاعلية ق واغا خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المظهر والمراد به المستتر فلا يجوز زيد زيد
افضل منه مرتين وما ذكره في التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم اشتغال العمل في المضمر انه لا يظهر وجوه المضمر حتى يرد
اشتغال العمل فيه محلا لانه لا يظهر في لفظ اشتغال العمل والايجاز علم في سائر البنيات ق واغا خص بالفاعل لانه لا يتصف المفعول
به سواء كان مظهرا او مضمرا بخلاف مناه لكل ظاهر كان ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ به مظهرا كان او مضمرا بارزا او مقدرا ونقيضه قوله
رافعة للظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد به الملفوظ فيه الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصلح
بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب لكونه مفعولا به الا اذا كان شيء آخر فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية واغا قاله
لانه يعمل النصب المفعول ولم يعمل لانه يعمل فيه بحرف التقوي فيقال انا اضرب منك زيدا وانا اعرف منك بزيد ق
واغا يعمل الرفع بالفاعلية وذكره في الدليل لا يخصص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا
به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان اه الاولى تركه اعادة اللام لانه مع الباقي واجب واحد لنفي عمل الرفع
وليس وجوبها مستقلا كما يفيده اعادة اللام ق الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وسيأتي في اللفظة الآتي
ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا حاجة لتقدير الصفة وتغيير قوله او وصفا الخ هذه
شروط ذكر في افعل الفاعلية الثلاثة فيما سيتم ابلا ضعف ليفي لاشتراطها عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط ولا يلزم ان يوصف
حكمي غير ملتفت فيه للفاعل للاعتناء بذلك الشروط نحو مررت برجل فرقه عمرو ق وسيأتي ان المعنى صفة تلبس فاعلا في

الرفع الاظهر في اصطلاح من تسمية سببيا لا مسببيا وقال الهندي التي يغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه وعن قوله
المسبب ما جعله سببيا ولهذا يقال للواجب سببي الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب جمع مسببات واغا عدله
عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون افعل في الحقيقي للسبب الواقعي بل ان يكون ما يكون جعله المتكلم سببا صحيحا كما
جعله او سيقع ق مشتركة بين ذكر الشيء وبين غيره على ما حاصله قولهم يخرج عنه نحو فارأيت زيدا من عينه الكحل
اليوم في عينه اخرج فينبغي ان يطلق المسبب ولا يقيد بغيره في قوله باعتبار غير بقيه الاول لان يقيد بغير تقييد الباقي الاول
ق محصل ذلك المسبب باعتبار الاول آه اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمنفصل وقد
التفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرف فيما تأتي الا سمية نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست
في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا عن الاول صح كما يقال جلست في البيت في الدار فيبدل البعض عن الكل وجاب
بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع محصل باعتبار الثاني حاله في قوله على التفق ق والمراد بالبيان ما يعم هذا
البيان يخصص حتى لا يكون المقتضى لجعل اسم التفضيل المذكور لا يخص عام المدح فربما يكون لنفي نفيا للزيادة مع بقاء
افادة اصل الفعل سواء كان على وجه الدوام او على وجه يكون دون حد المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو
هذا الوجه فان اصل البيان يجري في المجموع وان لا يجري في بعض افاكر الرضي ره ولا يتوقف على اصل البيان فتأمل ق
وثانيهما ان يجعل احد قبيل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يأتي فلا يرد وجه التفضيل افاد بقي
وجه لذكرها ق فان قلت لو كان لزوال الزيادة التفضيلية بالنفي اه فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان بنفي نحو ما زيد خيرا من عمرو او بوجه آخر قلت نعم لكن يقول عبارة
الرضي ره يجعل الباء في قوله بالنفي بعد جعلا للسببية حتى لا يرد توجيهان الاول ق بين احد ومعموله باجنبي لان معمول
ما اجنبي للاول الفصل بين العامل والمعمول بالمعمول اجنبي لا يتسع بل بين افعل ومعموله الضعيف عملا فيجوز زيد كان عمرا وخيارا بالنصب على
الرضي ق ولو قدح قوله منع في عين زيد على الكحل اشارة الى وجه شبه نقلت عن الصحاح ان فلقدح منع الكحل حتى لا يزيد الفضل بين
العامل ومعموله ولم يلتفت الجواب نقله ومراده لو قدح لزيد عموه الضمير المجرور وما يذكر لان زيده الهندي بانه لا فرق رجوع

وهو جعل اداة مجردة للاداة لا اطلاق ونفي الطرف البلغ فمنفي الرضية البعدية والعلمية فتبصر واعلم ق واما مضمون
الى السباع لكنه تارة فيها المراد بالسبع الحقيقة او شراذ الناس وقطاع الطريق ق والحال انه لا ارى
جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر واغا قال ولا ارى وفقتضى السياق ان يقول وما رأيت ليفيد انه
رأى ولا يرى قط لان لعل ترى مثلا لم يتأت منه الحاكم بانه لا يرى قط فتأمل ق فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة اي يصدر الكلام على طريقة واحدة ومحايدة على انه بذكر الصدر انه ذكر بعده تعريف الفعل بعض
خواصه كما جعل فركن في كلامه والله اعلم ق اي نفي فاعليه له يعني الكلمة جميع بنيه فاعاده والكلمة في التذكير اشارة الى
معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ عاد وعود معناه ق واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو
المشهور فيما بينهم القدم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي مستتر
ق ولا شك ان النسبة الى فاعل فاعلي في اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعله او الى فاعل معين لا شك انها زائدة على الثانية
معنى حرفي لا ينوجه ما ينضم الى الفعل وذكر الفاعل وعلى الاول يستقل فاعلا اجمالا وهو مفتقر بنذكر الفعل فيه وذكر فيكون معنى
مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل مستقل مستقل اجمالا مفتقر في غير فكره وبهذا التحقيق انه يمكن
حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل فاق وطاوعه في ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد بالحدث لانه بعد اخراج النسبة عن لوازمه واردة مقيدة في نفس الامر الحدث والزمان فلما خرج الزمان
عن لوازمه واراد ابقاء الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد بالحدث ق فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق مع انه المتبادر عند
اطلاق المعنى كما مر عن المحقق الرضي في موجبات شرح الرسالة الشمسية ولانه لا يصلح ارادته في تعريف الاسم والحرف لعدم
صحة ارادة الانتزام ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم ق وبقولنا وصفا احتراز عن الافعال لان جميعها مفعولة
يعال جميعها ايجاد بنا على الاصح بل جاء الله وبنى واغا الدابر كله واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على المجموع قد يكون
على سبيل انفراد كل جزء جزء كقولك جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال ق الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا
الافعال المنسلخة عن الحدث يرد عليه ان الافعال الناقصة تارات في اصل الوضع منسلخة عن الحدث اخرجه بعض المحققين

المحققين في الحواشي الفناشية ق او تقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذا لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي وتحققه
فلا يصلح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد بالفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل تقليل مدلول
الفعل الا انه الظاهر ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل فتأمل ق لدلالة الاولة على الاستقبال التوبيخ يعني الناكيد مرة
به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص ق لانها وضعت لانشاء عام يخص الشيء المراد فيه ق والغاضي بلوحوقها تاء
تنيث اي الكثير وبهذا صح قوله الصفات استغنت عنها آه ق وطوحت وتاء وغلت الاخيرة يقول وطحت وتاء وغلت
وغلت وتستغني عن قوله وطوحت وتاء التأنيث كنصرت وكرمت وغلت تاء غلت بالغين المعجمة المرفوع مطلق ولا يخفى بالحركة
لاختصاص بادة المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيانه ان ترى ق بحسب اصل الوضع فانه المتبادر في الدلالة ولانه وقع
في تعريفات هذا العلم ق قبيلية فاتية يكون بينه اجزاء الزمان زمانية وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات
وبينه اجزاء الزمان وبالوضع بينه الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات اغا هو بينه العلة التامة ومعلولها والتحقق على الفور وغيرهم
مخالفون فيه وهو ان يكون الزمان زمانيا فيقع لو كان ثم لتباين التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان فكل منتف ثان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق بجد شد وقع صفة لزمان فيكون الجار والمجرور صفة لزمان تقدم على زمانه فيلزم ان يكون الزمان زمانيا
ولا يندفع الشبهة الا بتعلق بقبل بلفظ متقدم بان يقال حاله على زمانه متقدم على زمانه ق مبني على الفتح اشارة الى ما ان بعض
حواله بعد تعريفه كما عادته ق باحد حروف نائبة في اوائلها الخمسة ق كوقوعها اسم مشتركا بينهما لمعانيه المتعددة كما مر لا يخفى
ان الحاقه ايضا يكون مشتركا فيكون مضادا للاسم الا انه ليس كل ما ضارع مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه بسبب زيادة احد حروف
نائبة وأعني فلذا قيد في بعض نسخه باحد حروف نائبة وله وجعل من بعض نسخه باحد حروف نائبة لوقوعه مشتركا بمثل معقل فانه مشتركا بين
الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف المكان اشد فتدبر ق فالاجود قلم اراعي في البيان ترتيب حروف نائبة بل اراعي قاعدة تعريف
الفعل فانه يبتدأ في المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب ق مؤنثا فالتذكير للتغليب ق اي للمتكلم المؤنث يجب تركه
المؤنث لان المتكلم لا يكون الا واحد سواء تكلم باضرب او بنضرب فاغا وصف اضرب بالمؤنث بعد الزيادة لمعنى غير ما يدل عليه وصفه
في نضرب يكونه مع الغير فلا يحتج الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحد كانه فولكما الغير او اكثر فذكر اغا اوثنا وتختلفا ق والمؤنث

الغير الا ما يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ وقع رتبة واجب بابه لزم تعقيد
تركيبه فرجح العلامة صنفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجوع الغير الى ما يذكر لفظا
فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحرير الما ذكره المص فانظر اطراف الكلام ليتبين ان يكون بالتقدير الملائم عافت
المرام ق مع انه ليس في قيل العبارة المشهورة الواردة آه سكت عما ذكره الهندي وواقفه الهندي وهو مما يقتضي منه العجب
لانه كيف يجاب به القدحي فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانت تفطن
في اعماله وحاصل القدح منع الاحتراز بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لرده بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو
المشهور وارد والرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كما يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمح وهو كان يقال منه فلا يلتفت اليه واجيب فانه في النفي يضعف معنى التفضيل
فيحمل افعل من الاحتراز بخلاف ما اذا كان بمعنى التفضيل قويا فانه لا يحمل مع الاحتراز ايضا ق وعلى كل تقدير فالمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان حاصله كحل عين زيد اه وعلى تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمكن بانا
المقصود تفضل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان على اسم التفضيل مختص عادة اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وقد يتغايران بالذات واذا اقتضى تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب
تقدير في كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور وجاز العين لظهور المعنى مع ذكر المحذوف ويتجه عليه
انه يوجب افراد التركيب الربط لا ظهور له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء ومن على
على المجرور وقد اعلى على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب الحال والصورة
بان يكون وجه الغير الى ذلك ولا يكون في الواقع مفضل ومفضل عليه متغايرين بالذات بل لا يفرض المفضل والمفضل عليه
الا بذكر لفظ واحد وهو هنا كالاستغناء الى الكحل المفضل عليه ايضا ذكر الكحل المفضل فيما ق ولو رفع لفظ العين آه
لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا ق وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين
زيد في احسن الكحل احسن فيها الكحل في عين زيد اه بهذا الكلام الذي ما ذكره الرضي بعد جهينة وما ذكره هو ان قوله

قوله كعين زيد تقوله رأيت رجلا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فان الكحل الان مع ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد فيها
زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مشاحة في المعلوم في هو صنعين اعما واعلى وصنع المنع ولا يجوز
ان يكون حسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على
عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فان قلت زيادة الا انه لا اجل
ذلك فجعل احسن صفة لقوله كعين زيد اذ كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الاكثر كونها حرفا فجعلها مع احسن
صفة موصوف محذوف لان التناقض منه فرع ما جعله المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه فاجعل
المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه التفضل على الوجه الابلغ بمعنى على انه لو كان عين فضل
عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الشركة فيكون النفي بمرتبة فيكون ابلغ واعلم ان الله
في عبارة المص اذ بنية التركيب الاخير بل فقابا ان يقال في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين هذا المتركب
بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستثناء في هذا
التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل
في قوله فان قدمت اما لك ان قدمت ذكر العين وجاز تنسب احسن وليس لك ان تحذفه بناء على انه لا فعل بالا جنبي وليس بمحل
حسن اتجاه المفضل والمفضل عليه فلم يذكر سابقا مفضل عليه وهو عين المفضل لانه لم يذكر لكنه لما ذكر لكنه تقدير فجوز
اعماله احسن متحققا نظرا الى تقدير الكلام ق لانه كان في مقام بيان الاقتصار وما ذكر او فق بالمقام والاصل ان يقال
بدله بذكر الاستثناء والتمثيل بالشعر على جواز حذف هو صوف وذكره ق اسم جماعة الركبان يعني ان يجعل منه على ذكر لا يصح منه ما
سيأتي من ان ركبانا صفة ركبا نا لان اسم الجمع لا يجب تانيث الصفة ضميره ولا يجمع صفة بخلاف الجميع ق وس يا نزار السري
وما حمال جعلوا الراية على انه يكون صفة مصدر محذوف اي افوف خوفا شديدا يا الهي الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه
التقديم على المستثنى منه فلذا لم يلتفت اليه ق فقوله اي اما خوفا شديدا الهلاك وفي قوله الهلاك وبناؤه احمال الثالث ابلغ بحسب المعنى

والمؤنثين غيبة او حال او يمكن جعلها حالا انسب بسياقها ولو قال المص والغائبة والغائبتين لكان اخصر واظهر ق ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا والغايرب المضارع صلح ان يتعلق او رفع لا يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعرابه مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع وسواء باشر لانه لا يوجب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يوجب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه حق بالبيان فقال حاله البيان انه انما يوجب اذا لم يتصل نون تاكيد او جمع مؤنث وفيه انه قوله ولا يوجب الفعل غيره في قوة انما يوجب المضارع بعض ما يوجب الا المضارع فيكون له اتصال الطرف به تقييد الحكم الاعرابي فيه فيكون شبيها له للحكم وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يوجب مغايره في وقت عدم الاتصال فالتقييد للتوضيح الغير بحيث يشمل المضارع المتقدم احد النونين ق واعرابه رفع لا بمعنى على الفاعلية بل بمعنى ما او نون اقتضاها العامل لا بمعنى به يتم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى فالاوجب كون اذا من الكلمة على البسيطة مخصصة حتما فاذا اعرب الفعل ليس بمعنى وقوله نصب بمعنى فتحه او حذف نون او جره العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل ق فالصحيح جزم المضارع حرف وهو لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث ق وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستقبل عن التعريف واغاد حرف الاخيرة ولم يقل لانه يشمل نحو يجر بلا شبهة ق المجرد عن فيه بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب ق متصل به نحو ضرب وما يضرب الا هو فانه واجب عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير البارز المتصل ولا شبهة انه لا حاجة الى قوله متصل فانه مغن عن التجريد عن الضمير لانه لا يتصل به بدليل قوله والمتصل به فلا تناقض ق للتثنية اه لا حاجة الى ذكر تثنيه الغيبة ولانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا التثنية والجمع والمخاطب ق والمؤنث فيه الضمير البارز في الصحيح الوجوب لا يكون جمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام يغني عن قوله في بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان الاشارة اليه بذلك لم ينتقض جمع المؤنث لانتقاض جمع المؤنث ق والسكون لغة حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا حاقيد اخر به لان السكون لا يكون الا لفظيا بخلاف الحركة وبناء لفظا لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقع على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حركه المجزوم لالتقاء الساكنين فلهذا يجب التقييد ق متصل يجب مثاله للصحيح الجرد عن ضمير بارز مرفوع لا لاعرابه حتى يكون قاصرا او متباورا في كلام الشارح اذا جعله مثالا

مثالا للاعراب فاتم على الحقيقة ق والمضارع المتصل به لا يخفى انه ظرف لشيء كلام المصنف قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما يجاب به تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد وحينئذ ان رد عليه بقوله والمضارع المتصل وقول المص بقولنا مثله يرد عوان ولده عوان اه بدله [illegible] يفربان وتفربان آه لكان واضحا ق والمضارع المعتل الاخر المعتل عنهم وهذا كان اخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام يريد به الناقص ق يسقط لاجل المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلة للسقوط ق هذا التجريد لم يقيده والتجريد في المضارع وقيده في المبتدإ حيث قالوا هو المجرد والاسناد اعم من الاسناد اليه كما في السند اليه من المبتدإ والاسناد الى شيء كما في قولنا مسند المبتدإ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدإ دون المضارع لان الاسم معناه بدون التركيب بخلاف الفعل فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع ق لما هو المتبادر في عبارته المتبادر في بيانه لاقى المضارع انه لم يجعل الرفع لما التجرد كيف وقد قاله في بيان المنصوب منه وينتصب بان آه وفي بيان المجزوم وينجزم بلم آه فلما لم يقل بها ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قاله ويرتفع انما يتجرد لان تحقق العامل لها الا يكون وقت لانه انما تتحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الاسم ولا جازمه فلم يقع بعد ما يصح ان يقال ما ضرب لا يصح ان يقال ما ضرب واما يقال ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم ضعيف في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المتبدر بسببه وهو الاصل في هذا المقام تميز الاقوى الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل ق وقد ذكر مذهب الكوفيين اذ اكثرهم اذا الكائي منهم يجعل العامل حروف المعاني ق كما في زيد يضرب لا تقول صحة الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لانا نقول هو جنسي الاصل فلا يؤثر فيه العامل ق ابدال اللام نونا فيه انه لا مناسبة بين اللام والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين ق وقاله الخليل اصله لا ان يزيده ان لا يقلب في تقديره لا فرق بكذا وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب اقول لن مركب لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بالاسم بانه تاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون دالا على الفعل على هيئته ليكون مع النون ولذا افصل لن يزيد فروف النفي بتاء تاكيد النفي ق بعد حتى خوسته فانه كره الشارح في تقبيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل آوانه فان الاصل

سيفصل في محله فاذكره معه تفصيل المص ق اذا لم يكن بمعنى الظن تنبيه ايشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في التعدية ولو سلم فالمراد لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على التعدية سواء كان لفظ العين او الرؤية او الوجدان او الظن او غيرها ق بها المخففة صيغة الفعل بها للحصر اي بها المخففة لا غير وبه صار معادلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة المأخوذة من المثقلة ق فانها للجزاء والعلم هنا ينافي تمكنا الداخل على الطالب ولا يبعد ان يقال بها الناصبة الغير الجازمة متعين دفعه وبها اخذ المخففة لوجوبه لحذف خبرها الذي ق وليست هذه تاكيدية للحصر ق على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر ق لا دليل عليه اطلاقا كما قيل ولا دليل به في الدنيا كما قيل بل هو الحق ق لكان ان جعلت جوابا دون جزاء وهي لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب الكلام العائد لا يكون الا بعد كلام ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء وهي لا يجب ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسملت صار جزائك ان عضم مالك وهو مكفا لوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان يلي في الحال الذي هو معنى الاصل ق واذا اوقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يوجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانه وجد وبها ولم يجد وبما فاذا وجدتا جاز ان تجعلا وجهان فتدبر ق فالوجهان جائزان جعلها وجهان مبتدأ ولا فاعلا لان حذف الخبر اسهل من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فانه فيه حذف المسند اليه غير ان الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فقيدها الوجهان الانفع والاعم ق وان كان الحكم بالنظر الى زمان المتكلم الاول كما كان او تركه المستقبل فتدبر ق بمعنى كي للغائية التي بقوله للسببية وقد علم مما قيل فذلكة بقيد كي بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن معنى الى بمعنى ان فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى وايضا فاذا كانت بمعناها او حيث كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورة اذ جزاء ما قبلها او متصلا بها فجزاء من ق ص فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى ق كما تقول كنت ذاره ليتبع الطالب قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية للحال ولا يتعد قولك يكون المضارع حكاية حال على ذكر اصل الطالب قبل فجعل هذا المثال حكاية

حكاية الحال دون واحدة من الامثلة المذكورة القابلة لذكر في كلام المص تحكيم ق كانك كنت في زمان الله خوله اشتهيه تنبيه العبارة اي جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والا فظهر ان المراد زمان الحال المحكية فحيث ان حال بانه تبرزه في نظر المرجح في موضع الحال ق لانها على الاستقبال فيه ان على الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا يناسب في الحال الا ان يقال ينافي افادة الحال فلا يصلح ذكره في مقام افادة ق كما تقول بعضهم دفع التوهم الزم يقول اقام فاتبعه اي ويريد دن لزوم بعد بها ق ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة ق مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحكي المتاخي الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حاله التحقيق ق ومنع نظر الى الاول والاولى في نظر ان امتنع نظر الى الاولين لان كان سيري لا يصلح سببا لعدم خوله لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري واقعا او ان يكون في تقدير كان سيري تحقيقا اي غير ذلك فلما لم يتحقق غير كان لا يصلح للسببية فجعله مانعا الرفع بجزم واستوفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صلاحية التأمل ق فينبغي المناقشة بالجزم في صورة النصب بسببية حتى او خلوها بالنصب بان مقدرة متعلقة بحتى فلكان تقدره بتوسيعه توقد صالحة او خالها بارفع على تقدير ق فهو لابراهيم عطف تقدير جار لا يخفى بعده في نفسه بالنظر الى بقية لان قوله سرت حتى تدخلها عطف غير تقدير الا انه وعا اليه ما ذكروه انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشمل كما المعطوف والمعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالتركة محتملة ق او ما كان صفة له تقديرهم الاولى ما كان فعل الله كلهم تقديرهم فتامل ق والفائية تنصب المضارع بعدها بتقدير ان آه جعل خبر الفاء جملة محذوف المبتداء لا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ما بعده بشرطية ق احدى السببية او قصد السببية وقد بينه عليه الرحمة ق في النفي المستند الى جواب او صفة النفي عما يكشف عن كونه في معنى الاثبات قد سبق غير مرة ان قضية ما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان يصير مؤولا فيصح عطفه على المؤول المستنبط في الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة على الجملة لا ضمنا وخبرا وانشاء وبهذا يدفع على ان الفاء ضائعة بعد عن العطف بتقديم المستند على الجواب فان الجواب لا يعطف فيرد ان تنافي ذلك يغني ان قاله كلام عليه وذلك ان افادة السببية في ذلك مما لا يصلح النصب بتجريده عليه ان يشكل مع الرفع توجيه العطف

الا ان يقال هو من وضع الفعل موضع المصدر كما في سمع بالمعيدي خير من ان تراه ق والحق بالجواز فاستري يجعله
لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بما بعد لو على ما قبلها يقول لنا سيقع منه تركه منزلة والحاقي بالجواز فالاسراحة ويمكن
توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ش كه والحق في معنى الاواي لا اتركه ولا الحق فاستري يجي ق ولو التزاه اكتفى
بها بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقدر ق اي بشرط ان يكون بمعنى الى ان ولا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه يستقيم
بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان فتقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان ق او اكان المعطوف عليه اسما صريحا
قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم فانه على تقدير ان لجواز عطف فعل مؤول ان يضرب بكلمة ان السابقة و
فيه نظر لانه يشكل اعجبني انكما تنامان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقدر الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف
عليه في اعجبني ان يضرب زيد فيشتم اسما م لما المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف ق ويرد عليه
انه لو كان المناسب في ذكرها ذكرها ثانيا ويمكن ان يجاب عنه بان العاطف في تقدير ان على قسمين احدهما امتياز بعض عن بعض
في الشرط والثاني اشراك الجميع فيه فعد اولا المخصص صائنة ط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر الشركاء
في الشرط والثاني اشراك الجميع فيه فعد اولا المخصص صائنة ط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر الشركاء
في الشرط واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ق ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا افاد ان بعدها بالشرط الشركة
بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصص كما فصل في حتى وافواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة
لان سوقه للوقوف على ذكرته بهذه العبارة حين بيان الشرط اشتراك بين الكل فتأمل ق ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في نفي اللام اضافة اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لانه علم بنفسه فلا يقبل الاضافة وجعل
الشارح قوله في النفي صفة لما فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير المعرفة بالنكرة فاطوا فق بالمشهور ان يكون
التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فيما فعله اي حالكم لان رعاية جانب المعنى اهم
في رعاية جانب اللفظ ق احتراز عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم ق وبهذه الكلمات يجزم فعلا واحد
اي يجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يجزم بالعطف فنقول لا تقرب ويقتل ق وكلم المجازات اي بعضها
فانه كيف ما اتفق كلم المجازات ق والمجزوم بها فعلا اي قد يكون كذلك كما سيتعرف ق واي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا

مطلقا سواء كان مع ما قوله كما اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى او بدونه ق مع كيفي واذا فتش في كيفما شئته وجدان اكثر ورودها في كلام
المجازات كالجزم بها شرط ق وحينئذ اي حال كونها لا تستعمل الا مجازات ولا يبعد ان يستفاد وقوعها مجازات كيفما كما يعلم مما الآتية فيكون تركيب على كلمة
لم ولما ق وكان وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول فيه بحيث لا تجاز ان يقال لم يضرب ع زيدا علي فاضرب لانه قد حيل بين العامل
ومعموله واغايه حتى ان لم اضرب ق ولا النافية لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها وجعل النهي مرفوعا صفة كلام لا بمعنى لا انتهاء
ق بسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى فالا يحتاج ان يقال ان يفد الكلام بافادة سببية الاول لمسببية
الثاني فكان الصواب ان يجعل سببيا في نظر المخاطب وفيه ان الكلام لا افادة فما كان الاولى لافادة سببية الاول وكان ان يزيد
ايضا او نحو الخ الا انه يعد من السفاسف ق وحيث انه بشيء على الاول اتمناء الجزم على الفعل اي قد يبنى كذلك وذلك فاذا كان
الاول سببا واذا كان ملزوما غير سببية فيلزم كذلك والا ظهر ان المراد انه يسوغ الفعلان مع تعلق بها شرطا وجزاء
لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم ق لتحقق تأثير عمرو فان الشرط فيه بقلب اي تحقق التأثير مني والا لم
يتحقق لفظا فان ان قرب فظاهر والا فان زوجت ابنتي من الجزم بلم لا بان تقرب لم ويسبقه لا بان تقرب لم ويحمل على لم اقرب حتى يكون
سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر فحينئذ ان يكرم زيد افليكرم لكنه
يلزم الغاء لعدم تأثيره لو فيها معنى الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء لتضمنه فانها مستقبلا تحقيقا قبل دخوله
ان فلا تأثير له فيها معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء ق او بلى حيث يجب فيه الفاء لعدم تأدي قراءة الشرط فيه معنى لان ضمار مستقبلا
بلى والاولى اهملا ليشمل ما يتوهم انه يجزم لان النصب للمعية لقربه كما مر ق او استفهام نحو ان لم يضربكم زيد فاضربه او
مضارع منفي بما نحو ان لم يضربكم فاتقربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على اصله فلا يستلزم ق الى المستقبل
والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب ق وضع الغائبة على الغائبة والمخاطبة على المخاطبة ولذا لم يقل ويكتفى بافراد الجملة الاسمية مع انها حضر
ق لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى المتضمنة لاسمية الجملة فتدبر ق واذا التي يجزم بها المضارع حالة كونها مقدرة اعم كانت
مقدرة او عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول الملخص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية في صلة صفة اذ وجعل قوله
بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة جزما كانت ولا ضرورة اليه والصحيح ان مقدرة حينئذ مرفوع خبر لان ق اذا كان المضارع

الواقع بعد سوء لانه شيئا لم يصطلحوا آه لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد الشيئية تحقيقا كان
الكلام مهملا او لا كان او او عا لنكتة فتدبر ق فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع اه اقوى الشواهد
على ارادة الصفة انهم يقولون بهذا الامر الامر بالصيغة ق وفي بعض النسخ اغا قال مثلا مثال الامر المعروف بصيغة
ان يكون عين المصدر فزيادة المثال للدفع توهم ارادة المصدر توهم بينة على انه لا ينبغي لانه يجوز مع قولك ان يكون اه بعين المصدر
او صيغة الامر كما يقال لام الامر والاوجه ان يقال الامر في السنة العرفية ينتقل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين
المحصلين فحينئذ ان سيجيء الامر عليه فراجع اما مثال ليكون في قوة التعبير عنه باللام بالصيغة ق صيغة يطلب بها شاملة اه قول
يطلب بها اه اي في النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيهما باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فاحكم بانه قوله
يطلب بها الفعل شامل للكلام لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسمي الافعال في التعريف حتى انه خرج
بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل بانه جعلها بمنزلة الجنس والتقييد بعدها فصد لاد الاظهار انه
صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي وقوله الفعل يخرج النهي وقوله فالفاعل احتراز عن قد عرفت فانه وكذا قوله المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن نحو قولك قم فانه صيغة وفعل هذا قد عرفت فانه والحق
انه لا حاجة الى التعريف فالتعريف قدح بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة ويحذف المضارع
ق وفي التسوية حكم المجزوم اي حكم آخره المجزوم والاولى وحكم حكم المجزوم ق في اسكان الصحيح آه لا اختصاص في اسكان الصحيح
وسقوط حرف العلة حكم الآخر واسقوط النون فيكون حكم الآخر الا ان النون في آخر الامر الا ان يقال الشدة الاستراحية بين
الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الآخر ق فان كان بعد اي بعد حرف المضارعة
آه يعني المصل بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان اه ولهذا بيان زيادة ولم يبين عمل الآخر لقوله اسكن آخره عما لا حاجة اليه
ومع ذلك قال اخر فيحتاج في آخره نون او حرف علة اسكن آخره او حذف ق والمراد بالرباعي
ههنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان اللام والوقف الاصول فيه اربعة ومنه قوله ثم لمزيد فيه نظرا لان الرباعي لا يخص المزيد
فيه وقوله واغا سوغ في باب الافعال ايضا لانه لا يتم لانتفاء عن بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال اي غير ما يعود الرباعي بالى

الى الرباعي الذي بعد حرف بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله بها بعد في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكن ق وفي
للمالبسة بمعنى مع الهمزة وجعلت كالعوض فعالا للباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة بعوله فان افاقيل فقد آه
سيجيء قلع الناسخ لان الكلام في بطلان فتح الهمزة وكسرها يتعين الضم فلا معنى للتكلم في بطلان فتح التاء وكسرها على ان
لا يطالب احد بانه لم لم يعالج التاء اولم يكن حتى يكون بيانه فائدة والصواب ان اغا قيل اقتضى بفتح الهمزة التبادر احد المتكلم
المعروف في حال الوقف واذا اقتضى بكسر الهمزة لزم الرجوع الى الكسرة الى الضم وهو ثقيل ق فيما سوى ساكن بعده ضم نحو
كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضم بل فيما سوى اه مضارع بعد حرف المضارعة بغير سواه الى صيغة الامر الذي
من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة اعبارة عن الوقت اي وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة ق مثال لا يكون
بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما لا يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة ق او على حذف مضاف اي فاعل فعله لا يخفى
انه اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا دنى ملابسة فتقدير الفعل لا يسوغ في الكلام الا تقديرا وعلى عادة كرخي اضافة الفعل ايضا
الى حال ادنى ملابسة لم يشتبه لم ق ولا بعد انه يراد بالموصوف الفعل الذي لم ابنه كرفاعة الاولى الاولى الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول
فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المحتار الرضي ق عالم يذكر القيد بهما اكتفاء بذكره في سبق
في تعريف مفعول عالم يسم فاعله ولكن ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه ق و
بضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاضمار يقبل فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم ما قبل اخره وضم ما قبل اخره خوف اللبس فيستغنى عن قوله
ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء ق ليكون بالتاء في تثنية الغائبين وجمعه مطلق وفي واحده وفتا
والاولى ترك التعليل وتغيير قوله خوف اللبس بنحو اعلم ويضم الثالث والثاني بحكم وتعليله ثم الاولى ايضا به فانه لو اكتفي في
ضرب بكسر ما قبل الآخر ليعلم انه صيغة معلوم في باب علم والبس في باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول لم يضم فان كان ماضيا كسر ما
قبل اخره وضم اوله مطلق والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ما يكون عينه فقط معتلا ويحكم ان يقال اراد
بما يكون عينه وعينه اللفيف لا يعتل ولهذا اصوب لانه ينتفع بالاصوب ق واغا خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض
في الباب للفاعل منه كما ذكر وبقيته ذكر معتل العين في الباب للمفعول وان لم يكن فيه فذكره نحو اكاد وكذا ذكره في الناسخ واغا خص

معقول المعنى بالنسبة كما مر فيه غموض واختلاف في الملخص فلا تغفل وبتبعيته ذكر مفعول عرضي وان لم يكن فيه فائدة ق المتعدي وغير المتعدي
هذا قيد ان لفعل الفعل لاقسم فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه
على متعلقه فان المصدر لا يتوقف فهم على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والضمير فلو كان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول به جزء آن بعني الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فتقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق
ما يتوقف فهم على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق منه عليه وكان لذلك قال المتعدي من الفعل ق فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل قد ورد عبارات يسمى هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول باطنه فالايصال
فاوقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق في الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول المفعول ايضا متعلق به فاوضح
ببيان بيان تعلق الفعل مني المتعلق الذي هو المفعول ق وبينه الفاعل والمفعول به بريد به مني ق وبينه الفاعل قد
تحقق ان المفعول الذي بيان الحال بينه اعم من المفعول به فلا وجه لتركه في هذا الموقع فان اللازم كالملزوم تعلق به
الفاعل والمفعول ق وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنوع الانفعال نحو انقطع وبتأثر التفعل نحو تدحرج
ق او بالف المفاعلة نحو ماشاه او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران في باب التعدية وانما المشهور في الكتب
هو الثلثة الاخر وكانه ترك كالاولى لما يقدر ولا يتفرون في معناه بما يجعله طالبا للمفعول به كما مر تارة في
الكلمة مني هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان حاشية حاجته في الشيء فلم يتيقن فيه منه الشيء بحيث يطلب مفعولا
بل حدثت في الكلمة مني المصاحبة المستقلة في طلب المفعول به واستخرجته معناه حيرته خارجا فاحدث الى بمعنى التعدية المستفاد
في التعدية مع بقاء مني الزوج على حاله ق ثانيهما غير الاول كاعطى وسقى كثيرة جمعها الى الستة وارجعها ان
اضبطها واعلم رسالة ينتفع به الطالبون ق كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم جواز ذكره فمع القرائن
ضمن شيء واحد فلا يقال اعطيتني وعلمتك ق والثاني والثالث مفعولا هما في بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقولوا مفعولا علمت
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر آه لا وجه لتخصيص بيان الحض بهما شتان في خصائص الحرف باب علمت
ايضا فانه يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل مجموعة شيء واحد فنقول زيدا اعلمتنيه قاعدة ق متى ما ذكر الطرفين اي وقوع

وقوع الخبر وعدم وقوعه ق لبيان ما بها اي تلك الجملة حيث لا حساب بها شيء عند الاظهر ان المراد ببيان ما بها
اي الجملة المذكورة عند اي عبارة عند فاعلمت ببيان الذي قاع مثالي عبارة عن علم يتبين وليكن هذا وبهذا الكلام سواء
كان بعني ذكره الذي اراد وعني ذكرناه يقتضي ان يكون لهذه الافعال بيان كيفية الجملة الاسمية وبنية ان الداخلة على الجملة
بيان انه اي محقق فلا يتعين مع فوائد اخر فائدة تامة ولا يصلح السكوت عليه بخلاف فاعلية الاستفهامي فالاوجه ان
يقال مني الكلام لبيان ما بها اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقدم قوله التنبيه على انها ليست من تتمة بحيث الجملة الاسمية بل هو مذكور
لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المذكورة وليست كسائر ما دخل الجملة فافهم ق فيتصب لتضمنه بناء على
انها مفعول لها الظ مفعولا بها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها ق في خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي
لهذا هو الذي يبيع وخلافه قليل على ما فصله الرضي وحاصل قوله هذا يتيقن ان لا يصلح علمت فرحه زيدا قائما وعلمت كلا رجلا
وضيفه بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اراد بانه اذا ذكر احدهما جاز ذكر الاخر او ما يقرب
منابه ق لا تخلصا في الحاشية اي لا تخلصا واجاز عني غير ايكل الملك بنا ان قدرت بناء قبله فاذكر الوثوق بهذا في العباب
اي لا تخلصا اذ لا يعدى عن غير ايكل الملك بنا وبالجملة جعل الغرا بعني الاغراء وضمنه معنى الجدير في اللغة ق فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفائدة سهوا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين منسيا لعدم توقف افاده تارة على ذكر المفعولين لان هناك جهات
فائدة اخر كان يقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي تقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد
الا بالبراهين ولا تظن الا بالاشارة او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم ق لاستقلال الجزئين الصالحين
ان يكون مبتدا وخبرا او مفعولين لها الظ الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام
بالتام وكلامية غير مقيد بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف
ظ كلام المص ق فلهذا قيد بها احترازا عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل ق بلا واسطة كما في
مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام وبلا واسطة لان المضاف الى ما فيه
الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمر جان معه اعتراضا فاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر فغير

منه قبلها ولذا جاز تقديمه على كلمة لتضمن الاستفهام ق والفرق بين الالغاء والتعليق فيه بحيث لا يجوز الالغاء ويجب التعليق واجب فيه بحيث لا يجوز الالغاء لو كان الالغاء جائزا لكان في قولك زيدا ضربت جواز الالغاء أيضا وليس كذلك وما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين فرعي الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولم يقيد بالجواز لان سياق الكلام فيه يفيد الوجوب فتدبر ق رأى البصرية اي رأى بمعنى ابصر الحاسمية للحلم المفعول ق ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي حلقة يصيبها سهم الرماح ولكون اري بمعنى العلم شرعا فيكون دريئة مفعولا ثانيا وعلى ما ذكره يصير حالا ق وبعض افعال القلوب ما عد احسب لا يصح الاستشهاد بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم ان الفائدة في هذا البيان لكمال ظهوره في بيان المعنى ق ويعني ما العلم والظن فاراد بالمعاني ما فوق الواحد ق وانما قيد بذلك ليلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض وليلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض في المعاني الاخر فبين لكل منها معاني اخر ق و حسب بمعنى ظن فاحسب وسوء الذي في شره شتره كذا في العباب ق فظنيه اي فظنيه بمعنى المفعول ق ربما سميت ناقة لانها لا يتم فوعها كالافعال الناقصة وقيل للتقصان مدلولها عدم دلولها التام بالجدث الداخل في التام دونها وفيه نظر لانه لا يسمى افعال المدح والذم ناقصة مع تقصان مدلولها عن غيرها لفاته ولذلك لا تقول سميت بها لتقصانه عدوها بالنسبة الى الافعال التي يتم فوعها وفيه ما فيه ق اي العمدة فيما وصفت بهذه الافعال وسوء تقرير الفاعل اعلم انه لو كان نسبة الصفة الى الفاعل والزمان والنسبة ثبوت الصفة للفاعل وفرقا بينها وبين تقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا اجنبيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فاراده ثبوت الصفة للفاعل به ممتنع لا يليق بمقام التعريف ق لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكلمة في الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان هو جيب كونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان هو جيب كونه عمدة او افرد لا بد في بيانه حتى يتكلم عليه على ان يكون كلمة في الصفة والتقرير عمدة في الثالثة يمنع فروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل

الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة في وضع لتقرير الفاعل على الصفة فقط فيتجه الاشارة الى عمدة ق ولو جعل الموضوع له اشارة الى تصحيح الحد بالتعرف في عبارة الافعال الناقصة وجعل ما بعد التقرير بيانا لحدوده خرج عما فاده على التقرير عن معناها وكونها قيدا واداة ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان هنا جاء من هذه الافعال داخلة في الافعال التامة تكلف وتحكم ق ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه جعل التقرير بمعنى النسبة فيجيء الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة معناه للغير والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما استقر في بيان فائدة الناقصة كيف والافعال الناقصة موضوعة للغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعة للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره و التزم دخولها على الجملة الكاشفة الدالة على النسبة الملحوظة اولية لها التاكيد النسبة المحمولية للمحمول بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل ق فظهر مما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد كما ذهب اليه المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها تركه ما ذكره ليتباور وضع العبارة ق وقد يضع كثير التضمن فلا حاطة مع فعل الازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عليه بهذه الملاحظة وللبرازة في مقام التفسير طريقان اولهما جعل الحاصل فاتيا واستعمل حالا فيقال في تفسير ستتم التسعة بهذا عشرة اي تتم التسعة بهذا حاليا عشرة وثانيهما عكس ذلك بهذا كما ذكره الشارح المحقق والاوجه فقوله تامة وكاملة لان لا صفتان كما اقتضيه العبارة ق وجاءت بمعنى كانت فالحصل بعد صارت ق عن العزازة وهو الغفلة فان التركيب حيث ما ورد في الاخبار جاء ارسل على ابن عباس رضي الله عنهما اي جاءت غفلتا حاجتكم او لم تجدنا غافلين كما تريدنا ق اي سيف مشتهر بالفتح السكين القطع على ما في القاموس ق لا يتجاوز جاد فعل المدح الذي استعمل في العرف لهذا جاء الحصر بالتركيب الذي وقع فيه كما قال بعض المحققين في جاد الا طرافها فانه يقال جاد بالرمح وغيره وقيل في ضبط موضع استعمال قعدا ان يكون الخبر كانه كذا ق على الجملة الاسمية المركبة في المبتدا والخبر كانه اعتبر تبقيد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وقاعد فانها جملتان اسميتان مركبتان في المبتدا والفاعل ق اي لا جله اعطائيا للحاكم معناه كما يعطي

للخبر حكم معناه يقظ الاسم ايضا فصار زيد غنيا لجعل الفتى مشتقا اليه ق شبوتا ما فيها الا ذا جعل ما فيها
مفعولا فيه اى فى زمان ما فى زمان معين ثم الماضى ق يستدعيها قصر اليتيم اى المغازة التى لا يرتاد فيها فما اليتيم
بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالى يقال مطى سرعة سيرها بانها بمنزلة قطاة كتت بيضها هامة فرخها عشى سيرعة الى
فراخها كذا فى العباب ق فان بيضها لم يكن فراخا قبل كونها بيضا ولو كان بمعناه يقيد بها هنا كذا فى العباب ق وهذا ايضا
عطف على قوله ثبوتا اه فاقراره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة لما مختلف فعند بعضهم انها تامة ولجملة بعدها
خبرها ان هو فاعلها فقوله عما هو لها عنده والا فظاهر انه عطف على يكون ناقصة والاولى بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان
باعتبار عدم ظهور العلم فى جملة بعدها ق او تقديره الكون تامة اى ذاتا ولذا اجمع هو بها كونها وزائدة لجلاء عدم
ظهور العلم فى جملة بعدها ق وكقوله تعالى كن فيكون والاظهر انه قوله تعالى كن فى موقع الايجاد بمعنى ثبت وفى موقع جعل شيئا
موصوفا بشىء بمعنى كن كذا بل محتمل ان يكون فى الجميع ناقصة ويكون فى مقام الايجاد ايضا بمعنى كن فيكون موجودا ق ويكون زائدة
لهذه مختصة بلفظ مجلاف ما سبق فانها صالح لطرفى تقاريرها ق وخبرها كونى نحو انت ابوها استفاتة فى اجل خوله نحو بالفم
وهو النوم وغير محولين اليه حالا ارادة المتعدوة بالمصدر او جعله ابوها كذا يجئ وان كان واحد التعدد والخبر
ق يسمى بها فاعلا قد فات هذا المقابل لهذا التسمية فى محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صيغة ولا يخفى ان هذا التسمية
ليست فى مرتبة الاختصاص الاطلاق ببعض الافعال وكيف نقول بنية فى هذا الكلام يجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية
بالخبر وليس الخبر على اصطلاح فمن يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى بالاسم مفعوله بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا ق واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ما عبارة المص مما لا تقتضيه ق او تقديره الكون تامة اى للنفيض
قاله ويلزمها النفى ولم يقل ويلزمها كلمة النفى ق وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعله تقدير الظرف نسيا فرع تقدير فى المصادر
وكل وجه عنه لان فاعليتها ادام صار علما فى تقدير الزمان معه حتى يتبع ذكر الزمان معه وليس الاول هذه المغايرة فى شىء فى المصادر
ق احتاجه الى الكلام سوى ما دخل عليه لانه عشرة كما بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد بينه بقوله لانه فرد على انه لا بد لهذا
الكلام فى الاشتمال على ما ينصب الظرف ق ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان الاسم الاشتم ان يقوله دامه كان خبر المبتدا وهو

وهو لا يشكل عليه ما اورده الشريف ايضا ق فان اريد بجواز تقدم الخبر وجوده وعدمه وعليه ان يختار ههنا الشق
ويراد ان يجوز تقديم اخبارها على اسمائها يعنى انها لا يمتنع فيها هذا التقديم وما اورد العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها
بها ق فى لم كان ما لكن الظاهر ان هذا اعتراف على ما هو فيه ان الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا الحمام واخواتها فى تقديم الخبر على نفس
الفعل فتم يتجه على قوله قبح يجوز ق وهو ان الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام ان يهيأ راجعة الى الاخبار الا ان عرف الى الافعال
الاقتضاء ظاهر قوله وهو من كان الى راء واخواته وذكر ق وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين
وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معارضين وله عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا فى جانب لان جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة تتدبر فهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فى المخالفة الاجتماع وعدم ضعف جانب
فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف على ما تقرر ويمكن وجها ان تميز الافعال المنفية اهم بحيث ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف
فيه اللغات واما اختلف فيه النحاة فجعل المصل اختلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان
فانه للخطاء فى اللغة وثانيها ان لم يتعين المخالفون عنه المص فى ليس بخلاف الافعال المنفية ق او فعلها شاذ الا ان التعريف بفعله المقاربة
افاد التعريف للغلبة دون الافراد فقوله افعال المقاربة تقدير بسوا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعله المقاربة اى ما
وضع ق على طمع واشتياق فيخرج عنه تعريف افعال المقاربة على الاشتياق فينبغى ان يقول رجاء او اشتياق لا نقول على
الاشتياق فيه موضوعة لان الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية واو وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبار
خبرها لتضمنه انشاء الطمع والرجاء والاشتياق ق والانشاءات فى الاغلب بمعانى الحروف وانما قال فى الاغلب لان اضعاف اقرب
انشاء لكنها مع كثرتها مفعولية للحروف الانشائية ق بتقدير مضاف اضافى جانب الاسم يزيفه واجاب فى كلامهم فى قولهم عيست
صياعا وجيح تأويل الخبر باسم الفاعل ق فالمضارع مع ان واخواتها لم يقع على المنتقلية فى صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا
على المفعولية باعتبار الاصل ويرده نحو عيست صياعا ق ولهذا احتمال افرد وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى فى نحو عسى
زيد ان يقوم الزيدان لا يمنع تقديم الخبر لانه ليس من باب الاسم مع امتناع الافراد قبل الذكر ويجب
كون زيد اسم فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى زيد فى الزيدان ويمنعه ايضا ان الوكان

كذلك ينبغي ان يكون زيد يخرج بخلاف ان قائما ق وافرد ضميرا يجعل فاعله زيد بناء على ان الاسناد يتوقف هذا التوجيه على ان يثبت في
الاستعمال استعمال ينبغي ان يخرج زيد ولو كان الاستعمال على انه يخرج الزيدان فلا يسلم على مذهب البصريين من اضمار اعمال الثاني ق و
قد يحذف ان مع الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول بل نص تقوله على نحو ان يخرج وقد يحذف اذا وعلى يخرج زيد
ق لعدم مشابهة قولك على ان يخرج زيد تقوله كاد وزيد يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعله يخرج فاعل وكان يخرج اسم وان
يخرج خبره او يكون اسم ضمير في زيد كما جوزه فاضل شارح فتحققه كما كانت في الاستعمال الاول ق فتخبر وتوقف لجعلك باشارته
على الخصوصية للفاعل في الحال الاظهر فولك في قولهم كاد وكاد وايفعل ولم يكد وقوله خب ضبة يخرج ق ان عنى صحيح بعض خب
وانقطع ق او كثير الافعال اي كباقي الافعال ق فيزه اي غير لم يكد وجعلوا احد ق وقال عشية على وزان الطلبة في الاسماء الموبية
وفي كثير من النواسخ عينية بزيادة النون بعد العين ولم يجدها في الاسماء الموبية وفي المستقبل الاول وفي المضارع لخفاء الحال
اقتضى على الماضي والاستقبال ق وقد عرفت وجه التحكم والجد بسبعة لا يخفى على احد ان كاد وايفعلوا تنفي القرب فكانه وجه قوله
في قال لانه في الماضي للاثبات ان ينفي به القرب في الماضي فاذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال حايكاد وزيد يفعل الا اذا كان
فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده ان قال واثبات القرب فاولى له الا ان اثبات القرب مستلزم لنفي الفعل فحق وجه التحكم
به تام والجواب عنه ضعيف ق وفي الدعوى الثانية بقوله وذوره لا يقال لم يكد حاضي فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
جعلوا ذا مستقبلا وكانه في خطه فرأى انه ماضي وكانه غيره والرقة اما لنقله عن تقييد الفعل او كدلالته على الاستمرار عن العاصرين
ق وهذا صلح لكن لا يثبت دعواه وهو مجموع الاربعة بمجرد فولك حايثبت دعواه الاولى وفيه انه بعيد لانه على انه جعل قوله وقيل
يكون في الماضي للاثبات في المستقبل كالافعال دعوى وجعل التحكم مرتبا وقد قدح في التحكم الاول فلا فائدة لهذا الكلام
الا الاطالة وفي قوله لا يثبت دعواه بمجرد فولك حايثبت مواخذة تورث في الخط فتفطن ق وهو مبني على دكاد وفي الاستقبال لانه يلغى
ويتجه عليه انه توهم انها ماضية في استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعمال يدوز وهذا تناقض ق وجعله بالنظر الى كثرة افراده
يعني بمنزلة ذكر كل في طوعات للتنبيه على حاله الموجود ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر الكل ويكون النكتة فيه بعينه
حايذكر لذكر كل لكان اقرب ولكن ان تقول جمع في عدم كونه لافراد اشارة اجمالية فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى فاوفع لانشاء التعجب

التعجب سواء كان هذا او غيره الا انه لم يوجد الا هذا ق وتثنيه بالنظر الى النوع وصيغة د للتنبيه على ان الملحوظ في هذا
المفهوم الاعم ليس الا النوع عليه ق في ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو موضوع في ضربي الموضوع ق ولا شك ان عشرة الشلل
اليد في اليد او في بعضها بعيد عما يقال ثلث وثلث موضوع ولا والمراد بالعشرة الاصابع وهذا تعجب من ضعف الرأي ق فان فعله
وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء عليه ان يجاب باراده وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقائله الله
فتشعر ولا شك عشرة ايد كذلك ق وله اي لفعله التعجب او لما وضع الا بوجه هو الاولى لانه توهين الشيء ليتأتى للحاكم عليه الحكم
على التوهين ق فاشتهر الطعام في القاموس شهره كرضيه عجبه ورغب فيه ق فاعقت الكذب في القاموس مقته البغضه ق و
انما قيد فالتقديم والتأخير الاطلاق خرج التقييد لانه متكفل بعرفة حاله الصيغة فهو غير حاجة الاتذكر التقديمات الجائزة
في غير هذا الصيغة من التوسعة واما فاذكره في الباعث فلا ينتفع لانه منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من فوائده وانكاه موانع
اخر ق واجب لا يخفى على الفطن اذ شيء في الجانبين ليس بالمكن والمأثور لا يحصل فائدة هذا الموارد والاصل ان يقال انه
انه لا تقدم معمول على عامل لا يؤخر عنه بعد ما منع فعل التعجب من هذا التقدم وانكان نباه مانع اخر من تقديم معمول على كلمتم فانتظر ق
في باب شهر انا به عندي جعل المفعول شيء عظيم الامر فانا به لانه حقير فالمعنى شيء عندي احسن زيد لا امر جلي وانما جعله لشيء شهر
امر فانا به لانه فلا يصلح ان يكون فاعل احسن زيدا في قبيله لانه يكون المعنى زيد اشيء الا شيء ويلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما
مبتدأ نكرة للعموم فانه يلغى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمعنى التعجب جدا ق قال الرضي مراده ان هو قوله وانما يلتفت اليه بلص
لانه لم يكن فعل التعجب بليكون في فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه ق وبه اي مجروره وانما
عبر عنه بلانه الباعث زيادة كالعدم في ذكره كانه لم يذكر اولانه لازمه كما مر في الفاعل ق وعفوه عنه الاخفش ويوجه بجواز
حذفه كما جاء في اصح بهم وبصر ق وقال الفراء وتبعه الزمخشري آه وعلى ان يقال الخطاب للجمع والباء بمعنى في اي حري باحسن
حسنا بزيد ق وبهذا الملقب اراد بالملقب الشهر لا العلم الخصوص كما هو المتبادر وفي اطلاق الملقب على ذي الالقاب اشعار بان اطلاق
افعال وضع لانشاء دعاء او فرع عما هو في نظايره ولا اعلى الارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة ق او مميزا
بنكرة منصوبة بمجرور العدد صفة اخر تميز اذا منصوب او مجرور وهذا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن الجر وبمجرور كما في قوله

الله م عش ولك ان تريد به المفصولية لاحلافا فاحمة زيد غ حالية التقدير بانه نكرة وبين في التفصيل للتوضيح فافرح واغالته بالتفصيل
رد المذهب ابي علي وسعيد ق ولقيام لام العهد اي العهد الذهني ليكاتم سابقا ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يجب ان يكون
اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا الايظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد رجلا تميز
عن النسبة الاولى حاكمه انه غير مبهم للزوم افراده فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تميزه صار بمنزلة نعم الرجل
وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو
الراجح لكونه مبتدأ لانه لا يجب تقديم المفسر على المبهم ق ومطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل بمعنى الفاعل بحيث يكون
فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان المطلب بالفاعل يتعين للفاعل كما ان المطلب بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل
ق حقيقة او تاويلا لا يخص التعيم المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تاخيره ق من حب الشيء او
حبب اذا صار محببا بالبناء في حبب بفتح الحاء ما هو القياس وحبب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام واصله
حبب على وزن سمن في الصحاح تفضيل وعند صاحب القاموس حبب اسم بمعنى الحبيب وزنه فاعل اي حبيب ق والعامل في التمييز اذ
للحال عما في جنسه اي الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حبب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا زيد
الظاهر ان العامل في التمييز هو الذات المذكورة المبهم كما في زيد يسافر فالعامل كلمة هو او الضمير المبهم كما في ربه رجلا ق فان
الراكب حالة الفاعل لا عن المخصوص فيه مفاوة لانه على انه فاقد الحال لا زيد وهو بعينه اي الراكب حال من الفاعل لا عن
المخصوص فالصحيح فالراكب حالة عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ اربعهما بضم مضمر رحب على وزن كرم
وعلم وفعاه الاتباع كذا في القاموس ق ففي عدها من فرد فيه بحث صحيح ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع البداءة
فرقا بين المعدود محققا والمعدود حقيقة والاظهر انها اخبار مرتبط بعضها مع واو القسم للتوضيح بانها جارة عنده ولذا لم
يذكر النحاة بواو القسم انه رب مفرد يجر ايضا ولا يجر بدونه الا في الشذوذ ق كثيرا ما يطلقون
الغاية فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال الاخبارية التي لها غرض ولا يصح فعلى القدر في ادلة النهاية الى آخره
والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي الابتدائية لا النهاية ولا يستعمل في البداءة لانها نهاية له كالمعلول الابدية واما تفسير الغاية

الغاية بعض المفتي فيه بحث لانه يكون استعمالها في الزمان مجازا الا ان يراد بالمكان في الحقيقة او التنزيلية ق وعلامة
صحة وضع الموصول في موضعه لا يعاد لا يصح الموصول موضع في قد كان في مطراد شيء في مطراد شيء فجعلها بيانية لانه
يلزم وصف النكرة بالموصوفة ويلزم جعل المؤدى مطرا صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضاه الموصول
ق او سهو او امره على الحكاية فاطراد او يكون في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل ق فمن بهذا المعنى مقابل لما في الجملة
فانه اما للابتداء من الزمان والى قد قد يكون لانتهاء في غير ج ق فلا يعاد معناه كما يعاد اليه وهو دليل اختصاصها بالظرف
مجرورة كونه بعض الم ق ولا صلبنكم في جذوع النخل للجذع السابق ق والمصاحبة قد تفهم في التعبية التبعيض عن المصاحبة بانه
بعض مع وتارة بالمصاحبة ق فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز انه يكون اشتراء الفرس في مكان يترتب في السرج
ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء ق والتقدير بهذا المعنى عتقه بالباء وعادة وقع في عبارة الوفيان يتعدى الالزم بحرف
الجر في الكلام في الثلاثة وغيره فمخصوص بالباء ق وفي غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي سماعي على هذا يرد على ما ذكره
من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة اولالصاق لا يتوقف على سماع والالقيد به وقيل التقدير مقصورة
على السماع ق واللام للاختصاص ظاهرة انه للاشباه الشيء والنفع متغير عليه النحاة وذكر بعض المتاخرين انه في الاختصاص
مجرد المناسبة للجواز فلا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان اذ البكر ايضا وفيه انه لا يتبقى الاختصاص الاضافي رد استعمالها فلا
داعي الى ترك الاختصاص عن الالصاق ق وعن الواو في التعليم بمعنى الباء التعليم مع انه يصلح تنبيها على انه كواو القسم لا كباء
ق مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى الموفة لا فرق بين رب ورب ورد في الجر حتى يمنع عن الموفة لعدم جاهتها لا يمنع غيرها
فالوجه على جانبه الرضي انه لا يتحقق التقليل في الموفة على انها قد للكثرة فيضافيه واما للواو المعينة فلا يجري فيه التقليل لان
اغا يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولكن ان تقول مجرور رب في حكم التمييز عنها لانه للتقليل كما انه للكثرة ففيه شائبة العدد والحاصل
للتمييز وهذا وجه وجيه فاغتنم بيانه ق قد يستعمل في في الكثرة وبقوله استشراف العدو فعدم خلوها واذا استثنى عنه موجب
التقليل ق رعا فربه سيفا اي مجلق ق واو بها اي واو رب في حكمها كانت تشارك الاولى انها يقال ولا هو سافي
حكمها ولا يختص مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واو بها في حكمها ليفيد ان ليست واو رب الكافة

بالواو وعطفها على الفرد وقال ويد خل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة
دون الفرد ودون الجملة لعموم وقوع الكافة بالواو فلا يصلح وقوعها على الجملة ق وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحيز
عامرا وغامرا والان المعلن بنو كلب مالوا نزلوا على اليعفور وطئ بكون التراب او عامر وتقع الياء والخشف والعيسل بالكسر
الابل الابيض يخالط بياضها شقرة كلها فلكل من العامري ق فلا تقدر دون لم معطوف عليه لانه فلكل تعليل وجوب ارتكابه للفاء وبله
يسيره فلكل ويخرج عن كونه تعليلا ق اما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل جزء يكون وقوله لغير الرسول جزء ثان اي لا يكون
الا عند حذف الفعل ولا يكون الا عند السعد اله ويل احد الحكمين متعلق بيكون والاخر بالنائب فافرغ وقوله وفي لكثرة استعمالها
في النفي اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل النفي بخلاف باء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السعد اله وغيره
ومع الظرف ولم يظهر وجه الظهور ان للباء معاني كثيرة بخلاف غير النفي بخلاف الواو ق محققة بالام لهم توهم اضافة العام الى الخاص
ولو قال محققة بلفظ له لكان اوضح ق فلا يرد انه لا يصلح ان يقال الباء يوجد بعد غير الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء
اعم من الواو ولكفى ق ويلقى اي يجاب بمعنى تلقيته كذا اي القي اليك فحمل ان ترجى قوله ويلقى القسم على انه يلقى الى القسم للجواب باللام
اي نجعل القسم ملقى اليه جوابه بجر فصار حاله في جواب القسم اللام في جوابه واذا او حرف الشك ق توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي هي ستأتي اعتراض ويقدم في بيد له على فاعله تقدم وحذف مفعوله احترض واليه اشار بقوله ق
او التعدية ليشمله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الذي وجهوا الباقي فيه فالا
زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل للكاف للمثل مثل وهو الله تعالى عن ذلك لان المماثلة بين اجنبية
وهذا وجه تلقاه النحويون بالقبول ورجحوه بانه الكناية ابلغ في المدح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو
ان نفي المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء في حد ذاته اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتفاوت
ومنه علا الزيادة فيه لكان له الزائدة هو المثل وكان وجه ان الحاكم بزيادة الكاف هو الحاكم بالزيادة وقيل الحاكم بخلاف
الحاكم بزيادة مثل ورجح الاول بانه الحاكم بزيادة الحرف اولى به من الحاكم المثل يوجب حمل الكاف على الغير في التقرير قال الرضي
اعلم انه اذا احكم في حرف جر تضمنه معنى حرف جر غير معناه واصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان ينبغي على اصل معناه الموضوع له وتضمن

تضمن فعله المقدر به معنى فعل يستقيم به الكلام فهو الاول بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على
الناس بل يضمن اذا اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ق يفتحكم عن كابر والمزح البرد وحب الفقع ق والانزعاج
النزوان يشبه ترنح فهو الآتي يعلوها الريق بحبات الفقاع والزبيات ق والحروف المشبهة بالفعل كان لهذا سبب تقديمها
على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور اللائق باصالة مدخولها وفرعية مدخول هذه الحروف ق فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشهدت ما يرد بها نهذه الاحرف بمعنى الافعال الناقصة لان المطلوب منها الوقوع التأكيد والتشبيه
والترجي والتمني في الحال فالتغيير عن معانيها بالافعال الماضية لا زم بمعنى الافعال المقصودة لها الانشاء والزم بمعنى استعمال الشيء في غير ما
لغيض القصد ق يعكس ما قيس على حذف المضاف كان اريد بكم في المضاف للمضاف محاذاة مجرور عكس مجرورهم في الحج والا فيعكس بعيد ق عكس
الى ما بقي بعد استثناء نهذه الحروف فان قلت اذا اريد بالمذكور للحروف صدور الكلام وقلت فيه فاذا اضافة ذكر واذا اريد بالمذكور لها
صدر الكلام المقصود ولذاته في فاذكر في الموجب لا يوجبه اذ لا دلالة على فتح الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلام او لا ينكر
صحة زيد اقام ابوه قلت اريد بها صدر الكلام سواء كان مقصودا بالذات اولا واسع اذ وغيرها ليس كذلك بل جعلوا نحو افهم
ليست في صدر الكلام وقعت فيه ق وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتكفي على الافعال ليسع الحمل في نحو قد علم غير زيد بعضهم
جعل ما الكافة الحاقها كغيرها الى آخر الحروف والجملة بعدها خبر والاصح انها هي زائدة كما في حالة اتصالها ليست غير بالاتفاق
فلو قال فتكفي على الافعال والاصح للكاف انتفع ق ما وقع في بعض اشعارهم ينبغي ان يسمع عندهم في الجمع وقد عرفت انه مختصة
للبيت فانه المكسور لا تفيد مع الجملة قال الرضي اذا خففت تفصيل معاني الحروف الستة وما يخص عليك انها بسيطة لانها اذا بقيت
فالاولى اذ خفت تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف ق في حكم الموجب حيث لا يشتمل على اسناد تام يصلح السكوت عليه قوله ذكرته انبه على ان
كسرة مسندة الى ضمير انا وعلى ان مفعول الحذوف والمراد كسرة هذه الهاء فلا يلزم تحصيل الحاصل ق اعلم ان ابتداء الكلام يحتمل الابتداء
اول الكلام سواء كان كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الرضي في قوله يتبعه عليه انه لا يلزم ان يبتدئ بانه بل يجوز ان يقول وبعد ما يصوله به
اي عند ما حاولت كونه في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح الكافية حيث قال وانه اي كسر بعد القول في يحتمل ابتداء الكلام المتكلم او بعد
بوسط كلامه وفي يقابل كونه بعد القول فيلزم ان يكون وسط كلام المتكلم طلبه وعليه فعدم استقامة قوله الكسرة فلان

منها كون زيد في اول جملة وقعت خبرا او حالا او بعدا باقع والمراد بالقوة ما يحكى به لا القوة بمعنى ان الاستفهام فانه في حكم العالم
والظن ق حال كون زيد مع جملتها فاعلة نبه على انه في كلام مسامحة لان انما ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه
بل هو مع جملتها احد هذه الاشياء وحينئذ ان يكون المراد بالفاعل كون زيد احد هذه الاشياء في المعنى فانها في معنى الثبوت وهي عندي
انك قايم عند زيد ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول انه [illegible] وهكذا البواقي والمفعول العالم يسمع فاعله
عند بعض في الفاعل على اصطلاح غير المصنف وعند بعض في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول وغير مقوله القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم فانه يجب كسر ان لوقوع اللام مفعول والقياس ان يستثنى في المضاف اليه ما
اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف
كما عرفت في تعريفه للمضاف اليه فلم يقيده ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام المصنف ق ولو قال الا انه خص ذكر لولا ولو بالتعرض
رد على المخالف فانه الجرد والاشعث زعما ان ما بعد لولا فاعلا وذهب الكوفيون ان ما بعده حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضي
حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب السؤال مقدرا وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة الاسمية لانه
مع غاية تصفف السؤال لانه عرف بعلم ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا فانه الفتح لا يوجب الفعلية لا يعد قوله
ولو انك لانه فاعل لانه سواء لا يدفعه نحو لو انك قايم جوابه لو انك قمت كما ستعرفه بحث حرف الشرط ق فانه جاز في موضع
التعذير ان اذا ترجيح احدهما لعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في نحو
فانه اكرمه ونظايره مع علة الكسر المستغنية عن الحذف لانها ق فاما ابتداء او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني في زوايد
ان رجحه دكاء الرضي بلتفت اليه لاستلزام الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانه لم يطلع او جيبه التقديم الخبر ثيلا يلتبس
المفتوحة بالمكسورة تخفيفا يجوز حذفه وحذف يوجب الالتباس كالناسخ وبالجملة قوله واكرمه ثابت بتسلم يوهم تقديم الخبر فتدبر
وهو لا يجوز بان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فانه قلت خبر المبتدأ وليس موضع المفعول لانه الخبر يكون جملة ولذا لم يرده المصنف
من مواقع المفتوحة ما عدا المبتدأ والمفعول قلت الخبر للخبر الا بصلح ان يكون جملة لكن الملازمة خبر المبتدأ عرفي فتقام تعليل وجوب الفتح
قاله ق فمن جملة اشباهه قولهم اه انفع اشباهه واحد بالتحقيق المكسرة استعمالا خفة اصله وحمله الاجوف قاله الله تعالى لاجرم

لاجرم ان لهم النار بالفتح وغالب اجوفه الفتح فلذا وهو الكلام الباقي عنه الخليل وزايدة كما لا اقسم عند الرضي لانه خبر مبني القسم
وحرم مفعول ما ضي عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق وعند ابي عبيدة بمعنى القطع كما ارشد عنه لنواهورو وفيه عند العرب لاجرم على ذرة
الشرشر فمعنى لاجرم ان لهم النار فهو كلام مبني لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به فيقال لاجرم
لا يتاخر ولاجرم انك قايم بالكسر فالفتح بوجه نظر الى ما عناه القسمية حكى الكوفيون فيه تميم ان سمعا طاطيع وفي زيادة فايدة لانه
الحالية وفي زيادة ان واذا اصيل جرم ونسبه يونس الى العرب ثم ما يجتمع به لانه فاجرم انه زيد قايم فاحفظ وفي جملة ما تتوضح انه
اشباهه تعاقب الفتح لا ما زايدة غير كافة الشر وجواز زيادة ما مع الكاف الجارة ليلا يشبه لكا ق جاز العطف على
الاسم ان العطف فجاز به طبية بما قبله وكانه حفظ كاتبه ايلية والعوض في الربط واختلفا عبارة النحاة جعله بعضهم للعطوف
عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان وجميع المصنف الاول وتبعه الرضي واوضحه ق حيث يكون مع ما علمت فيه بناء والجملة
لانه نائب مناب مفعوليه وهو باب مفعول علمت في تاويله فوزه فليفهم يوجب كون المفتوحة مع ما تتعلق بها ما يساغ مفعوليه كون
في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا ق وفي المفتوحة خلاف بعض النحاة حيث
جوز والعطف في المفتوحة مطلق واتباع النوايح عما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت
غيرهم عنهم والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس ق ولا اثر للكون اي الكون اسم ان مبنيا في جواز قال الشيخ الرضي
الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بانه الموجب فقال ان الكاف اسم ان غير مرجب لفظا جاز العطف على محل ان كونه
الشيء الواحد جارا لاسمين متغايرين الاعراب تغاير اظاهر مستنكر بخلاف كونه خبر عن اسمين يخالف الاعراب فانه ليس بتلك المثابة
زال الاستنكار وليس بشيء عدم الجواز فانه زيد وعمرو قايمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد عنده في اثر
واحد لان العامل في خبر عنه ما كان قبل دخول ان وعامل في المصنف مسنده الحابر وهو الكائن لا يوافق كتب النحو لهذا
لا يذهب عليك ان عبارة المصنف تقاوم خلاف المقصود حيث قال خلاف للمجرد والكائن في قوله انك ونحوه فانه يشعر بان
بانها لا ينافي الخلاف في اثر البناء مطلقا بل في قسم منه البناء بان يكون المبني سوى الغير فالوجه [illegible] تركه في تحقيق الخلاف
والمثال كلاهما والى الحكم ق ولكن في جواز العطف في محل كذا خلاف بعضهم ق وهو لا ينافي الاعم الاصلي

على الجر

لانه اذا جاء الى ما قبله الى ما بعده ق ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بها لعدم العطف الى محل اسمها خلافا للفراء ق اذا فصله بينه وبين
الاسم اه وذلك الفعل لا يكون الا ظرفا وهو خبر انا كما مثل المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو انا في الدار الذي يدخل قائم والا
الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المنفية على الجر فلا
يقال ان كل رجل والضيعة وقد يتكرر اللام في الجر المتعلق نحو ان زيدا لتجل راغب وهو قليل ويدخل على انا اذا قلت انه لزيد قائم
لهند قائم كذا في الرضي ق واختار تقديم انا ونون اللام افرد بعضهم العامل في التقديم شرف العامل على ما ليس بعامل ولان العامل
يستحق التقديم على المعمول لرجوع الرجوع بالثاني ويمكن ان يقال اختار والتقديم ان لانهم لو قدموا اللام لوجب عكسها والتأخير لتوالت
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن او راجع فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل
ق ولهذا لم يذكر مرتبا لكون الغالب الفاء لم يذكر الاعمال ولم يجادل يقل ويجوز اعمالها بلا كثير اليه في نحو جواز بالغاء
والكوفيون يوجبون الالغاء ق ولانه كثيرا ان الاسم لا يظهر فيه اعراب لفظي فهذه الوقفة عن اعتبار طرفه للباب كما هو ظاهر العبارة
ولا يحسن مقابلة لظاهر الباب ق اي من الافعال التي هي ودا خل المبتدأ والخبر لا يلغى الخبر لا يلغى واو راجع لا يلغى بقرينة قوله خلاف
الكوفيون في التصحيح وخالفا اعتبر عن بالرضي على المعنى حيث قال قوله المعنى ويجوز دخولها على فعل وحينئذ الافعال المبتدأ ليس على
ان يقال واذا دخلت على الفعل وجب كونه في نحو ضرب الابتداء فتأمل لا تقل قوله لا يلغى واذا افاد وجوب دخولها على فعل
من الافعال الابتداء لكن اوجب عميم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول الظاهر لا يلغى الافعال اذ جواز دخولها على الاسم
على ما نبينا جواز الالغاء لانها لا يكون الا اذا دخل على الاسم واذا قال نحو واحترز المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله نحو دخل
المبتدأ والخبر ليتناول احتراز خصوص دخوله مثلا كان زيد يقائم ودخل اذا كان قائما زيد ق بالله ركبا اذ قلت بلى وتقول
ان تنزلك لنفعل ان تشكك لرئيته ويلزم دخول اللام على الجزأ الاخير بخلافها مع اذا فانه يصلح على الجزء على الاسم اذا فصل
بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليست اللام الداخلة اللام الابتداء والام تدخل في المعاني المذكورة بين واجيب بأن دخوله في المعاني
شاذ على ان الكوفيون يوجبون الزوائد في المخففة وقالوا انها نافية بمعنى ما النافية لان بمعنى الا ورد وه البصريون بعدم اللام
يجيء بمعنى الا والا يجاز جائز القوم لزيد او يقف الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض ما لم يمنع كاختصاص ما بالاستثناء

بالاستثناء بعد النفي او مفي النفي او مفي ونحن نقول يسلط انكار انا المخففة باعمالها في قوله واذ كلا بما يليه فيتم ما يسلط انكارهم اعمالهم
وتخفف المفتوحة كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكسر او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال واذ لما يليه فيتم لام
ليعد فيتم لام جواب القسم وطلم اللام الفارقة زيدت بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين لزم في الرضي ق وستجيء مشروحة اللوم وكان
شديا حقا راشرق بمعنى احقا والله، ويكسر حاؤه بالمرأة وعلم ويؤنث فالحقة يقع ماء دعاء حيث والجمع حقق كلهم وذلك في تهامس
والحقان وبتري اذا نهضيان ولا يصلح ان يكون تثنية حق حقا او جمع للمكسور واعلم صيغة فتهم يعلم تثنية تاء ويلم
ذكرتني لانه لا يناسب بمعنى اذ لا وجه يجري الحلقة في تثنية الله، اذ ليس حسن الله ذكرني كونها عليكم غاية القطع ق واذا ام تعملا لفظا
فمحلها فجر الذي قدر عنهم كما في المخففة فان قلت لا وجه تقدير اللام لان كان المخففة كالمكسورة في انها لا تعمل فلا يلزم ترجيح
الشيء على غيره بالاعمال حتى يرد في تقدير اعمالها في ضمير الشان المقدر كالمثقلة المخففة قلت انه قد تعمل وقد لا تعمل وكان لا تعمل اصلا
في اللغة الفصيحة وهو المراد بالاستقبال الافصح هو في تلك اللغة كان المخففة الملغاة في انها لا تعمل اصلا ق ويجوز ان يقال
غير مقدر بعدها اللام لعدم الرأي الله كان المخففة وهو الموافق بالاعتبار في الآية نعم انها حيث قال غاكد وتخفف فتعمل في
ضمير الشان مقدرا بعدها وتخفف فتلغى ان الاخفش ولا عبارة في بحث الضمائر حيث قال وحذف منصوبا نحو ضربته زيدا
اذا اضفت ق فتحت كسرة الهمزة الى الكاف فان الرضي نقل الحركة الى الساكن وكلمة ان تحقق مفهوم واحد سواء تقدم معها
السابق كيد والتحقيق لان البقاء مع خلاف مفهوم الجملة قال مع انه قد خلافا وتردد فيه ق وعبر الاستدراك فرو الهند بطلب
وركاك مع ان يدفع قائلا ان يقول السيد المطلب لكنه لا يوافق في الصحاح حيث قال استدركت فاتا وتداركته بمعنى فكون
كل الاستدراك بمعنى انه لدراكه فاتا فاتا بمعنى كلامه ما ليس يوافق بأن يراد كلام واقع للتقاسم ق واللفظ قد يكون نحو
جاءني زيد لكن عمرو الجيء عن هذا المثال طالبة الرضي فضافات في القاموس بصاحبة حيث قال وكان وتحقق مرفوعها شبيه به
بعد النفي لاستدراكه وتخفيف جملا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلام بين المتقابلين لا يجب ان يتقابلا تقابلا حقيقيا
بل يكفي بينهما جامع في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم التكلم لا ينافي الانفصال بناسب اللائق ان يشكر ق فالجزء
ان منصوبا على الظرفية والاوجه على هذا التخصيص اجازت ليست زيد قائما في الدار منصوبا بمعنى ليست وخبر

الاكثر نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالوجهان النواصب ليست تشبيها بتميز ثم ليس في مواقع وجوب حذف كان
عند الاكثر وهو اقع حذفها الحال وجوب عند المحققين ق وشذ الجر بها ى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على
صيغة التصغير في العاقول عقيلي كرير لبوقبيلة ق وارفع الصدق وعد رأواه ارفع ذهب لعل الله ابي الغداف في ان العاقول
رجل معقور بن الغدار بكسر الغين المعجمة كثير الغارات او كان اشتهر وذكر الرجل بابيه الغدار بالباء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالباء وهذا
وقع في الكناية على رضي الله على ابن ابي طالب ق ولا فلا حاجة الى التأويل بعدم جاعز بوجود الجر في الجزء بعد بهذا التأويل والحاجة الى التأويل لئلا يعارض
الجر بعد بهذا التأويل والحاجة الى التأويل لئلا يعارض ما جاء على لعل الاكثار فيه مع انه لم يستدل الا بهذا البيت الواقع في عقيلي ق
العطف في اللغة الاصالة وطاكانت هذه الحروف بمثل المعطوف الى المعطوف عليه اه وتمثيل العاطف الى المعطوف ق كما ذهب
بعض احزاب الى بلدة بعيدة بها غوطة حالها بعد الشبة في الكتاب بعض النحاة ذهب اليه اما الزمخ بعض احزاب نقشة ق فالاربعة الاولى
المجموع اعم من ان يكون مطلقا او فاضلة فلا فائدة للجمع لانا نوضع عليها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو جزء من موضوعات البواقي
فليس المراد اجتماع المعطوف اه او لا اجتماعا حتى في كونه مقصودين بالنسبة الحكم وقوله في الفعل الاول فيه في الحكم
يشمل زيد وعمرو وانسان فقولكم جاءني زيد وعمرو فمراد اى حصل الفعل في كليهما قوله فقولكم مبتداء ولا جزء لان قوله اى
حصل تفسير جاءني اه فهو بمنزلة عطف البيان لا نجرد اغاد قع فيه نقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقد لكم جاءني زيد وعمرو او ثم
عمرو او منحو اى حصل الفعل في كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اى حصل الفعل في احدهما دون الاخر فانه نجر قوله بخلاف اه فتقول
ان زيدا وطئ حاقيل واقتصر عليه ق والفاء للترتيب اى الجمع مع الترتيب مهلة فان قلت مفي الترتيب اثبات الشيء الى المعطوف
عليه قبل المعطوف فمثلا فالترتيب يشتمل على مفي الجمع فلا حاجة الى حمل قولهم للترتيب على مفي الجمع مع ان الترتيب مع انه بعيد عن
العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في نسبة الذكر فلا يستلزم الجمع وانت الى خلل عبارة
المص بقوله بغير مهلة وبنبه على انه كانت منه قيد الابد لا تقول لغوج في مقابلة مع قولهم مع مهلة لانا نقول فليكن من
مقابلة الخاص بالعام ق وعودنه بمهلة اعلم ان الفاء قد يصدق ان الترتيب واحد بان يكون المعطوف عليه ابتداء وعقيب بلا مهلة
فلك بطف بالفاء نظرا الى ان وصال ابتدائية بالمعطوف عليه وان تعطف ثم نظرا الى انها ثانية وتراخيه ق والفرق بينه ثم

ثم وحتى بعد شتة الكاف في التركيب المهملة ذهب بان ثم وحتى بعد شتة اوجه ثالثها ما قدم في المهملة ذهب قوم الى ان حتى تكون على وزن جاءني
العلماء جمع رجل عالم ليس بظهر يركب كما في القاموس وكما في بعض النسخ وفي ذكر الرضي حتى في بحث حتى الجارة انها لا يجوز في العاطفة
كون المعطوف اليه غير الجزء الاخير الملاقي له وكان لم تذكره ان ثم حتى في هذا المقام فتحمل بعض النسخ وقوله وفي هذا اظهر
اه وعلى الحواشي الهندية في محل لان واو لا يصلح على تحقيق الرضي تعليل للجزء حكما بقوله بعث اجارة حتى الصباغ فانه لا يصلح
دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي للجزء لكن لا عند في جميع الجزء اعلم في الجزء حقيقة او حكما ولا استقامة عنه لان قال الرضي
في حتى الجارة انها اذا دخلت العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها كخرجت القوم حتى زيد او الجزء بالاضافة نحو خربت الدار حتى عتبتها
على انه يمكن ان يقال لا يصلح دخول حتى على الصباغ عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي في الجزء الاخير من الرضي باعتبار انه صار بمنزلة جزء
الليل لكثرة خلط بالليل في اللوم كما جاز الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرف ثم ما ذكره وجها للعدم وقوله
على الجزء والاضعف او الاقوى بعيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوية او ضعيفة بحيث صار مغايرا للاجزاء اخر جاز عطف الكل لا يصلح
الا يحمل على غير الجزء لا عطف الجزء على الكل لا يفيد الفائدة والضعف لا عند الا ترى اكتفى المصنف في هذا المقام بما قاله الرضي فتدبر ق
الاصوب ترك غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا استازع الفعلان ق اى غير فيه عند المتكلم هذا اذا لم يكن واما
المتفصل كما في التقسيم واو للابهام فهو للمعية عند المتكلم الا اذا يقال انه مراد بيانا لمعنى المشتركة بين المثلثة وفي المتفصيل و
الابهام لا يجري في امر وبهذا اندفع ان ذلك لا ينافي قولهم اشتراك الكاف الاخرين لانه لو سلم في الكلام في المعنى المشتركة بين المثلثة
وهذا غير جائز في ام واما ما اجاب به عند فلا الا يدفع الاشتباه لانه واو كانا واو فيه لا حد الامرين او احد الامرين والمحذور لازم في قوله المتفق على
احد الامرين مجرى لكنه ليس لاحد الامرين مجرى عند المتكلم ق لانه لزمة الاستفهام اى غير مستعمله اه ان في اللغة بمعنى ايغارق ق
فالاتي بمعنى غير المفارق ويستعمل في الكتب العربية بهذا المعنى وكون الاتي جائيا لغارق انما هو اللازم المراتي ق بعيد بشدة احد اى
احد المستويين عند المتكلم بشيء يقول عند المتكلم على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وما يتعلق به الا قرب ان يراد بالاستواء
في الاعراب والاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بقولك تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب
لانه يعالى المراد انه في اصله وضعه كذلك وقد يستعار تسمية ولا يخفى انه لا كلام في ان يفيد الطلب في قوله تعالى وكان جوابه

في التعيين اه واختلف في تحقق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتداء محذوف اي انذارك وعدمه سواء وعند الرضي سواء مبتداء وانذرتهم خبره والجملة خبر ان الاولى اي سواء انذارك وعدمه سواء وبعضهم جعله سواء مبتداء لان مفهوم ان وان كان معرفة لكنه اسم في صورة الفعل والاسم النكرة اذا وقع مبتداء في صورة الفعل وتجب ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام يستقيان على حقيقتهما بل الاستواء انما هو بين مجموع الفعل وبين مجموع الفعل وان لم يكن سواء على انفراد كما قد يقال المرء سواء اخوه والاجنبي اي سواء اخوه والاجنبي وانما لم يجز سواء على انفراد ام قعدت وقاله الرضي سواء خبر مبتداء محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقولهم ما ادري ام قعدت في معنى الشرط واستعارة ام الشرطية في التركيب اعني الهمزة وام الشرطية انما هو لشبه التركيب بالتركيب لكون ما في معنى الاستقبال كما انه كذلك بعد ام اذ انه لا يحسن وقوع الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي تحقق الاستقبال او على اعتبار معنى الشرط فتدبر ليلا بالمفاد على تقوية للقرينة ق لان ما كان معنا فصيحا لا بعد ضعيف لا كلام في عدم عده ضعيف مطلقا او في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر ق وقد يجاب بتسليم كليهما اما عدم الاعتراض على المص بانه لا يخص الجواب في المتعين او تنبيه على ان مراده بجعل المصر بالاضافة اي الجواب بنفي او للاذان في بنفيه فقد يجاب بتسليمهما ونحن نقول الاجابة انما تلزم السؤال الاول فالجواب ما يطابقه وبنفيها تحقيقا لم في اعتقاده له اجابة سؤاله فالجواب بالنفي نفي كليهما وفي انه ليتسنى بقولنا الجواب بالنفي ولا يخفى نفي ولا بالنفي الا ان يقال لما انتفى كليهما فقد انتفى واو المتقطعة كبل في الاخر اه هذا انما هو الكثير وقد يجيء ويجيء الاخر اذ الكلام بعدها منقطع عما قبله قولها تمام ام اعم خبر منه اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكان بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام يستوي الظلمات والنور وعلى هذا فقس على قولهم ان الابل لكثيرة اي شاة فان عطف النكرة على الاخبار وهو في حكم رجوعه على عدم صحة وابا ق الرضي بانه استفهام مستأنفة وفيه انه يلزم انه لا يكون ام المنقطعة في عرف استفهام والكلام على تقديره عده في ظروف واجب ثانيا بان التقدير بل البعد كذلك الا غير شق وقاله يتجه ان يقوله المنقطعة الى المتصل وفيه انه في المنقطعة الاخرى والاستفهام سواء كان لا بد منه كما قاله يستحق على فواه المتصلة او بدونه كان يقصد على اي شق على تقدير بينه وبين ام المتصلة لزوم بعيد ونحن نقول يجيء عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعل عطف على قصة يسمى في عرف الاخر وايضا يجوز ان يقوله بل اي شق بقولنا بل الشك والتردد فيكون اذا اضراب الاخبار عن الشك والتردد

يحمل عليه ان ام في حيث يكون بمعنى بل وحدها

والتردد وفيه ق وعن الثاني ان الواو العاطفة على اما الثانية اه هذا ان تحقق عاد الاتي في الاخذ من اقوال الائمة كما سياتي والواو العطف احدهما على الاخر ليصح ان يكون واحد يعطف بها بعد الثانية على ما قبلها لا واو يتاتى على ان يجعل ان لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصلح عطف الثانية عليها بحرف الجميع المقيد شركة المعطوف في المعطوف عليه في حكم التركيب والظهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف وفي الابانة عن العاطف حتى قيل انها هو وذلك لزومها معه بخلاف لكن ق فالحكم ليس هنا للمعطوف عليه بل للمعطوف بل المعطوف تبعا على خلاف لكن العاطف على المنتفي فالحكم الثابت جاز قيل لان ثبت له لذكر لا حتى يكون للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عن بعد لا فيكون بالبعد بها ق حروف التنبيه اقول هذا ليس من حروف التنبيه بل هو للردع ليست حرف فالمعاني بل اصوات وضعت لتنبيه التنبيه فالالتفات يجعل من قبيل حروف الزيادة ق يقدر بها الجملة اه ولا يكون الا في صدر الكلام سواء المتصل بام الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة وافاد الفصل بينها وبين اسم الاشارة في صدر الكلام ق نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقد الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير ضمير المرفوع المنفصل سبق وغير النحو ق

تعالى الله فاقتضى فرق الصحاح بينها اذا طال فقال اما تحقيق الكلام الذي يتعلقه تقول اما زيدا عاقل على الحقيقة وذا بالجملة واما الحرف يتاتى بالكلام التنبيه الا ان زيدا قائما كما تقول اعلم لان زيدا قائم لان مضمون هذا الكلام ومضمون اعلم ان اعلم يستعمل المجرد التنبيه وهي بناسب ان يجعلا بالبعد بها لكثرة ق فاقة لعدة حروف النداء اعلم انها استعمل الا ايها يستعمل للقريب والمتوسطة وايا وهيا للبعيد وكذا في الصحاح يا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت لما لكلام النحاة ولعلم ان ما كلامه اعلم بحسب المعنى اعلم بحسب بعواره الاستعمال فيكون محذوفة وقد تكون لا يحذف في حروف النداء وسوء يا ولا يناد اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الايهام ولا بعد شا الايهام وابو كذا في القاموس ق نعم فيه اربع لغات المشهور فيه فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالث كسر النون والعين فالرابعة بفتح النون وقلب العين المفتوحة ها وكذا في المرضي ق فلو قاله احد يا زيد ليس لي عليك قال الفاضل الهندي وفيه ما فيه في التشهي ق فعلى هذا يكون نعم بعد قوله عليه الصلاة والسلام ولو كان على ابيك ودين فقيضة اما كان يقبل منك فقلت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي قوله ق واي الثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اذ الايجاب بنفي خروف الايجاب اليه صح ق غ الاستفهام بالاسم ووجه غير ينتفي على فاقة له ينتفي ق ويلزمها القبح استعمال الزوم على خلاف عاداته والاحكام يتقول

٧٠٧

٢١٠